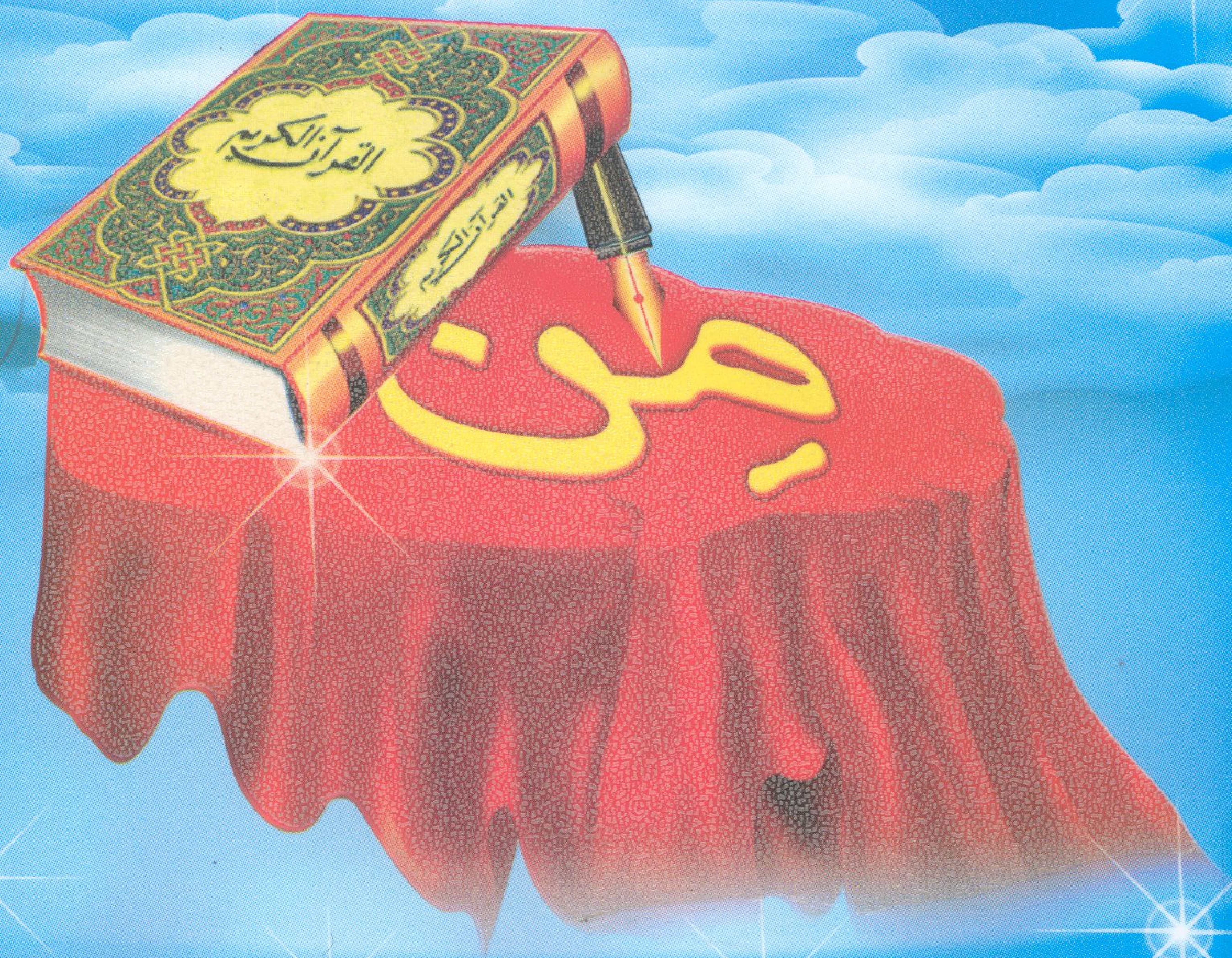
معنى (مِنْ) واستعمالها في القرآن

جمعاً ودراسة

الجزء الأول



الدكتور محمد يسري زعير

أستاذ اللغويات وعميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بالقاهرة سابقاً

جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالقاهرة

معنى (مِن) واستعمالها في القرآن جمعاً ودراسة

الجزء الأول

الدكتور محمد يسري زعير
أستاذ اللغويات وعميد الكلية سابقاً

الطبعة الأولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م



دار الكتب والوثائق القومية
دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية
زعير، محمد يسرى
معنى من واستعمالها في القرآن
: جمعا ودراسة/ محمد يسرى زعير
. ـ القاهرة: جامعة الأزهر، كلية الدراسات
الإسلامية والعربية للبنات، ٢٠٠٧
ص ؛ سم.
تدمك ١ . ٥٣٦ ٢٢٤ ٩٧٧
١ـ القرآن ـ ألفاظ
٢ـ القرآن ـ أحكام
أ ـ العنوان
٢٢٤

تصميم جرافيك ـ جمع كمبيوتر ـ طباعة
مركز آيات للطباعة والكمبيوتر ٠١٢/٣٧٩٧٦٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ٱلرَّحۡمَـٰنُ . عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ . خَلَقَ ٱلۡإِنسَـٰنَ . عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ﴾

قرآن كريم
١-٤ سورة الرحمن

(إن لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق)

أبو زكريا الفراء

(إذا كانت كلمة الإيجاد (كن) فأصل الموجودات (من))

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

هـــذا الكتـــاب:

١- موضـــوع هذا الكتاب هو: موضوع البحث الذى تقدمت به إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) فى اللغويات وكان عنوانها: (مع القرآن فى أحد حروف الإضافة (من): معانيها واستعمالها)

وقـــد انتهى بى البحـــث إلى أن هـــناك قواعد لغوية نحوية مختلة أو معتلة أو باطلة على ضوء دراسة النص القرآنى.

ولذا رأيت من الملائم أن أجعل العنوان.

(معنى (من) واستعمالها فى القرآن)

وذلـــك: لأن هـــذه الدراســـة كانت وقفة تأمل عميق. وفكر دقيق فى الكلمة القـــرآنية لـــتحديد معناها وإدراك سرها ومغزاها فى مواضعها المتعددة. ومواقعها المتفـــردة. دون تعطـــيل معـــنـــاها. أو تأويـــل لفظها. أو تعديل مكانها أو دعوى الاستغناء عنها.

فقد كانت هذه الرسالة بمثابة وساطة بين النحاة والنص القرآنى.

أبتغي بها: تنقية الدراسة القرآنية مما علق بها من شوائب نحوية تفرغ الكلمة مـــن معناها فيصبح لفظها غريباً. أو تعدل مكانها فينبو بها غير مكانها ويضيق بها ذرعـــا. أو تـــزعم زيادتها فيصـــير أثرا بعد عين على الرغم من أنها محور أداء الأسلوب لمعناه الذى لا يستغنى عنه النص.

ولهـــذا كلـــه حرصت كل الحرص أن أستنبط المعنى من الكلمة دون دعوى التعطيل، أو التقديم والتأخير، أو الحذف والتقدير.

إذ الحذف: حيف. والتقدير: تكدير.

وكنت في ذلك كله مأخوذ اللب بروعة أسلوب القرآن. فكان العجب يملأ نفسي من اتساع الهُوَّة بين ما عليه هذا الأسلوب من دقة وعماقة وإحكام. وما في تلك القواعد النحوية من قلق وتحكم واتهام.

ومن ثَمَّ لم يكن المقام – بالنسبة لي – مقام اختيار بين أسلوب القرآن وقواعد النحاة غير اللائقة به. إذ لا مناص لي من أن أكون مع النص القرآني بنسقه الذي نزل به جبريل الأمين عليه السلام على خاتم الرسل محمد صلى الله عليه وسلم وورد إلينا كما نزل. دون أن التزم بقواعد النحاة التي تمزق أوصال النص القرآني وتفرق جمعه وتذهب بجلاله وجماله وكماله. بل تنزل به من مقام إعجازه إلى عقول البشر العاجزة.

وهذا ضرب من السلوك الفكري غير سويّ لأنه لا يليق بمقام كلام الله المعجز الذي يقتضي – بلا نزاع – عجز عقول البشر ويحتم عليها أن تُقرَّ بذلك أمامه ورحم الله امرأ عرف قدر نفسه.

٢- ولكي يكون القارئ على بينة من ذلك نسوق إليه صنيع النحاة في آيتين من آيات (من) في القرآن.

(أ) قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ ٣٤ الأنعام.

وفيه يقول الزمخشري: "جاءك بعض أنبائهم وقصصهم وما كابدوا من مصابرة المشركين"(١) .

ففسر "من" بـ "بعض" وفي ذلك حجة دافعة ودليل بليغ على أن "من" اسم بمعنى "بعض" فلها محل من الإعراب إذ هي فاعل (جاء).

وهذا لا يعجب سائر النحاة بل أخذوا يطبقون قاعدة صنعوها بأفهامهم ودونوها بأقلامهم ونشروها على أوراقهم ألا وهي: (لولا الحذف والتقدير لفهم النحوَ الحمير) ولذا قالوا: إن تقدير الآية (نبأ كائن من نبأ المرسلين).

---

(١) الكشاف ١٥/٢.

ولست أدرى: أى جديد فى هذا غير الثرثرة الفارغة؟!

(ب) قوله تعالى :﴿ رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ ﴾ ٣٧ إبراهيم.

وفيه يقول الزمخشرى: "من ذريتي: بعض أولادى وهم إسماعيل ومن ولد منه"[1] .

فـ (من) فى محل نصب لأنها مفعول (أسكنت). وفى هذا إيجاز وإعجاز ولكن جمهور النحاة يأبون ذلك فيقولون: إنى أسكنت ناساً كائنين من ذريتى. فهل هذا يليق بجلال وكمال النص القرآنى؟!!

وحسبنا هنا هذان النصان تنبيها للقارئ إلى أن النحاة - غالباً - لا يحرصون على قدسية كلام الله عز وجل. بل يخضعونه لقواعد اخترعوها وفرضوها على أقدس نص.

٣- لهذا - ولغيره - لزمنى أن أغربل تلك الدراسة النحوية للقرآن وأصفيها من كدرها. وأنقيها من زَبَدٍ يعلوها. وإن اقتضى ذلك الاستغناء عن بعض القواعد النحوية المفروضة على النص العربى على وجه العموم والنص القرآنى على وجه الخصوص.

ومما يدفعنى إلى ذلك بقوة أننى - على حد علمي - لم أقف على قول أحد الدارسين لأى لغة غير العربية يزعم زيادة كلمة فيها على حين يملأ سمع القارئين وأبصارهم ويسيل على أقلامهم ما يزعمه بعض النحاة من أن هناك كلمات زائدة فى القرآن وهو أقدس كتاب عرفته البشرية فهو وحى الله الذى قال فيه ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ ٩ الحجر.

أليس هذا النص جديراً بأن يدرأ عن القرآن مزاعم البشر الباطلة!!

---

(١) الكشاف ٢/ ٤٣٥.

إن أحــدا لو اتهم غيره بأن فى كلامه زيادة غير ذات دلالة لقامت الدنيا عليه ولم تقعد. فما بالنا نقرأ ذلك صباحاً ومساء فى تفسيرات متعددة للقرآن ثم نردده وندافع عنه!!

٤- لــيس معنى هذا أن علماء العربية جميعاً يسلكون هذا المسلك فى كلام الله بل منهم من دافع ودفع الشبه التى لا تليق بجلاله وقدسيته وتنقية نصه من الحذف والتقــدير. وكــذا من: التقــديم والتأخــير كمــا فى نحــــو قــوله تعالـــى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ ١ سبأ.

فأغلب الدارسين والمدرسين يزعمون أن (وله الحمد) أصله (والحمد له).

ولكــن هناك من أمعن النظر وأعمل الفكر فقرر أن (له) ظرف يرفع ما بعده فــاعلاً لــه. فهــو أسلوب من أساليب (الجملة الظرفية). وقد فتح الله علىَّ فدرست أســاليبها فــى القرآن الكريم فى كتاب (أساليب الجملة الظرفية فى القرآن) دراسة تحليلــية تطبيقية. وتقدمت به للترقية إلى درجة أستاذ فى اللغويات بجامعة الأزهر. وفــيه درســت ما يزيد على الألف آية. وحصل على تقدير امتياز من لجنة أغلب أعــضائها من أعضاء مجمع اللغة العربية وكان ذلك عام ١٩٨٣م وكان مبنى هذه الجملة قائما على أن الظرف وهو (الخافض والمخفوض) نحو وله. وظرف الزمان أو المكان نحو: غدا السفر. وقوله تعــالى: ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ ٣٥ ق يرفع ما بعده كمــا نص على ذلك سيبويه فى كتابه. وسيأتى تفصيله وكون الظرف رافعاً للفاعل قــديم قــدم الــدراسة النحوية من لدن أســاتذة سيبويه إلى سيبويه ومَنْ بعده حتى يومنا هذا.

وغنـــى عــن البيان ما فى هذا المنهج من محافظة على جمال النص ونسقه الرائع لذى لا تحوم حوله شبهة نقص أو ريبة اضطراب.

وكـــان هـــذا مـــا حملنـــى على دراسة (من) فى القرآن الكريم. وهو التنقية والتصفية.

إننـــى وجـــدت (من) اسما بمعنى (بعض) فيما يناهز ألفى موضع من القرآن الحكـــيم فكيف تراودنى نفسى أن أجعلها حرفاً مع أنى قد عرفت أن الحرف أهون مكانـــة وأقـــل شـــأنا من الاسم كما عـــودنا وعلمنا أســـاتذتنا فى الأزهـــر منـــذ نعومـــة أظفارنا.

وأمـــا باقى كلمة (من) فى القرآن فهى حرف. فإذا كانت اسماً فهى مبنية فى محل رفع أو نصب. وإذا كانت حرفاً فهى مبنية بلا محل من الإعراب.

وبـــذلك أكون قد حافظت على ذات الكلمة ومكانتها وقيمتها فى اللغة العربية التـــى تعلمنا منها أن أدنى مستوى فيها يـــدل على معنى خطيـــر ألا وهو (النقطة) ثم يليه الحركة ثم الحرف. وحسبنا فى هذا المقام قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴾ ٦٨ النحل. ثـــم قوله: ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَـٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴾ ١٠ ق. فقد نقلت النقطة كلمة (الـــنحل) من فصيلة الكائنات الحية النامية المتنقلة من مكان إلى مكان لتنتج طعاما شهيا فيه شفاء للناس. إلى فصيلة الكائنات الحية التى أصلها ثابت وفرعها فى السماء.

ومـــن بعد النقطة نجد الحركة فى قوله تعالى:﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مُوسَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴾ ٤٩ مـــريم ثـــم فـــى قوله: ﴿ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ ٢ الزمـــر. وشتان بين الفتحة فى الأول والكسرة فى الثانى.

وفـــى ذلـــك يقول الزمخشرى: "المخلص بالكسر: الذى أخلص العبادة عن الشرك والرياء. أو أخلص نفسه أو أسلم وجه لله. وبالفتح الذى أخلصه الله"[1].

---

(١) الكشاف ١٧/٢.

ومـثل هذا قول الله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ٨ البقرة.

فالفـرق بين (مِنْ) و (مَنْ) هو الحركة ولذا كانت (من) بمعنى (بعض) وهو يطلق على القليل والكثير وأما (من) ففتح الميم فيها جعلها أكثر أفرادا...

قـال الطبري: "وإنما كسرت الأولى لأن معناها أقل وأضيق. وفتحت الثانية لأن معناها أوسع مدى فهي تدل على العموم والأولى تدل على بعض العموم.. إلخ ما سيأتي.

وحسبنا ذلـك فـي مقامنا هـذا. وإني لأرجـو الله أن يفتـح علينا أبواب رحمته وهدايته.

٥- هـذا: ولكـل عمـل بـذرة يتفرع عنها، وفكرة يتولد منها. وبذرة هذا الكتاب وفكـرته: أننـي عندما أردت أختيار موضوع أدرسه للحصول به على درجة العالِمِـيَّة (الدكتوراه) في اللغويات من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر. هداني الله إلى دراسة (معاني حروف الإضافة في القرآن) وسجل بالكلية سنة ١٩٦٧م. تحت إشراف أساتذي (أحمد حسن كحيل). وبدأت أجمع النصوص التي تتصل بتلك الحـروف وهي: من. إلى. عن. على. .... إلخ.

وفي يوم قابلت أستاذي: إسماعيل شبانه فقال لي: من قال لك إنك تستطيع أن تجمع تلك الحروف كلها ثم تدرسها حرفاً حرفاً في جميع آياتها من القرآن!!

إن كنت تريد نماذج متفرقة لكل حرف فهذا موجود في كتب النحو فعملك لن يكون فيه جديد. ولكي يكون لعملك ثمرة جميلة ويقوم على فكرة جليلة فاقتصر على أحـد هـذه الحـروف إحصاء ودراسة. من سورة الفاتحة إلى سورة الناس وبعد الاتـصال بالأسـتاذ المشرف – وكان قد سافر إلى الرياض – وافق على ما قاله الأستاذ: اسماعيل شبانه وكان عنوان الموضوع

"مع القرآن في أحد حروف الإضافة (مِنْ): معانيها واستعمالها"

وبجمعها فى القرآن عرفت أنها تربو على ثلاثة آلاف آية. وبدراستها علمت أنها تكون اسما فيما يناهز ألفى آية. وحرفا فى سائر الآيات. فقمت بتوزيع الاسمية على أبواب النحو مبتدأ: بباب المبتدأ. وكذا فعلت فى الحرفية.

ثـم نـوقش هذا البحث فى ٧/٧/ ١٩٧١م وكانت لجنة المناقشة على النحو الآتى:

أ.د:أحمـد حسن كحيـل الأستاذ بقسم اللغويات بكلية اللغة العربية.

أ.د: عطية محمد الصوالحى الأستاذ بكلية دار العلوم وعضو مجمع اللغة العربية

أ.د: محمد رفعت فتح الله الأستاذ بقسم اللغويات بكلية اللغة العربية وعضو مجمع اللغة العربية

ولقـد أفدت كثيراً من هذه اللجنة فى جلسة المناقشة لما وجدت فى أعضائها مـن دقـة الملاحظـة. وسعة التفكير. وحسن التوجيه. والموافقة على ما جاء فى الرسالة من مخالفة المشهور الذى لا يليق بقدسية كلام الله مثل دعوى زيادة بعض الكلمـات فيه. فالشهرة ليست مقياس الصدق والعمق. فالدر الثمين فى أغوار البحر العمـيق. وأمَّامـاً يعلو سطحه فهو زيف مهين. وقد علمنا أساتذتنا: أن البحث القيم يمثل من البحر عمقه لا سطحه.

وفى نهاية المناقشة وافقت اللجنة بالإجماع على منح هذا العمل درجة الامتياز بمرتبة الشرف الأولى.

منهج البحث

تضمن هذا البحث:

مقدمة وأبواباً ثلاثة وخاتمة وفهارس عامة

أولاً: ففى المقدمة:

١- بـيان أن الغاية من دراسة اللغة العربية هى: فهم القرآن والوقوف على أسرار كلماته. لأنه كتاب تعليم وتشريع بل: هو كتاب الحياة الذى لا يغنى عنه سواه.

٢- وأن البحث في استعمال (من) ليس مقصوراً على معرفة معناها اللغوى في كل آية بل توضيح مدى احتياج الأسلوب إليها وتوقف المعنى عليها.

٣- وأن أسلافنا قد تنبهوا إلى قيمة دراسة الوحدات أو المفردات اللغوية فى دراسة القرآن الكريم.

٤- وأن دراسة تلك المفردات لابد أن تقوم على الاستيعاب والإحصاء الدقيق للآيات التى تتحد فيها معانى الكلمة المدروسة – مِنْ – في إطار واحد.

٥- وأن الغاية من الدراسة النحوية – فى عمومها – لابد لها من الوحدات اللغوية التى تتكون منها أساليبها.

٦- وأن دراسة تلك الوحدات أصبحت الآن أعلى مستوى فى دراسة اللغة بدراسة الأصوات سواء أكانت صامتة أم متحركة.

٧- أهداف البحث هي:

١- أن الكلمة فى القرآن تحمل عدة معان.

٢- أنه ليس بلازم جواز ذكر كلمة مكان أخرى إذ لابد من فرق دقيق بينهما.

٣- إعادة النظر فى بعض القواعد العربية التى يعتريها نقص أو يكتنفها غموض.

٤- جمع أساليب القرآن التى وردت فيها (مِنْ) وتبويبها بحسب معانيها الاسمية والحرفية.

٥- تحقيق أن القرآن هو الأصل الأول لقواعد اللغة العربية وذلك: على خلاف المشهور من أن الشعر العربى يعتبر أصلاً لها لما يلزمه من أوزان معينة لا تجعل نسق الكلام متفقاً مع قواعد النحو العربى.

وكما قال الدكتور أحمد أمين: "فما معجم الألفاظ للجاهليين قبل الإسلام؟ وهب أنك عثرت عليها فما مدلولها بالدقة عندهم؟ ذلك مطلب عسير المنال"(١).

وكــذلك شأن كتب النحو فهى تكتفى فى التمثيل لبعض المعانى ببعض آيات القــرآن دون بعض مما اضطرنى إلى قراءة العديد من كتب التفسير مستوعباً آيات (مــن) فى القرآن كله. وأبرز تلك الكتب: الكشاف للزمخشرى. والبحر لأبى حيان. وإمــلاء مــا مــن به الرحمن للعبكرى. وتفسير البيضاوى وحاشية الشهاب عليه، وتفــسير الجلالين وحاشية الجمل عليه. وإرشاد العقل السليم لأبى السعود. وروح المعانى للألوسى ... إلى غير ذلك كما هو موضح فى ثبت المراجع آخر الرسالة.

وقــد اعتمدت فيما ذكرته من مقارنة بين بعض آيات القرآن على كتاب (درة التنــزيل وغــرة الــتأويل) للخطيب الإسكافي. وكتاب: أسرار التكرار فى القرآن للكرمانى.

وأشهد أن كتب التفسير هذه كانت خير معوان لى؛ فقد كنت أجد فيها من الدقة والعــناية بالمعنــى مــالا أجــده فى غيرها مما جعلها جديرة بقول الأستاذ عباس حــسن:"ومن العجب أنك قد ترى مسائل نحوية جليلة مفرقة فى كتب التفسير كالذى نــراه فــى تفــسير الزمخــشرى والفخر الرازى والبيضاوى ففيها بعض اللطائف والدقائق التى لا وجود لها فى كتب النحو أحياناً؛ أو التى يعز الإهتداء إليها فى كتبه الخاصة أحياناً أخرى"(٢).

والله وحــده نسأل أن يلهمنا الصواب فى فهم كتابه، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه إنه سميع مجيب الدعاء.

---

(١) فجر الإسلام ص ٥٤.
(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ٢٠٨: ٢٠٩.

المقدمـــة

- موضوع البحث:

١- لمـــا كانت الغاية من دراسة اللغة العربية هى فهم القرآن والوقوف على أسرار كلماتــه اختــرت وحـــدة من وحدات اللغة وهى كلمة (مِنْ) واستقرأت مواطن استعمالها ومختلف أساليبها فى القرآن محاولاً كشف سرها وحقيقة أمرها.

ولعـــل فى بحث القرآن كلمة كلمة ولا سيما كلمات المعانى ما يظهر لنا حسن نسقه؛ ووفرة معانيه؛ وإعجاز بلاغته لأننا بذلك ندرك أن الكلمة فى القرآن وضعت حيث يطلبها المعنى؛ واختيرت بحيث لا ينبو بها المكان ولا ينفر منها السمع.

وهذا ما جعل الخطَّابى يرى: "أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ فى أحسن نظوم التأليف مضمنا أصح المعانى"[1].

بل هذا هو مناط تحدى القرآن للعرب أن يأتوا بمثله فقد قال الباقلانى:"الذى تحداهم به أن يأتوا بمثل الحروف التى هى نظم القرآن منظومة كنظمها، متتابعة كتتابعها؛ مطردة كاطرادها؛..على أن يكونوا مستأنفين لذلك لا حاكين بما أتى به النبىﷺ "[2].

وهـــيهات أن ينهـــضوا فى وجه هذا التحدى: "فقد بهرهم أنهم تأملوه سورة سورة؛ وعـــشراً عـــشرا؛ وآية آية فلم يجدوا فى الجميع كلمة ينبو بها مكانها؛ ولفظة ينكر شأنها؛ أو يرى أن غيرها أصلح هناك أو أشبه أو أحرى أو أخلق؛ بل وجدوا اتساقاً بهـــر العقول؛ وأعجز الجمهور؛ ونظاما والتئاما؛ وإتقانا وإحكاماً؛ لم يدع فى نفس بليغ منهم ولو حكّ بيافوخه السماء موضع طمع؛ حتى خرست الألسن عن أن تدَّعى وتقول؛ وخلدت القروم فلم تملك أن تصول"[3].

---

(١) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ص ٢٧.

(٢) إعجاز القرآن للباقلانى بهامش الإتقان للسيوطى جـــ٢ ص ١٥٨: ١٥٩.

(٣) دلائل الإعجاز ص ٢٨.

والـــذى يتكفل بذلك كله هو علم اللغةِ العربية ألا وهو (النحو) بمفهومه القديم فهو الذى أعان السلف على اكتشاف سر الكلمة واختيارها لمكانها. وقد صرح بذلك لفـــيف من العلماء وحسبنا منهم (ابن هشام) فقد قال فى مقدمة كتابه (المغنى): "فإن أولـــى مـــا تقترحه القرائح؛ وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل؛ ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل؛ فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية؛ والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية.

وأصل ذلك علم الإعراب الهادى إلى صوب الصواب"(١).

تلكـــم هى الحقيقة التى تبرز الحق واضحاً؛ ولكن بمرور العصور واختلاف الأجـيال ضـــاعت تلـــك الحقيقة فانطمس ذلك الحق؛ وصارت كلمة (نحو) منبوذة تمجها الألسنة وتعزف عنها العقول. حتى وجدنا عالماً مثل ابن خلدون يجعل (علم البيان). - الذى هو من صميم علم النحو - قسيما لعلم النحو ثم يجعله أساس إعجاز القـــرآن حـــيث يقول: "واعلم أن ثمرة هذا الفن - يعنى: علم البيان - إنما هى فهم الإعجـــاز مـــن القرآن؛ لأن إعجازه فى وفاء الدلالة منه بجميع مقتضيات الأحوال مـــنطوقة ومفهـــومة؛ وهى أعلى مراتب الكلام مع الكمال فيما يختص بالألفاظ فى

= واليافوخ: ملتقى عظم مقدم الرأس وعظم مؤخره وجمعه يوافيخ على وزن فواعيل فالياء أوله: أصـــلية لأنـــه من مادة (ى ف خ) وقد ذكره ابن منظور فى هذه المادة ثم قال: وقد ذكرته فى الهمزة. ونص كلامه: "اليأفوخ حيث التقى عظم مقدَّم الرأس وعظم مؤخَّره وهو الموضع الذى يتحرك من رأس الطفل ... قال الليث: من همز اليأفوخ فهو على تقدير: يفعول. ورجل مأفوخ إذا شـــج فى يأفوخه. ومن لم يهمز فهو على تقدير: فاعول من اليفخ والهمز أصوب وأحسن. وجمع اليأفوخ يآفيخ" اللسان مادة (يفخ) ومادة (أفخ). وهذا ما يعرف الآن بالنافوخ فيقال: اخرج من نافوخى.

وخلـــدت القـــروم معناه: أقامت الفحول فى أماكنها كأخلدت فيقال: خلد بالمكان وأخلد؛ والقروم جمـــع (قرم) بفتح القاف وسكون الراء. وهو الفحل من الإبل ويستعمل مجازاً فى الناس. انظر اللسان مادة (خلد) ومادة (قدم).

(١) المغنى بحاشية الأمير جـــ ١ ص ٣.

فى شرح حروف المعانى) وفى مقدمته ذكر أن لسان العرب أشرف الألسنة... وأنه مقسم إلى الأسماء والأفعال والحروف ثم قال: "وكانت الحروف أكثر دوراً، ومعانى معظمها أشد غوراً؛ وتركيب أكثر الكلام عليها؛ ورجوعه فى فوائده إليها؛ ولذا خطر لى أن أبحث عن معانيها؛ وأطالع غرض الواضعين فيها"(١).

ومنهم المرادى فى كتابه (الجنى الدانى فى حروف المعانى) فقد قال فى مقدمته: "لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنياً أكثرها على معانى حروفه صرفت الهمم إلى تحصيلها ومعرفة جملتها وتفصيلها؛ وهى مع قلتها وتيسر الوقوف على جملتها قد كثر دورها؛ وبعد غورها؛ فعزت على الأذهان معانيها؛ وأبت الإذعان إلا لمن يعانيها"(٢).

ومنهم ابن هشام حيث عقد الباب الأول وهو أهم أبواب المغنى لتفسير المفردات وقال: "وأعنى بالمفردات: الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف فإنها المحتاجة إلى ذلك"(٣).

وبعد هؤلاء جاء الإمام محمد عبده ليجعل للتفسير مراتب أدناها: أن يبين بالإجمال ما يشرب القلب عظمة الله وتنزيهه..... وأما المرتبة العليا فهى لا تتم إلا بأمور (أحدها) فَهْم حقائق الألفاظ المفردة التى أودعها القرآن بحيث يحقق المفسر ذلك من استعمالات أهل اللغة غير مكتف بقول فلان وفهم فلان ..." (٤).

وعندما استعرض الدكتور عبد العال سالم قواعد النحو القرآنى بدأ بـــ (معانى الحروف) (٥).

---

(١) رصف المبانى ص ٢ ببعض تصرف.

(٢) الجنى الدانى ص ١٩.

(٣) المغنى بحاشية الأمير ١/ ٩. وانظر الإتقان ١/ ١٤٥.

(٤) تفسير المنار ١/ ١٩.

(٥) القرآن وأثره فى الدراسات النحوية ص ٣٠٧.

وقــد أثــر عــن علماء أعلام قدماء ومحدثين تفسيرات لوحدات وسور دون وحدات وسور[1].

وقال الشيخ الزرقاني:"وإن تعجب فهناك رسالة فى معنى حرف الواو؛ وأوجه ثبوت الواو فى قوله تعالى:﴿ وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ من أواخر الزمر"[2].

وأخيراً قرأنا بحثين لفضيلة الدكتور عبد الرحمن تاج. الأول: لا التى قيل إنها زائــدة وليست كذلك. والثانى: الواو التى قيل إنها زائدة وليست كذلك؛ تناول فيهما بعــض آيات القرآن الكريم. ونشر البحث الأول فى مجلة الأزهر فى خمسة أعداد تــبدأ بعــدد شــوال سنة ١٣٨٦هـــ. والثانى فى ثلاثة أعداد تبدأ بعدد المحرم سنة ١٣٨٨هـــ.

ولا عجــب فى ذلك: "فكل كلمة منه لها من نفسها طرب؛ ومن ذاتها عجب؛ ومن طلعتها غرة؛ ومن بهجتها درَّة؛ لاحت عليه بهجة القدرة"[3].

٤- ولكــى تكون دراسة مفردات القرآن مفيدة هادفة يجب أن تقوم على الاستيعاب والإحــصاء ثــم جمع الآيات التى تتحد فيها معانى الكلمة المدروسة فى إطار واحــد؛ وهــذا ما قمت به فى دراسة (مِنْ) ومن ثم كان بحثا طريفاً فى منهجه وطريقته، وفتحا جديداً فى معانى القرآن وحكمته.

وإنما آثرت كلمة (مِنْ) بالدراسة لأنها أحد كلمات الإضافة إن لم تكن أمها فقد قال ابن مالك فى خلاصته: هاك حروف الجر وهى من إلى: ... إلخ. فبدأ بها وقد عــودنا علمــاؤنــا أنهــم يــبــدأون بــأم الــباب مثل: كان وأخواتهــا - وإنَّ وأخــواتها... إلخ.

وهذه الكلمات ذات أثر قوى فى تكوين الأساليب؛ وتلوين المعانى فقولنا: دار الــزمان له غيرُ قولنا: دار الزمان عليه. وقولنا: قسا قلبه من ذكر الله غــير قولنا:

---

(١) التفسير الحديث ١/ ٨.
(٢) مناهل العرفان ٥٧٣/١.
(٣) البرهان فى علوم القرآن ١/ ٤.

قسا قلبه عن ذكر الله. ولذا قال الإمام عَلِيّ في صفة الدنيا: "ومن أبصر بها بصرته؛ ومن أبصر إليها أعمته" وشرح ذلك الإمام محمد عبده فقال: "أبصر بها أى جعلها مرآة عبرة تجلو لقلبه آثار الجد فى عظائم الأعمال... فقد صارت الدنيا له بصراً، وحوادثها عبراً؛ وأما من أبصر إليها واشتغل بها فإنه يعمى عن كل خير فيها"(١).

فمعنى الفعل مع الباء غير معناه مع: إلى. ومن هنا كان احتياج هذه الحروف إلى دراسة جديدة حدد معالمها الأستاذ إبراهيم مصطفى فى قوله: "وحروف الجر أو حروف الإضافة كما ينبغى أن نسميها من بعد كثيرة فى العربية متعددة واسعة التصرف؛ توسع العرب فى استعمالها؛ وإنابة بعضها عن بعض توسعاً أكسب اللغة مرونة وقدرة على التصوير؛ حتى كأن الفعل فعلان بأثر حرف الإضافة.

وإن على النحاة أن يدرسوها درساً واسعاً مفصلاً؛ دقيقاً عميقاً؛ لا ليبينوا أثرها فى اللفظ وحكمها فى الإعراب؛ بل ليعرفوا سبيلها في البيان؛ وأثرها فى تصوير المعانى؛ ومدى تصرف العرب فيها؛ وتوسع العربية بها"(٢).

٥- وعلى الرغم مما تقدم من أهمية دراسة كلمات القرآن كلمة كلمة قد يبدو عند النظرة العجلى أن هذه دراسة ضحلة لا عمق فيها؛ فارغة لا لب لها؛ وربما يكون مبعث هذا الحكم المعتل ما ألفناه وعرفناه من بحوث الباحثين وهو: أنهم – فى دراسة النحو – درجوا على دراسة مدرسة من مدارسه؛ أو علم من أعلامه.

والحقيقة أننا إذا تأملنا وجدنا أن ما درجوا عليه مآله دراسة الوحدات اللغوية؛ وكيفية تركيبها؛ وتكوين أساليبها؛ ثم تناول هذه الأساليب بالبحث؛ ومعرفة ما يجوز فيها وما لا يجوز؛ فرب ما يجوز عند قوم يمتنع عند آخرين.

---

(١) شرح نهج البلاغة ص ٨٦.

(٢).إحياء النحو ٧٦: ٧٧.

وعلى سبيل المثال: يرى بعضهم أن (ما) ترفع وتنصب فيقال: ما محمد قائما؛ على حين يمنع الآخرون من ذلك.

ويرى فريق أن (إن) تنصب الجزءين وأن ذلك لغة فيها فيقال: إن محمدا قائما؛ ولا يرتضي فريق آخر هذا.

وتجوّز طائفة مجئ (من) لبدء الأزمنة؛ ولا تجوزه طائفة أخرى ... وهكذا نجد أن الدارس لمدارس النحو أو المشاهير[١] من رجالاته إنما هو فى النهاية دارس لاستعمال وحدات لغوية على منهج خاص ارتضاه بعضهم وأنكره الآخرون.

٦- ومما يعزز ذلك ويؤيده أن المنهج الجديد لدراسة اللغة وضع على أساس؛ وحددت له مستويات بحيث كان أعلى مستوى هو دراسة الوحدات اللغوية إذ: "أنه يجب أن نبدأ باستعراض الأصوات المستعملة في اللغة سواء أكانت أصواتاً صامتة أم أصواتاً حركية؛ ثم نتتبع ذلك باستعراض أنواع التركيب المقطعى فى اللغة ... يلى دراسة اللغة على المستوى الصوتى والمقطعى دراستها على مستوى الصيغ؛ وهى الدراسة التى عرفتها العربية باسم (علم الصرف) ثم يتوج ذلك بدراسة التراكيب أو الجمل؛ وهو الجانب الذى ركز عليه نحاتنا نظراً إلى اهتمامهم بظاهرة الإعراب؛ وحرصهم على تفادى اللحن فيه؛ حتى إنهم أهملوا دراسة اللغة على المستويات الأولية التى تسبق مستوى الجملة؛ ويأتى لاحقاً لهذا كله فى ترتيب مستويات الدراسة اللغوية دراسة معانى الوحدات اللغوية أو الكلمات وهى الدراسة التى تنتج لنا المعاجم، ثم الدراسات المعنوية والبلاغية والأدبية بصفة عامة"[٢].

---

(١) هذا الجمع ليس بشاذ فقد ذكر الأستاذ على السباعى أنه ورد كثيرا فى معاجم اللغة نحو: ميامين ومشائيم... إلخ انظر محاضرات فى النحو والصرف والعروض ص ٢٧: ٣٠.

(٢) المنهج المقارن فى دراسة اللغة العبرية ص ٣٤١. للدكتور محمد سالم الجرح.

هـذا مـا نكـره بعض الباحثين. وبدايته طيبة واضحة؛ وفى نهايته بعض غموض والتواء وبيان ذلك:

(أ) أنـه جعـل الدراسة على مستوى الصيغ مقصورة على (علم الصرف) ومن المقـرر المعروف أن علم الصرف ليس شاملاً كل مفردات اللغة إذ بحثه فى الأسـماء المعربة والأفعال المتصرفة. فلا بحث له فى الحروف أو المبنيات مـن الأسـماء أو الجوامد من الأفعال. مع أن كل هذه الأنواع مشتملة على الأصوات الصامتة والحركية. ومن ثم كان لزاماً أن تقع دراسة هذه الأنواع تحـت مـستوى الصيغ بعد جعله ذا فرعين أحدهما: (علم الصرف) والثانى مالـيس مـنه كما بينا. ودراسة هذا النوع منحصرة فى معانى مفردات اللغة جميعاً إذ هذه المفردات هى أساس المعاجم.

(ب) إذا درسـنا مفـردات اللغة على الوجه المتقدم تبعها دراسة الجمل والتراكيب بحـيث تشمل هذه الدراسة ما يسمى علم الإعراب وما يسمى علم البـلاغة إذ لا فرق بينهما فعلم الإعراب لابد فيه من مقام يقتضى جملة بعينها. ومن ثـم لا غنـى له من أن يكون مطابقاً لهذا المقام. ويقتضى ذلك أن نختار مفرداته وتوضـع فى أمكنتها اللائقة بها؛ وبهذا يتحقق أن علم الإعراب هو علم اللغة العـربية. لأن المعنـى أساس الإعراب فاللغة معنى وإعراب وهذا يشمل كل فروع اللغة التى بنيت على ذلك.

ونتيجة هذا كله: أن المفردات أساس اللغة فالعناية بدراستها اهتمام باللغة.

أهـداف البحـث:

إنمـا جعلت القـرآن ميـدان هذا البحث؛ واتخذت مادته من مفرداته تحقيقاً لعدة أهداف.

الهدف الأول:

بيان أن الكلمة فى القرآن تحمل غير معنى وقد أثبت ذلك العلماء فمثلاً: عندما شرح الزمخشرى قول الرسول ﷺ :"لا تماروا فى القرآن فإن مراء فيه كفر" قال: "ومجازه – أى بيانه – أن يكون فى لفظ الآية روايتان مشتهرتان من السبع؛ أو فى معناها وجهان كلاهما صحيح مستقيم؛ وحق ناصع؛ فمناكرة الرجل صاحبه ومجاحدته إياه فى هذا مما يزل به إلى الكفر".

وقال فى موضع آخر: "ولم يزل الموثوق بهم من علماء الأمة يستنبطون معانى التنزيل ويستثيرون دفائنه، ويغوصون على لطائفه؛ وهو الحَمَّال ذو الوجوه؛ فيعود ذلك تسجيلاً له ببعد الغور؛ واستحكام دليل الإعجاز"[(١)].

ويرى السيوطى أن تحت كل حرف من القرآن معانى لا يحاط بها كثرة، فلا يقدر أحد أن يأتى بدله بما يشتمل عليه"[(٢)].

ويقول الدكتور دراز: "ترى للجملة الواحدة أو الكلمة الواحدة وجوهاً عدة كلها صحيح أو محتمل للصحة كأنما هى فَصٌّ من الماس يعطيك كل ضلع منه شعاعاً؛ فإذا نظرت إلى أضلاعه جملة بهرتك بألوان الطيف كلها ... وهكذا نجد كتاباً مفتوحاً مع الزمان يأخذ كل منه ما يسر له؛ بل ترى محيطاً مترامى الأطراف لا تحدُّه عقول الأفراد ولا الأجيال"[(٣)].

ويظهر ذلك جلياً فى حروف الإضافة؛ وما أمر الباء فى قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ ٦ المائدة. ببعيد: "فقد قال الشافعى إنها للتبعيض فأوجب مسح بعض الرأس فى الوضوء ... وقالت المالكية إنها زائدة للتوكيد فأوجبوا مسح

---

(١) الفائق فى غريب الحديث ٣/ ٣٥٦: ٣٥٧ وينظر: كليات أبى البقاء ص ٣٤١.

(٢) الإتقان ١/ ٤٤ وينظر مناهل العرفان ١/ ٤٣.

(٣) النبأ العظيم ص ١٢٨: ١٢٩.

جميع الرأس ... وقالت الحنفية إنها للإلصاق كما هو معنى الباء دائماً عندهم؛ وهي إذا دخلت على آلة المسح كان الفعل متعدياً إلى محله فيتناول الجميع نحو: مسحت الحائط بيدي؛ أي أنه عَمَّ الحائط بالمسح؛ وإذا دخلت على محل المسح يكون الفعل متعدياً إلى آلته ويصير التقدير: وامسحوا أيديكم برءوسكم؛ وهذا يقتضي إلصاق اليد بالرأس فلا يعم؛ وقدروا الممسوح بالربع ... فالتبعيض ليس مستفادا من الباء بل من دخول باء الإلصاق على محل المسح"(١).

فلو لم ترد الباء لما احتمل النص هذه المعاني. وسيأتي مناقشة القول بالزيادة بما يذهب به هباء منثوراً.

ولتحقيق هذا الهدف كان علينا أن نستقصي – حسب جهدنا – المعاني المحتملة لكلمة (منْ) في كل آية ثم نرجح ما نراه راجحاً.

فعملنا يجمع بين التفسير والتأويل. "والتفسير أعم من التأويل وأكثر استعماله في الألفاظ؛ وأكثر استعمال التأويل في المعاني كتأويل الرؤيا؛ وأكثره يستعمل في الكتب الإلهية؛ والتفسير يستعمل في غيرها؛ والتفسير أكثر ما يستعمل في معاني مفردات الألفاظ ... فالتفسير يتعلق بالرواية والتأويل يتعلق بالدراية"(٢).

وقد قيل: "التفسير عسير يسير أما عسره فظاهر من وجوه أظهرها أنه كلام متكلم لم يصل الناس إلى مراده بالسماع منه ولا إمكان الوصول إليه؛ ... فتفسيره على وجه القطع لا يعلم إلا من الرسول عليه السلام وذلك متعذر إلا في آيات قلائل فالعلم بالمراد يستنبط بأمارات ودلائل ..." (٣).

"وأما التأويل فملحوظ فيه ترجيح أحد محتملات اللفظ بالدليل؛ والترجيح يعتمد على الاجتهاد؛ ويتوصل إليه بمعرفة مفردات الألفاظ ومدلولاتها في لغة العرب؛

---

(١) علم أصول الفقه ص ٥٨.
(٢) البرهان في علوم القرآن ٢/ ١٤٩: ١٥٠.
(٣) البرهان ١/ ١٦.

واستعمالها بحسب السياق؛ ومعرفة الأساليب العربية واستنباط المعانى من كل ذلك قال الزركشى: "وكان السبب فى اصطلاح كثير على التفرقة بين التفسير والتأويل: التمييز بين المنقول والمستنبط ليحيل على الاعتماد فى المنقول؛ وعلى النظر فى المستنبط"(١).

فإذا ما وجدنا معنى (مِنْ) ظاهرا واضحاً فى آية كان هذا من قبيل التفسير؛ وإذا وجدناه محتملاً مع غيره فيها أعملنا الفكر وأمعنا النظر لترجيح أحدهما على الآخر ومن ثم يكون تأويلاً.

الهدف الثانى:

كشف حقيقة جديدة فى الاستعمال اللغوى وهى: أنه ليس بلازم صحة التعبير مكان الكلمة بما يفيد معناه؛ وذلك لما بينهما من فرق دقيق يخفى عند عدم التأمل فيهما.

وتلك خصيصة من خصائص لغتنا العربية أشار إليها سيبويه فى قوله: "ما أتانى أحد خلا زيدا، وأتانى القوم عدا عمراً" فقال: "كأنك قلت: جاوز بعضهم زيدا إلا أن (خلا وعدا) فيهما معنى الاستثناء. ولكنى ذكرت (جاوز) لأمثل لك به وإن كان لا يستعمل فى هذا الموضع"(٢).

وشرح ذلك السيرافى فقال: "إن قيل لِمَ لَمْ يستثن بـ (جاوز) كما استثنى بـ (عدا وخلا) و (جاوز) أبين وأجلى فى المعنى؛ وإليه ردّ سيبويه (عدا و خلا) لمّا مثلهما؟

---

(١) التفسير والمفسرون ١/ ٢٢ وانظر الإتقان ٢/ ١٨٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٤٨.

فالجـواب: أن اللفظـين قد يجتمعان فى معنى ثم يختص أحدهما بموضع لا يـشاركه فـيه الآخـر كالعُمر بالضم والعَمر بالفتح فى البقاء؛ ثم يختص المفتوح باليمين. وله نظائر كثيرة تجرى هذا المجرى"[١].

فقـول سـيبويه: "لأمثل لك به" من الروعة بمكان لأنها توحى بأن الكلمتين اللتـين يكون بينهما تقارب فى المعنى لا يجوز التعبير بإحداهما عن الأخرى لأن الـتقارب لا يـستلزم التطابق؛ ومن ثم قيل: "إن الترادف قليل فى اللغة ونادر أو معدوم فى القرآن؛ وقل أن يعبر بلفظ واحد عن لفظ واحد يؤدى جميع معناه؛ وإنما يعبـر عـنه بلفظ فيه تقريب لمعناه؛ فمثلا: إذا قال قائل فى﴿ يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ﴾ ٩ الطـور: المـور الحـركة فذلك تقريب للمعنى لأن المـور حـركة سـريعة خفيفة"[٢].

فقولـنا فـيما سيأتى: (مِنْ) بمعنى (بعض) لا يعدو أن يكون تقريباً للمعنى وإشـارة إليه دون أن يستلزم ذلك صحة التعبير بـ (بعض) مكان (مِنْ) إذ لو قيل فى قوله تعالى: "ولا يحيطون بشئ من علمه": بشئ بعض علمه لنبا به السمع؛ ونفر منه الطبع؛ ونبا بنطقه اللسان.

وفـى هـذا: "إثبات عجز البشر عن ترجمة القرآن بلغة أخرى تؤدى معانيه كلها؛ وإذا كان من المتعذر أداؤها بمثلها من لغتها فترجمتها بلغة أخرى أولى"[٣].

الهـدف الثـالـث:

إعـادة النظـر فـى بعـض القواعد اللغوية التى يعتريها نقص؛ أو يكتنفها غمـوض؛ فهـو يعمل لتكميلها وكشف الغموض عنها .... إلى غير ذلك مما سيأتى تحقيقه.. ولا عجب فى وجود نقص فى بعض القواعد؛ فهذه قضية عرض لها غيرنا

---

(١) هامش الكتاب ٢/ ٣٤٨: ٣٤٩. (٢) التفسير والمفسرون ١/ ١٣٦: ١٣٧.

(٣) تفسير القرآن الحكيم ٩/ ٧٥. والمعنى فترجمتها بلغة أخرى أشد تعذراً.

مـــن الباحثـــين فقال الدكتور إبراهيم أنيس: "إن ما كان يبدو لى فى صورة مسائل لغـــوية قد أصبح الآن يتمثل لى فى صورة مشاكل لغوية لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحقيق[١].

ومن ذلك وجود تناقض أحيانا فى منهج المفسرين النحاة أو النحاة المفسرين؛ فقـد رأيناهم يفرقون بين استعمال الكلمة فى القرآن واستعمالها فى غير القرآن مما أدى إلـــى حـــدوث جفـــوة وفجوة بين النحو والبلاغة مع أنهما – كما نبهنا آنفا – جزءان لشئ واحـــد. فالنحـــو هو الأساس والبلاغة هى البناء فـــلا نحو بلا بلاغة ولا بلاغة بلا نحو. ولا يصلح أن يكون أحد نحوياً فقط أو بلاغياً فقط.

ومن أمثلة هذا التناقض أن العلماء يتصورون أن (من) فى قولنا: ما جاء من رجـــل زائدة. وفى الوقت نفسه ينأون بل ينهون عن إطلاق كلمة (زائدة) عليها فى مـــثل قـــوله تعالى: ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ ١٩ المائدة مع اعترافهم بزيادتها بمعنى أن الأسلوب يستغنى عنها.

فها هو ذا الجلال السيوطى ينكر على ابن الخشاب أن يكون فى القرآن زائدة بحجة أن الحاجة إلى اللفظ المزيد ليست كالحاجة إلى اللفظ المزيد عليه فيقول: "بل الحاجـــة إلـــيه – أى المزيد – كالحاجة إليه – أى المزيد عليه – سواء بالنظر إلى مقتـــضى الفصاحة والبلاغة؛ وأنه لو ترك – أى المدَّعى زيادته – كان الكلام دونه مـــع إفـــادة أصل المعنى المقصود أبتر خالياً من الرونق البليغى لا شبهة فى ذلك. ومـــثل هـــذا يستشهد عليه بالإسناد البيانى الذى خالط كلام الفصحاء وعرف مواقع استعمالها؛ وذاق حلاوة ألفاظهم. وأما النحوى الجافى فمن ذلك بمنقطع الثرى"[٢].

ولـــست أدرى: هـــل يـــدخل المتكلم فى عموم كلامه أو لا؟ والذى أدريه أن الـــسيوطى فـــى غير كتابه (الإتقان) قد صرح بأن (من) زائدة دون حرج. وسيأتى تفصيل ذلك.

---

(١) مقدمة (من أسرار اللغة) ص ٤.
(٢) الإتقان ١/ ١٨٢.

وقــد ترتب على هذه التفرقة غير المجمع عليها أن اختلف مفهوم (النحو) في القرآن عنه في غير القرآن فقد وجدنا من يقول: "وفي رأيي أن النحو القرآني يقوم علـــى حـــسن الـــنظم، ومتانة التركيب، وقوة الصياغة، فيجب إذا نظرنا إلى النحو القرآني أن ننظر إليه في مرآة البلاغة والبيان"(١).

واستدل لذلك بقول القائل: "فقد تكون العبارة صحيحة التكوين النحوي ولكنها مـــع ذلك سقيمة التركيب، صعبة الفهم؛ لا ترضى الذوق؛ وإذاً فلا يمكن أن تسمى بليغة؛ لأن البلاغة تستلزم أمرين: هذا الصواب النحوي ثم الجمال والملائمة لأذواق المخاطبين"(٢).

وهؤلاء الذين ينادون بذلك ويحرصون عليه متأثرون من قريب أو بعيد بقول ابن الأثير: "إن النحو لا يجري من الفصاحة مجرى البيان"(٣).

ومصدر ذلك كله هو الزعم بأن النحو محصور في معرفة حركات الإعراب كما أشار إلى ذلك **القاضي الجرجاني في قوله**: "وأقل الناس حظاً في هذه الصناعة من اقتصر في اختياره ونفيه؛ وفي استجادته واستسقاطه على سلامة الوزن وإقامة الإعراب وأداء اللغة"(٤).

وهــذا كله إجحاف بحق النحو والنحاة؛ فالنحو في اللغة حقيقة حقها؛ وإنسان عينها؛ اعترف بذلك السابقون واللاحقون وهاك نماذج مما قالوا في النحو: **قال عبد القاهــر الجرجاني**: "هو المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يُعْرض عليه. والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يُرْجع إليه. ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه؛ وإلا من غالط في الحقائق نفسه"(٥).

---

(١) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ٣٢١: ٣٢٢.

(٢) الأسلوب ص ١٦.

(٣) انظر النحو الجديد ص ١٨٢.

(٤) الوساطة ص ٣٠٦.

(٥) دلائل الإعجاز ص ٢١.

وقـــال الزمخشري: "هو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان؛ المطلع على نكت نظم القرآن؛ الكافل بإبراز محاسنه؛ الموكّل بإثارة معادنه"(١).

وقال الأستاذ إبراهيم مصطفى: "هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن يكــون علـــيه الكلمة فى الجملة؛ والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة؛ ويمكن أن تؤدى معناها"(٢).

وتــناول فضيلة الشيخ محمد عرفه معنى النحو بالتفصيل والتحليل فى كتابه (الــنحو والــنحاة بــين الأزهر والجامعة) فى فصل عنوانه (النحو عند النحويين) فلينظر"(٣).

لأجل هذا كله احتاج الناقد إلى النحو: "فلا صحة لنقد خال من إبراز محاسن الأسلوب ومساوئه اللذين هما عمل النحو ووظيفته"(٤).

فلـــيس بغريب أن يضع نحاة العرب الأقدمون أصول النقد؛ ودونوا كثيراً من مقاييسه"(٥).

وكـــان حقـــاً مـــا قيل من أنه: "لا ينبغى أن يعمل فى النحو إلا أديب مرهف الحس صحيح الذوق"(٦).

فـــلا عجب إذاً أن قد ذهب الإمام عبد القاهر إلى أن النحو أقوى ما يتحقق به الإعجاز القرآنى دون غيره من الإخبار بالمغيبات أو الاستعارات أو غير ذلك فهذه أمور لا توجد إلا فى آيات محدودة لا فى جميع السور"(٧)

---

(١) مقدمة المفصل شرح ابن يعيش ١/ ١٤.
(٢) إحياء النحو ص ١: ٢.
(٣) من ص ١٥ إلى ص ٧٠.
(٤) مجلة الآداب البيروتية ص ٢ ع ١١/ ١٩٥٩م.
(٥) ابن قتيبة للدكتور الجندى ص ٣٢٢.
(٦) إحياء النحو ص: ١٩٦.
(٧) ينظر: دلائل الإعجاز ص ٢٤٦ فما بعدها.

وفـــى ذلك يقول الدكتور أحمد بدوى: "ولكن عبد القاهر نظر فرأى أن الشئ الـــذى يـــوجد فى جميع سور القرآن هو بلاغة النظم؛ فإن تلك البلاغة تتحقق فى أقصر سور القرآن كما تتحقق فى أطول سورة.

آمـــن عبد القاهر بفكرة النظم؛ وكان عالما متضلعاً فى علم النحو؛ فرأى أن النظم ليس سوى توخى معانى النحو؛ وأن البلاغة تتبع المعنى؛ وأن صوغ العبارة على نحو خاص إنما يجئ تابعاً للمعنى؛ وأن هذه الصياغة تتفاوت فى البلاغة حتى تصل إلى درجة الإعجاز"(١).

هـــل بعـــد ذلـــك كله تختلج فى نفس القارئ أثارة من شك فى أن: النحو هو الـــبلاغة والـــبلاغة هى النحو؛ فهما وجهان لعملة واحدة أو ركنان لبنية واحدة أو عنصران لمزج واحد.

وقـــد خسرت اللغة خسراناً مبيناً يوم أن مُحِىَ وجه من وَجْهَى العملة؛ وانهدم ركن من رُكْنَيِ البنية، وانحل عنصر من عنصرَىْ المزج.

ولى أمل أن يُظْهِرَ هذا العمل ما مُحى وأن يقيم ما انهدم وأن يعقد ما انصرم. ففى هذا عزة اللغة وبنيها. وهذا ما أحرص عليه.

الهـــدف الرابــــع:

ويتمـــثل فـــى جمع أساليب القرآن التى استعملت فيها (مِنْ) ثم تبويبها حسب معانيها؛ فهناك أساليب تكون (مِنْ) فيها اسماً لأنها بمعنى (بعض) فهى ترادفها وتقع أحـــيانا مـــوقعها فقـــد قرئ فى قوله تعالى: ﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ٢٩ آل عمران: بعضَ ما تحبون.

---

(١) عبد القاهر الجرجانى ص ٣٥١.

وما دام الاسم قد وقع موقعها تكون اسماً لأن الاسم لا يخلف الحرف. ومن ذلـك كلمة (جَيْرِ) فالمشهور أنها حرف جواب. ولكنها تكون بمعنى (حقًا) مضمنة معنـى القسم.. تقـول: جَيْرِ لأفعلنّ كما تقول: حقا لأفعلن فهي كـ (عوض) في قـولهم: عوض لأضربنك ... وهي مبنية على حركة لالتقاء الساكنين الراء والياء. وكانت الحركة كسرة على أصل التخلص من التقاء الساكنين. ذكر ذلك (المالَقِي) ثم قـال: "والدلـيل على أنها اسم شيئان: أحدهما: أن معناها (حقا) وما حلّ ... محلّ الاسـم حكم عليه بالاسمية ... والثاني: أنها قد نونت في الشعر مراعاة لأصلها من الاسمية ..."(١).

وسيأتي مزيد بحث في هذه القضية.

وهـناك أساليب تكون فيها (مِنْ) حرف ابتداء كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ﴾ ٤ البقـرة. إذ لا يمكن أن تكون بمعنى (بعض) فتقع موقعها.

وقـد واجهتنا في تحقيق هذا الهدف صعوبة ومشقة بالغتان؛ لأننا اعتمدنا في فهم (مِنْ) وبيان معناها على القرآن؛ تطبيقاً للطريقة المثلى وهي: فهم معاني القرآن بالقـرآن، كمـا هو منهج ابن تيمية فمن أصول هذا المنهج: "تفسير القرآن بالقرآن وهو أحسن طرق التفسير وأعلاها مرتبة؛ فإن ما أجمل في مكان قد فسر وبين في موضع آخر؛ وما اختصر في مكان قد بسط في موضع آخر..."(٢).

وقال الإمام محمد عبده: "والأحسن أن يفهم اللفظ من القرآن نفسه بأن يجمع مـا تكـرر فـي مواضع منه؛ وينظر فيه فربما استعمل بمعان مختلفة ... فيعرف المعنـى المطلـوب من بين معانيه؛ وقد قالوا: إن القرآن يفسِّر بعضه ببعض؛ وإن أفضل قرينة تقوم على حقيقة معنى اللفظ موافقته لما سبق له من القول؛ واتفاقه مع جملة المعنى؛ وائتلافه مع القصد الذي جاء له الكتاب بجملته"(٣).

---

(١) رصف المباني ص ١٧٦: ١٧٧. (٢) ابن تيمية ص ١٤٣: ١٤٤.

(٣) تفسير القرآن الحكيم ١/ ٢٠ وانظر مناهل العرفان ١/ ٥٢٠.

وإنما كان هذا هو أحسن مناهج التفسير لأنه قد يتوهم بعضهم أن فى احتياج القــرآن إلى ما يشرح معانيه عيباً ومنقصة؛ وهذا ما يقرره بعض المستشرقين إما عــن جهــل وإمــا عــن سوء نية؛ فقد قال: د. أرنالديز فى كتابه (الإسلام واللغة العربية): إن النص القرآنى غامض وعسير حتى على العرب أنفسهم؛ ولو كان جلياً كما يقال لاقتضى المنطق أن يوضح نفسه بنفسه؛ ولم يكن ذلك ممكناً ... ولقد اتجه المفــسرون إلى البدو تدفعهم إلى ذلك فكرة: أن هؤلاء الأخيزين لديهم سر العربية الحقيقية ... حتى ألفى القرآن نفسه مشروحاً بوساطة منتجات بشرية؛ وعن طريق اســتعمالات دارجة للكلمات الفلانية؛ والتعبيرات الفلانية؛ وعلى هذا الأساس يكون القرآن قبل أن يستخدم للقواعد قد خضع لإعدادات وتكوينات من الشروح أكثر من مشتبه فيها"[١].

ولو كلف هذا المستشرق نفسه شيئاً من النصفة وقليلاً من التفكر لما وَجَدَ قلمُه إلــى مــا ســطره سبيلاً؛ لأن الذى ذكره المفسرون فى تفسير القرآن إنما هو من نــصوص لغة العرب التى اصطفاها الله لتكون لسان وحيه إلى مصطفاه من البشر وهو خاتم الأنبياء والرسل ﷺ.

هــذا: وقــد لاقينا فى التزام هذا المنهج مشقة وعسرا؛ إذ لابد من فهم سياق (مِــنْ) فــى كــل آية وردت فيها حتى نفهم المراد بها؛ ومن هنا كان طول البحث واستغراقه صفحات كثيرة على الرغم مما بذلنا من جهد لإيجازه.

الهــدف الخامــس:

هو أن يكون القرآن أول الأصول التى تبنى عليها قواعد اللغة؛ ففى ذلك حل لكثير من المشاكل، وتيسير للعسير من المسائل؛: "فلا يلجأ إلى الشواهد الأخرى إلا بعــد الرجوع إلى القرآن الكريم وقراءاته المختلفة؛ لأنه أوثق فى مجال الاستشهاد من غيره"[٢].

---

(١) دراسات معاصرة عن الإسلام والمسلمين ص ١٠٦.

(٢) القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية ص ٣٤٧.

ومن هنا فلسنا مع الشيخ عبد الجواد رمضان فى قوله: "ولا نزاع فى أن كلام العــرب هو الأصل الذى به يقاس القرآن الكريم حتى تصح الموازنة التى أوجبها التحدى؛ وما كان أصلا يجب أن يكون الدليل المقدم"[1].

فالرد على ذلك يسير غير عسير لأن الشئ السابق لا يكون أصلا للاحق إلا فـــى الكائـــنات الحية ذات الأصول والفروع كالحيوان والنبات. فالابن فرع الأب والأم؛ والــشجرة فرع البذرة كما أن الثمرة فرع الشجرة. فلا يمكن أن يكون الأب فرع الابن ... فضلاً عن أن يزامنه خلقاً وإيجاداً.

وأمـــا المعانـــى والعادات فليست كذلك لأن السابق لا يكون أصلاً للاحق بل التفاضـــل بينهما له اعتبار آخر ألا وهو ما يشتمل عليه من مزايا وفضائل لا توجد فـــى غيره فلا يجوز لنا أن نزعم أو نتوهم فضل لهجة قريش مثلاً على القرآن لأن القرآن ينطوى على مميزات لا تصل إليها تلك اللهجة. فكيف نزعم أنها أصل له.

وممـــا يجعـــل القرآن أصلاً للهجات العرب أنه أوثق نقلا فهو متواتر النص حيث لا يُشَكُّ فى أحد ممن نقلوه ولا تحوم حوله شبهة.

بـــل ممـــا يؤيد ذلك ويؤكده أن هناك نوعا من لغة العرب قد نال حظوة من علمـــاء اللغـــة بغير سبب ألا وهو الشعر فقد قيل عنه ما قيل عن سائر أنواع اللغة وهـــو: أنه أصل قواعدها. وهناك من يرى غير ذلك فقد قال الأستاذ كامل شاهين: "إن الــشِّعر لا يصلح أصلاً للقواعد لأنه ليس هو الطريق الطبيعى للكلام؛ فالأصل فى الكلام الإرسال؛ أما أن يكون مقيداً بوزن يحول بينه وبين الانطلاق مقيداً بقافية قـــد تجـــود وتسخو؛ وقد تعز وتأبى فذلك أمر يخرجه عن حدود المباح إلى حدود المحظور .. وتدخله أحياناً فى الضرورة والشذوذ.

---

(١) مجلة الأزهر مجلد ٣٣ ص ٦٠٠.

ليس الكلام المنظوم إذاً هو الطريق للقوانين النحوية لأنه لا تؤمن فيه السلامة والاستقامة بحكم ما به من قيود".

ثم قال: "والخلاصة أن القرآن الكريم هو الأصل الذى يرتضى فى تقرير قواعد النحو؛ أما الشعر فليس ينبغى أن يقاس عليه لأن له منهجاً خاصاً به والله ولى التوفيق(١).

وهذا ضرب من المغالاة فى الحكم لا يقل عن دعوى الدكتور طه حسين انتحال الشعر العربى فلا يصح أن يقاس عليه؛ وقد ردّ ذلك الأستاذ فريد وجدى بقوله: "لم يجرؤ على انتحال الشعر إلا أهل البهتان من المشتغلين بالقرآن؛ وعلماء السوء الذين يودون الظهور على خصومهم بأى سلاح كان؛ وقد عرف ذلك النقدة الأقدمون ونبهوا إليه ولم يغفل هذه الملاحظة الأستاذ مصطفى الرافعى فى كتابه: آداب العرب"(٢).

وكَذِبُ أحد الرواة لا يكون سبيلاً إلى تكذيب الآخرين ولا دليلاً عليه كما ذكره الأستاذ أحمد ضيف ثم قال: "وهل يصح أن نحكم على البلد أجمع بالمرض لان بها إنساناً مريضاً"(٣).

وعلى ذلك يكون كلام العرب شعراً ونثراً أصلاً لقواعد النحو واللغة مع القرآن الكريم بشرط تقديم القرآن عليهما فهو أوثق أصول اللغة.

تعقيب:

هذا ما ذكرته منذ أكثر من ثلاثين عاما حينما كنت فى بدء دراسة النحو دراسة عليا وفى غمرة الشباب الذى لم يبلغ مبلغ الخبرة والتجربة الدراسية.

وأما الآن وقد بلغت من درجة التجربة العلمية مبلغاً أحمد الله عليه وأستزيد منه فإنى أقول:

---

(١) مجلة الأزهر ع شهر رجب سنة ١٣٨٧هـ ص ٤٣٢ وع شهر شعبان سنة ١٣٨٧ هـ ص ٥٣٦.

(٢) نقد كتاب الشعر الجاهلى ص ١٢٣. (٣) مقدمة لدراسة بلاغة العرب ص: ٦٢.

لقد راجعت نفسي في مسألة بناء قواعد اللغة – وخاصة النحو – على الشعر الذي يختص بقوالب معينة قد تأبى الانصياع لمقاييس اللغة والاستجابة لما تقتضيه.

ولـذا فأنـا أعلـن الآن أني مع الأستاذ كامل شاهين فيما رأى وقرر فرؤيته صادقة وقراره دقيق.

ولا يفهم من ذلك أني أنادي بإهمال الشعر العربي مطلقاً لأن أحداً لا يستطيع ذلك فكيف أستطيعه؟؟

ومـن ثم أحتم الحرص على قراءته ودراسته دراسة عميقة حتى نجتلي منه صـورة حـياة العـرب واجتماعاتها ففيه تلك الحياة حلوها ومرها؛ شظفها ولينها، غزلها ورثائها، فرحها وحزنها، خصبها وجدبها، حلها وترحالها، صحتها وسقمها، جدها ولهوها، استقامتها وانحرافها، تقواها وفجورها .. إلى غير ذلك مما للشعر في تـصويره قـصب الـسبق بخلاف النثر فهو مسكن الحكمة والوقار؛ وموطن الدقة والعمق؛ ومصدر التجربة الصادقة و ملهم الفكر العميق.

وربمـا يقـال: إن نثـر العرب لا يشركها غيرها فيه لأن النثر يختلف قوة وضعفا، وعمقا وضحالة. من قائل إلى قائل، ومن موطن إلى موطن.

أما الشعر فقد يقال: إن صور الحياة التي رسمها ستظل ماثلة للعيون مستقرة في الشعور لأنها متكررة في كل الأزمنة والعصور.

أضف إلى ذلك أنه ديوان مفردات اللغة التي يستعين دارس النصوص النثرية قرآنا وغيره بها في معرفة معانيها؛ وفهم مراميها. ومن ثم كان المسلمون في صدر الإسـلام إذا خفي عليهم معنى مفردة من مفرداته رجعوا إلى المعين الصافي وهو الشعر. وحسبنا في هذا المقام أنموذجان.

(أ) الأنمـوذج الأول: قـوله تعالـى: ﴿ فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا - وَعِنَبٗا وَقَضۡبٗا - وَزَيۡتُونٗا وَنَخۡلٗا - وَحَدَآئِقَ غُلۡبٗا - وَفَٰكِهَةٗ وَأَبّٗا ﴾ ٢٧، ٣١ عـبس.

فقد ذكر الزمخشرى أن (الأبّ) هو المرعى لأنه يؤب أى يؤم وينتجع. والأب والأم أخوان. قـال الشـاعـر:

جِذْ منا قيس ونجد دارنا ولنا الأبّ به والمكرع[1]

ثم قال: "وعن أبى بكر الصديق رضى الله عنه أنه سئل عن (الأب) فقال: أى سـماء تظلنى، وأى أرض تقلنى إذا قلت فى كتاب الله مالا علم لى به" وعن عمر رضى الله عنه: أنه قرأ هذه الآية فقال: كل هذا قد عرفنا فما الأبّ؟ ثم رفض عصا كانت بيده وقال: هذا لعمر الله التكلف، وما عليك يا ابن ام عمر ألا تدرى ما الأبّ؟ ثم قال: اتبعوا ما تبين لكم من هذا الكتاب وما لا فدعوه[2].

ويـروى عن عمر رضى الله عنه أنه سأل ابن عباس رضى الله عنهما عن الآيـة فقال: هو نبت الأرض مما تأكله الدواب والأنعام. ولا يأكله الناس" وقال ابن عطـية: "الأبّ: التـبن وفى اللفظة غرابة وقد توقف فى تفسيرها أبو بكر وعمر رضى الله عنهما".

(ب) الأنمـوذج الثانى: قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴾ ١٤ الانشقاق. قال الزمخشرى: "لن يحور: لن يرجع إلى الله تعالى تكذيباً بالمعاد؛ يقال: لا يحور ولا يحول أى لا يرجع ولا يتغير. قال لبيد:

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

وما المـال والأهلون إلا ودائع ولابد يومـا أن ترد الودائـع

---

(١) الجِـذْم بالكـسر وقد يفتح: الأصل الذى يقتطع منه غيره. والأبّ والأمّ: المرعى لأنه يؤب ويؤم أى يقصد والمكرع: المنهل. يقول الشاعر: نحن من قبيلة قيس، ونجد هى ديارنا ولنا فى نجد المرعى والمروى. وفيه يمدح بالشرف والشجاعة على غيره.

(٢) الكشاف ٤/ ٥٦٣ وهامشها.

وعــن ابن عباس: ما كنت أدرى ما معنى يحور حتى سمعت أعرابية تقول لبنيةٍ لها: حورى أى ارجعى"[1].

وهكذا يتضح أننا فى حاجة بالغة إلى دراسة الشعر دراسة واسعة عميقة حتى نستعين بمعنى مفرداته على فهم معانى مفردات القرآن.

أما أن نجعله أصلاً من أصول النحو فليس على إطلاقه بمعنى: أننا لو وجدنا بيتاً فيه قاعدة نحوية ولم يشتمل على ضرورة تكسر تلك القاعدة صح الاستشهاد به بعد توثيقه أتم التوثيق، وبالله التوفيق.

---

(١) الكشاف ٤/ ١٠، ٥٨٠ . وانظر المحرر الوجيز ٥/ ٤٥٨.

الباب الأول

دراســـــة تمهيديـــــة

وفيه خمسة فصول:

الفصــــل الأول: الحرف فى اللغة العربية: تسميته ومعناه.

الفصــل الثانــى: قانون التطور والحرف.

الفــصل الــثالث: حــروف الإضافة: تسميتها – تناوبها – التضمين فى عاملها – الترادف بينها – متعلَّقها.

الفصل الرابــع: مقدَّرات القرآن.

الفصل الخامس: من: فى اللغة والنحو

أصلها – معانيها عند النحاة. (مِن) البعضية بين الاسم والحرف – بين القرآن والنحو – (من) الابتدائية وخصائصها.

الفصل الأول

- الحرف فى اللغة:

قال ابن فارس: "الحاء والراء والفاء: ثلاثة أصول حد الشيء والعدول وتقدير الشيء. فأما الحد فحرف كل شئ حده كالسيف وغيره؛ والأصل الثاني: الانحراف عن الشيء يقال: انحرف عنه ينحرف انحرافاً؛ وحرفته أنا عنه أى عدلت به عنه؛ ... قال الله تعالى: ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ ١٣ المائدة والأصل الثالث: المحراف حديدة يقدر بها الجراحات عند العلاج قال القطامى يصف جراحة:

إذا الطبيب بمحرافيه عالجها زادت على النقر أو تحريكها ضجما

ومن هذا الباب: فلان يحرف لعياله أى يكسب، وأجود من هذا أن يقال فيه: إن الفاء مبدلة من ثاء وهو من حرث أى كسب وجمع؛ وربما قالوا: أحرف فلان إحرافاً إذا نما ماله وصلح؛ وفلان حريف فلان أى معامله. وكل ذلك: من حرف واحترف أى كسب"[1].

وقال الزمخشرى: "وهو يحرف لعياله يكسب من ههنا وههنا أى من كل حرف"[2].

ومن هذه النصوص نستنتج أن صيغ مادة (ح ر ف) تفيد معنى القوة؛ فـ (حدُّ) الشئ أقوى ما فيه، والذى يعدل عن الشيء أو يصرفه عن وجهه أقوى من الذى لا يستطيع ذلك، ومن يقدر الشيء ويعرف أصله أقوى ممن لا يدرك ذلك، والكاسب لعياله أقوى من العاطل.

فتسمية النوع الثالث من أنواع الكلمة بـ (الحرف) تسمية لها معناها ومغزاها فهو يشرب الكلام قوة؛ ويكسبه بياناً. ويؤيد ذلك ما يلى:

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٢/ ٤٢: ٤٣. ويروى النفر وهو الورم والضجم: الاعوجاج فى الجراحة.

(٢) أساس البلاغة ص ١٦٨ والحرف فى آخر النص معناه: الجهة أى يكسب من كل جهة.

(أ) الحروف هى أداة الإيجاز فى اللغة، والإيجاز أعلى درجات البلاغة. نقل ابن جنى عن أستاذه الفارسى: أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار. ولذلك لم يكن حذفها مقيساً، وقال: معنى قوله (لضرب من الاختصار) هو: أنك إذا قلت: ما قام زيد فقد أغنت (ما) عن (أنفى) وهى جملة فعل وفاعل؛ وإذا قلت: قام القوم إلا زيداً فقد نابت (إلا) عن: (استثنى) وهى فعل وفاعل ... فإذا كانت هذه الحروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذا أن تخرق عليها فتنتهكها وتجحف بها"(١).

ومما يترتب على ذلك إبطال دعوى زيادة الحرف لأن كونه وسيلة إيجاز يأبى ذلك كلَّ الإباء لأن إيجاز الشيء معناه: أنه بلغ مرتبة من الدقة. بحيث لا يمكن الاستغناء عن جزء منه.

كما يترتب عليه إبطال دعوى تقدير متعلق للحرف فى نحو قولنا: محمد فى المسجد. لأننا بذلك نبطل الإيجاز الذى أفاده الحرف. إذ كيف يكون وسيلة الإيجاز ثم نزعم أنه محتاج إلى غيره؟ أليس فى ذلك تناقض أىّ تناقض. إذ (الإعجاز) لا يتفق مع تقدير ذلك المتعلق لأنه ينقضه.

وهذه القاعدة سيتكرر ورودها فى بحثنا هذا. ولذا نبهنا إليها هنا حتى إذا أهملنا ذكرها فى بعض المواضع فإنما يكون ذلك اعتماداً على ما ذكرناه.

(ب) قال ابن أم قاسم المرادى: "لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنياً أكثرها على معانى حروفه صرفت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها؛ وهى مع قلتها وتيسير الوقوف على جملتها قد كثر دورها وبعد غورها فعزت على الأذهان معانيها؛ وأبت الإذعان إلا لمن يعانيها"(٢).

---

(١) الخصائص ٢/ ٢٧٣: ٢٧٤ وانظر شرح المفصل ٨/٧.

(٢) الجنى الدانى ص ١٩.

وقــوله: (إن هــنا حــدثاً باعتبار المتعلق) مبنى على أن الحرف لابد له من متعلق لفظاً فإن لم يوجد لزم تقديره بـــ (كائن) أو (مستقر).

وقد علمنا أن طبيعة الحرف تأباه لأنه للإيجاز فكيف يكون محتاجا إلى سواه؟!

ويرى بعض الباحثين أن الفراء هو الذى ابتكر اسم الإداة لحروف المعانى(١).

ولكــن ذلــك غير مسلم فقد جاء فى دائرة المعارف الإسلامية: "والظاهر أن المــصطلح (آلــة) مثل (أداة) لم يستعمله نحاة العرب فى القرن الثالث الهجرى – التاســع الميلادى – ولا نجد كلمة (أداة) غير مرة واحدة في مثل كتاب ابن فارس وحوالــى نهايــة القــرن الرابع الهجرى – العاشر الميلادى – يمكن أن نقول: إن المصطلح (حرف) كان يدل هو الآخر على الوساطات النحوية التى سميت – بعد – آلة أو أداة"(٢).

وحــاول الدكــتور مدكور أن يجعل من تسمية الحرف (أداة) دليلاً على تأثر الــنحو العربــى بمنطق أرسطو فقد قال: "ومن الغريب أن ما يسميه سيبويه حرفاً يــسميه الكــوفــيون الأداة؛ وكــأنهم شــاءوا أن يحتفظوا بالمصطلحات المنطقية احتفاظاً تاماً"(٣).

ولكــن ذلــك يبعد كل البعد عن النحو العربى فقد عارض (ليتمان) أن يكون سيبويه أو غيره من المتقدمين قد تأثر بمنطق الفلاسفة قال: وبرهان ذلك أن تقسيم الكلمــة مخــتلف؛ قــال سيبويه: فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى؛ وهذا تقسيم أصلى؛ أما الفلسفة فينقسم فيها الكلام إلى اسم وكلمة ورباط؛ وهذه الكلمات ترجمت مــن اليونانــى إلى السريانى إلى العربى فسميت هكذا فى كتب الفلسفة لا فى كتب

---

(١) الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ص ٤٤٥.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول ص ٥٩٧: ٥٩٨.

(٣) مجلة الأزهر عدد شهر رمضان سنة ١٣٧١هــ ص ٤١: ٤٢.

الـنحو؛ أما كلمات: اسم وفعل وحـرف فإنها اصطلاحات عـربية مـا ترجمت ولا نقلت"(١).

وهذا ما نراه عين اليقين لأن النحو عربى خالص العربية بلا شبهة ويؤيد ذلك قول (دى بور): "إن علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربى لما فيه من دقة فى الملاحظـة؛ ونـشاط فى جمع ما تفرق؛ وهو لهذا يحمل المتأمل فيه على تقديره؛ ويحق للعرب أن يفخروا به"(٢).

وقـول نازك الملائكة: "وما القواعد النحوية بعد إلا عصارة الألسنة العربية الفصيحة عبر مئات السنين"(٣).

ويرى الشيخ عطية الصوالحى: أن الصواب: "مئات سنه كما يقال: ألوف سنة.

معنـــــاه:

للحرف فى اللغة معنيان:

أحدهما: المعنى الإفرادى: والحديث عنه على النحو الآتى:

جـاء فـى الرقعة التى كتبها الإمام علىّ كرم الله وجهه لأبى الأسود الدئلى: "الكـلام كلـه اسـم وفعل وحرف؛ فالاسم ما أنبأ عن المسمى؛ والفعل ما أنبئ به، والحرف ما أفاد معنى"(٤).

وقـال **سيبويه فى مستهل كتابه**: "فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسـم ولا فعل ... ثم قال: وأما ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فنحو: ثُمَّ وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها"(٥).

ومـن هذين النصين نستنبط أن الحروف خاصة بالمعانى – بمعنى أنها هى التـى تـدل على المعانى التى يتصورها العقل بخلاف الاسم فهو يدل على الذات؛

---

(١) نشأة النحو ص: ١٥.   (٢) مجلة الأزهر عدد شهر رمضان سنة ١٣٧١هـ ص ٤١.

(٣) مجلة الآداب البيروتية ع ١١ سنة ١٩٥٩ ص ٢.

(٤) نزهة الألبا ص ٣ ونشأة النحو ص ١٧.

(٥) الكتاب ١/ ١٢.

والفعـل فإنـه يدل على الحدث والزمان وهذه كلها مما يُدْرك بالحس الظاهرى - وعلـى هـذا يكون الحرف متضمناً معناه فى نفسه كما قال بذلك ابن النحاس وأبو حـيان وبهاء الدين السبكى قال السيوطى: "وما ذكرناه من أن الحرف لا يدل على معنى فى نفسه هو الذى أجمع عليه النحاة؛ وقد خرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس فذهب فى تعليقه على المقرَّب إلى أنه يدل على معنى فى نفسه قال: لأنه إن خـوطب به من لا يفهم موضوعه لغة فـلا دليل فى عـدم فهم المعنى على أنه لا معنـى له، لأنه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك؛ وإن خـوطب به من يفهمه فإنه يفهم منه معنى عملاً بفهمه موضوعه لغة؛ كما إذا خوطب بـ (هل) من يفهم أن موضوعها الاستفهام؛ وكذا سائر الحروف.

قال: والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهـوم منه حال الإفراد بخلافهما فالمفهوم منهما فى التركيب عين المفهوم منهما فى الإفراد"[1].

ثـم قال: "نقلنا عن ابن النحاس فى أول جمع الجوامع قوله: إن الحرف معناه فى نفسه على خلاف قول النحاة قاطبة: إن معناه فى غيره"[2].

وفـى كلـيات أبى البقاء: "ذهب ابن النحاس إلى أن للحرف معنى فى نفسه وتابعه أبو حيان"[3].

وعلـق العلامـة الأميـر على قوله بهاء الدين السبكى بقوله: هو مبنى على مذهب السعد[4].

وهـذا الرأى هو الصواب إذ لا يعقل أن يكون اللفظ فارغا من المعنى حتى يـضم إلى غيره فيمتلئ بمعناه لأنه بذلك يشبه ما يلعب به الأطفال من (البالونات) التى ينفخها الطفل فتمتلئ فإذا ما تركها انطلق منها الهـواء فصارت ثـوباً مهلهلاً لا فائدة فيه.

---

(١) الهمع ١/ ٤. (٢) بغية الوعاة ١/ ١٤.

(٣) الكليات ص ٤١٤ وانظر الأشباه والنظائر ٢/٥.

(٤) شرح عمدة السرى على أنموذج الزمخشرى ص ١٤٩.

وإنـــى لأربـــأ بكلمـــات لغة العرب – وهى لغة القرآن – أن تكون على هذه الـصورة الباهــتة الــباطلة. ومما يــزكى ذلك ويبعث على الاستمساك به قــول الدكــتور إبراهيم مدكور: "إن اللغة مدلول ودال، ولا وجود لأحدهما بدون الآخر، والمدلول الذى لا لفظ يدل عليه سر خفى كامن فى صدر صاحبه؛ والــدال الــذى لا يحمل فى أثنائه معنى صوت فارغ ولا قيمة له"(١).

وهذا ما انتهى إليه الفكر اللغوى فى أوائل القرن العشرين: "فقد ظفرت مشكلة المعنى فى علاقته بالكلمة – الكلام من ناحية – والعقل – التفكير من ناحية أخرى بكثيــر من جهود فلاسفة اللغة وعلمائها من جانب وعلماء اجتماع اللغة من جانب وعلمــاء نفــس اللغة وعلماء تحليل الخطاب والنقاد من جانب آخر على أساس أن الأصــوات إذا لم تحمل معنى إلى متلقيها فلن تكون لغة. ومن هنا كان المعنى هو: معــيار الكلمة والمكون الذى لا يمكن الاستغناء عنه فيها ... فمعنى الكلمة لا يكون ظاهرة فكرية إلا بقدر ما يكون الفكر متجسداً فى الكلام كما لا يكون ظاهرة كلامية إلا بقــدر ما يكون الكلام مرتبطاً بالفكر ويكون الفكر كاشفا له. وبهذا يكون المعنى فكــراً لفظــياً أو كلاما له معنى أو لِنقُل: إنه اتحاد الكلمة والفكر .... ومن ثم قال العالم اللغوى: كارل فلسر إنما نفكر باللغة..." مجلة العربى عدد مايو سنة ٢٠٠٠ ص ١٦٣ مقال (العولمة وأزمة المصطلح).

ومــا دام الحرف كلمة فلابد له من معنى كما قرره الإمام على كرم الله وجه فقد اتضح أن ما قاله هذا العربى منذ أربعة عشر قرناً من الزمان هو ما انتهى إليه المحدثون الباحثون فى اللغة.

ولعلى بذلك أكون قد أقنعت القارئ بما أريده؛ ولكنى مع هذا أورد ما فى هذه المــسألة مـــن آراء وهى ثلاثة وأناقشها حتى تتجلى الحقيقة فى هذه القضية وبذلك يتأكد لدينا صحة ذاك الحكم وهو أن معنى الحرف فى نفسه لا فى غيره.

---

(١) فى اللغة والأدب ص ٧٣: ٧٤.

الــذى لا يلــبس صـــورته اللفظية. ولعل فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ ٥٣ يــوسف وقوله: ﴿ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ ﴾ ٢ القــيامـــة – ما يشير إلى ذلك فالنفس تأمر وتلوم وما الأمر واللوم إلا كلام ذو معنى وفائدة.

ومنه كذلك (سولت له نفسه كذا) زينت وسول له الشيطان أغواه. ومثل قوله تعالى: ﴿ فَطَوَّعَتۡ لَهُۥ نَفۡسُهُۥ قَتۡلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ ﴾ ٣٠ المائدة. قال الزمخشرى: "فوسَّعتْه له وَيسَّرته من: طاع له المرتع إذا اتسع"[١].

أليس ذلك كله حديث نفس ولكنه مضمر فى الحس وليس ذا صورة لفظية بل هو ذو معنى عميق الجذر قوى التأثير ومن هنا نرى ما يراه الدكتور إبراهيم أنيس فـــى قــوله: "أما علاجهم للحروف فأمره عجب، وذلك لأنهم يكادون يجردونها من المعانى؛ وينسبون معناها لغيرها من الأسماء والأفعال فلما عثروا على شواهد مثل قول قطرى بن الفجاءة:

فلقد أرانى للرماح دريئة ... من عن يمينى تارة وأمامى

وفيه (عن) بمعنى: ناحية قالوا: من الحروف ما يستعمل استعمال الأسماء فى بعــض الأحــيان؛ ولست أدرى بل لعلى أدرى لم فرق النحاة بين (على) و (فوق) وبين (فى) و (داخل) وبين (إلى) و (نحو) فجعلوا الأولى حروفاً والأخرى أسماء؟

وعلـــى أى أســـاس كانت هذه التفرقة؟ يتضح من هذه الإشارات السريعة أن فكرة الحرفية كانت غامضة فى أذهان النحاة؛ وأن تعاريفهم للأسماء والأفعال ليست جامعة مانعة"[٢].

الــرأى الثالث: يرى أصحابه أن الواضع شرّط فى دلالة الحرف على معناه ذكـــر غيره معه؛ يقول الصبان: "ولا خلاف فى كون المستعمل فيه الحرف جزئياً

(١) الكشاف ١/ ٤٨٦.

(٢) من أسرار اللغة ص ٢٦٠.

ملحوظاً للغير؛ وإنما اختلفوا فى كون هذا الجزئى هو الموضوع له أوّلاً؛ فذهب إلى الأول العضد والسيد ومن وافقهما؛ فقالوا: معانى الحروف جزئيات وضعا واستعمالا فـ (من) مثلا موضوعة لكل فرد من الابتداءات الجزئية الملحوظة للغير مستحضرة بكلِّيٍ يعمها. وذهب إلى الثانى الأوائل فقالوا: هى كليات وضعا جزئيات استعمالا قال عبد الحكيم فى حاشيته على المطول: ذهب الأوائل إلى أنها موضوعة للمعانى الكلية الملحوظة لغيرها؛ فلهذا شرط الواضع فى دلالتها ذكر الغير معها؛ فمعنى (من) مثلا هو الابتداء لكن من حيث إنه آلة لتعرف حال غيره فلهذا وجب ذكر الغير"(١).

وبالتأمل ندرك أن هذا ضرب من التخيل غير الصالح لبناء قاعدة لغوية عليه؛ إذ لا يؤيده عقل ولا يقوم له دليل فقد قال السعد فى مختصر المعانى: "الوضع: تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه .. أى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم إليه؛ ومعنى الدلالة بنفسه: أن يكون العلم بالتعيين كافياً فى فهم المعنى عند إطلاق اللفظ؛ وهذا شامل للحرف أيضاً لأنا نفهم معانى الحروف عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها"(٢).

وفي الإيضاح: "الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه؛ وقولنا (بنفسه) احتراز من تعيين اللفظ للدلالة على معنى بقرينة أعنى: المجاز؛ فإن ذلك التعيين لا يسمى وضعاً"(٣).

وبهذا يتبين أن الواضع لم يشترط شيئاً فى دلالة الحرف على معناه إذ الوضع يقتضى ذلك دون اشتراط؛ ومن ثم رد السيد اشتراط ضم غير الحرف إليه لإفادة معناه بأن: "القائل بذلك إن زعم أن معنى لفظة (مِنْ) هو معنى الابتداء بعينه إلا أن الواضع اشترط فى دلالتها على معناه ذكر متعلقه ولم يشترط ذلك فى دلالة لفظة الابتداء عليه فصارت لفظة (مِنْ) ناقصة الدلالة على معناها غير مستقلة بالمفهومية

---

(١) حاشية الصبان على منهج السالك للأشمونى ٢/ ٢١٦: ٢١٧.

(٢) تهذيب السعد جـ ١ ص ١٣٧.   (٣) الإيضاح جـ٣ ص ٨٥.

لنقـــصان فيها فزعمه هذا باطل؛ أما (أوّلا) فلأن هذا الاشتراط لا يتصور له فائدة أصلا؛ بخلاف اشتراط القرينة في الدلالة على المعنى المجازي.

وأمـــا (ثانياً) فلأن الدليل على هذا الاشتراط ليس نصا من الواضع عليه كما توهم لأن دعوى ورود نص منه في ذلك خروج عن الإنصاف؛ بل هو التزام ذكر المـــتعلق فـــي الاستعمال؛ وذلك مشترك بين الحروف والأسماء اللازمة الإضافة. والجـــواب عن ذلك بأن ذكر المتعلق في الحروف لتتميم الدلالة؛ وفي تلك الأسماء لتحصيل الغاية على ما قيل تحكم بحت.

وأما (ثالثا) فلأنه يلزم حينئذ أن يكون معنى لفظة (من) معنى مستقلا في نفسه صـــالحاً لأن يحكـــم علـــيه به إلا أنه لا يفهم منها وحدها؛ فإذا ضم إليها ما يتم به دلالـــتها وجـــب أن يصح الحكم عليه به؛ وذلك مما لا يقول به من له أدنى معرفة باللغة وأحوالها"(١).

وإنمـــا كان الأمر كذلك لأن ما ادعاه هؤلاء من التزام ذكر المتعلق إنما هو ضرب من التعسف لا تقبله اللغة العربية لأن أهم خصائصها وضوح دلالة كلماتها علـــى معانيها دون حاجة إلى ما ذكره هؤلاء الذين يسرح بهم خيالهم إلى غير ذي موضـــوع؛ وممـــا يثبت ذلك أننا وجدنا بعض النحاة يزعم أن هناك بعض حروف الجر لا يحتاج إلى متعلق وهي: الحرف الذي زعموا زيادته كالباء في قوله تعالى: "كفـــى بالله شهيداً" و (لعل) في لغة عقيل و (لولا) فيمن قال: لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه إن (لولا) جارة للضمير؛ و (رُبَّ) في نحو: رب رجل صالح لقيته ... و (كاف) التشبيه ... ذكر هذه الأحرف ابن هشام مبينا أنها لا تحتاج إلى متعلق وأما سائر حروف الجر فلابد فيها من ذكره أو تقديره. ثم عقب عليه قائلاً: "والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار"(٢).

---

(١) حاشية السيد على المطول ص ١٩٦.

(٢) المغني بحاشية الأمير ٢/ ٧٩.

وبهذا تسقط الشبهات حول احتياج الحرف إلى غيره للدلالة على معناه الذاتى أى الـــذى يدل عليه بذاته نحو: الظرفية لـــ (فى) والملك لـــ (اللام) والإلصاق لـــ (الباء)... وهذا ما يسمى بالمعنى الإفرادى.

ولا تـــنس أيها القارئ ما سلف ذكره من أن الحروف هى أداة الإيجاز فكيف تحتاج إلى غيرها ليكمل معناها؟ إن ايجاز الكلمة معناه: أن تدل على المعنى الكثير باللفظ القليل.

المعنـــى الثانـــى:

وأما المعنى الثانى فهو المعنى التركيبى:

وذلـــك: أن أنـــواع. الكلمة الثلاثة يحتاج بعضها إلى بعض فى الدلالة عليه؛ ومن ثم قيل: إن الواضع سوّى بين الاسم والفعل والحرف فى أنها لم توضع لتعرف معانـــيها فى أنفسها بل ليضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد؛ وفى ذلك يقول ابن جنى: "إنك إذا قلت (قام) وأخليته من ضمير فإنه لا يتم معناه الذى وضع فـــى الكـــلام عليه وله لأنه إنما وضع على أن يفاد معناه مقترناً بما يسند إليه من الفاعل"(١).

ويقول الرضى: "إن الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل فى الكلام مركبة؛ فاستعمالها مفرده مخالف لنظر الواضع"(٢).

ويوضـــح ذلك كله الإمام عبد القادر فى الاسم والفعل والحرف فيقول: "اعلم ههـــنا أصلاً أنت ترى الناس فيه فى صورة من يعرف من جانب وينكر من آخر؛ وهـــو: أن الألفـــاظ المفـــردة التى هى أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها فى أنفـــسها؛ ولكـــن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد. والدليل على ذلـــك: أنـــنا إن زعمـــنا أن الألفاظ التى هى أوضاع اللغة إنما وضعت ليعرف بها معانـــيها فى أنفسها لأدى ذلك إلى مـــا لا يشك عاقل فى استحالتـــه وهـــو: أنهـــم

---

(١) الخصائص ٢/ ٢٠.   (٢) شرح الكافية ١/ ٢٢.

لو لم يكونوا قالوا: رجل وفرس ودار لما كان لنا علم بمعانيها؛ وحتى لو لم يكونوا قالوا: فعل ويفعل لما كنا نعرف الخبر فى نفسه ومن أصله؛ ولو لم يكونوا قد قالوا: افعل ما كنا نعرف الأمر من أصله ولا نجده فى نفوسنا؛ وحتى لو لم يكونوا قد وضعوا الحروف لكنا نجهل معانيها فلا نعقل نفياً ولا نهياً ولا استفهاما ولا استثناء وكيف!! والمواضعة لا تكون ولا تتصور إلا على معلوم فمحال أن يوضع اسم أو غير اسم لغير معلوم...."[١].

ومقتضى هذا أن المعانى فطرة فطر الله الناس عليها ومن ثم لزم أن تكون سابقة على الألفاظ؛ فإذا ما وضع الواضع لكل معنى لفظه الذى ينطبق عليه كان ذلك دليلاً على أن الواضع علم المعانى قبل أن يضع لها الألفاظ؛ وإذا ما سمعها أو قرأها غيره فهم المراد بها. وقد شرح ذلك الإمام الرازى فقال: "الألفاظ تدل على المعانى لأن المعانى هى التى عناها العانى وهى أمور ذهنية؛ والدليل على ذلك من وجهين:

(الأول) أننا إذا رأينا جسماً من البعد وظنناه صخرة قلنا: إنه صخرة، فإذا قربنا منه وشاهدنا حركته وظنناه طيراً قلنا: إنه طير؛ فإذا ازداد القرب وعلمنا أنه إنسان قلنا: إنه إنسان. فاختلاف الأسماء عند اختلاف التصورات الذهنية يدل على أن مدلول الألفاظ هو الصور الذهنية لا الأعيان الخارجة.

(الثانى) أن اللفظ لو دل على الوجود الخارجى لكان إذا قال إنسان: العالم قديم؛ وقال آخر: العالم حادث لزم كون العالم قديما حديثاً معاً وهو محال؛ أما إذا قلنا: إنها دالة على المعانى الذهنية كان هذان القولان دالين على حصول هذين الحكمين من هذين الإنسانين وذلك لا يتناقض"[٢].

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٤١.

(٢) تفسير الفاتحة ص ٢٣: ٢٤. وانظر الطراز ١/ ٣٦ والمزهر ١/٤٢: ٤٣.

وقـال الغزالى: "وجد الاسم وحقيقته: أن للأشياء وجوداً فى الأعيان، ووجوداً فـى الأذهـان؛ ووجوداً فى اللسان. أما الوجود فى الأعيان فهو: الوجود الأصلى الحقيقـى؛ والوجود فى الأذهان هو: الوجود العلمى الصورى؛ والوجود فى اللسان هو: الوجود اللفظى الدليلى. فإن (السماء) تنطبع فى أبصارنا ثم فى خيالنا حتى لو عـدمت السماء مثلا وبقينا لكانت صورة السماء حاضرة فى خيالنا؛ وهذه الصورة هى التى يعبر عنها بالعلم وهو مثال المعلوم فإنه محاك للمعلوم ومواز له ... فالعلم إذاً مثال للذهن فى المعلوم.

وأما الوجود فى اللسان فهو اللفظ المركب من أصوات قطعت أربع تقطيعات يعبر عن القطعة الأولى بـ (السين) وعن الثانيـة بـ (الميـم) وعـن الثالثـة بـ (الألف) وعن الرابعة بـ (الهمزة) وهو قولنا: سماء.

فالقـول دلـيل على ما هو فى الذهن، وما فى الذهن صورة لما فى الوجود مطابقـة لـه؛ ولو لم يكن وجود فى الأعيان لم تنطبع صورة فى الأذهان؛ ولو لم تنطبع صورة فى الأذهان لم يشعر بها إنسان؛ ولم لم يشعر بها إنسان لم يعبر عنها باللسان. فإذن: اللفظ والعلم والمعلوم ثلاثة أمور متباينة لكنها متطابقة متوازية"(١).

وهـذا مـا ذهب إليه أصحاب المذهب التصورى فى الفلسفة الحديثة وعلى رأسـهم (أبيلارد) فعنده: "أن الكلى – وإن كان ليس له ما يقابله فى العالم الخارجى كمـا ذهـب الواقعـيون – إلا أن لـه حقيقة فى الذهن؛ إذ لو كان الأمر كما رأى الاسميون من الاسم الكلى مجرد لفظة لا حقيقة لها فى الخارج؛ ولا صورة لها فى الـذهن لكان الكلام الذى يتفاهم به الناس – ومعظمه أسماء كلية لجنس أو نوع – لغوا خالياً من المعنى لا يحمل إلى السامع شيئاً"(٢).

وهـو ينطـبق على الحـروف فقد سبق أنها موضوعة للمعانى الكلية على مذهب الأوائل.

---

(١) دائرة المعارف م٤ ص ٢٩٠: ٢٩١.

(٢) قصة الفلسفة الحديثة ص ١٣.

وفـــى هذا النص خطأ شائع وهو قوله (أن الكلى - وإن كان ليس له ما يقابله ... - إلا أن لــــه حقـــيقه...) والصواب حذف (إلا أن) فيصير لأن الخبر لا يكون صدره (إلا) ولا (بل) ولا (لكن).

وبمـــا تقدم يثبت أنه لا فرق بين الحرف من جانب والاسم والفعل من جانب فى أن كلاً منها يحتاج إلى غيره فى إفادة المعنى التركيبى. وما يقال من أن الحرف يحتاج إلى غيره للفائدة ينطبق على الاسم والفعل. وفى ذلك يقول عبد القاهر: "وإذا رمت الفائدة أن تحصل لك من الاسم الواحد أو الفعل وحده صرت كأنك تطلب أن يكون الشئ الواحد مثبتا ومثبتا له؛ ومنفياً ومنفياً عنه وذلك محال"(١).

ويقـــول: "وإذا قلـــت فـــى الفعل إنه موضوع للخبر لم يكن المعنى فيه: أنه موضـــوع لأن يعلم به الخبر فى نفسه وجنسه ومن أصله وما هو ولكن المعنى أنه موضـــوع حتـــى إذا ضممته إلى اسم عقل منه ومن الاسم أن الحكم بالمعنى الذى اشتق ذلك الفعل منه على مسمى ذلك الاسم واقع منك أيها المتكلم"(٢).

ويقول ابن يعيش: "إن الفعل نفسه خبر؛ ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه"(٣).

وقـــد ســـبق أن الثـــلاثة متساوية فى الوضع وهو: تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه.

فلـــم يـــبق شبهة فى أن الحرف أقل درجة أو أدنى معنى من الاسم والفعل. وربما يقال: بقى هناك فرق وهو أن كلا من الاسم والفعل صالحان للإسناد بخلاف الحـــرف فقـــد قـــال الأشمونى: "ودليل انحصار الكلمة فى الثلاثة أن الكلمة إما أن تصلح ركناً للإسناد أو لا الثانى: الحرف؛ والأول: إما أن يقبل الإســـــاد بطرفين أو بطرف واحد الأول: الاسم؛ والثانى: الفعل؛ والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه.

---

(١) أسرار البلاغة ص ٤١٢.

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٤٢.

(٣) شرح المفصل ٢٠/١.

وهـذا القـول ليس على إطلاقه فقد علق عليه الصبان قائلاً: "أورد عليه من الأسـماء ما لا يقبله – أى الإسناد – أصلا كالظروف التى لا تتصرف، وما لا يقع إلا مسندا كأسماء الأفعال، وما لا يقع إلا مسنداً إليه كالضمائر المتصلة؛ وأجيب بأن الكلام باعتبار الغالب أفاده فى الأشباه"(١).

وهـذا الـنص يحمل فى طياته ما يبطله لأن الإسناد وعدمه لا علاقة له بحد الاسـم والفعل أو الحرف لأنه بيان لوظيفة الكلمة فى اللغة وشتان بين وظيفة الشئ وحقيقته التى يرسمها الحد فالحد يتعلق بالجوهر والوظيفة عرض لهذا الجوهر ولا أدل علـى ذلك من أن حقيقة الإنسان تظهر بحده وهو: حيوان ناطق. وأما وظيفته فتظهر من أعماله وتقلبه فى معترك الحياة فالحد متحد فى أفراده والوظيفة متنوعة ومـتعددة إذ لكـل فرد وظيفة فكما يقال: ومن لم يمت بالسيف مات بغيره تنوعت الأسباب والموت واحد. يقال: تنوعت وظائف الإنسان بتنوع أفراده ذكراً وأنثى ثم أفـراد الذكـور وأفـراد الإناث والحد واحد وقد فصلنا القول فى الفرق بين الحد والوظيفة فى غير هذه الرسالة(٢).

ذلكم هو القول الفصل فى رد ما ذكره الأشمونى والصبان. ويزيده قوة وتأييداً أنـنا وجدنا بعض الأسماء لا يصلح للإسناد ولم يقل أحد إنه حرف. بل وجدنا من يقول إن الحرف يسند إليه.

فـالأول ذكره السيوطى حيث قال: إن الأسماء قد لا تصلح للإسناد وذلك: إذا كـان الكـلام مركباً من واجبين نحو: رجل قائم؛ أو ممتنعين نحو: لا رجل لا قائم لأنه كذب ولا فائدة فيه؛ وكذلك إذا كان مركباً من ممتنع وجائز نحو: زيد لا قائم"(٣).

ووضـح ابـن عَلاَّن الواجب: بأنه ممتنع الترك؛ والممتنع: بأنه الممتنع من الـتلفظ به؛ فالواجب يوجد مسماه فى الوجود ولا ينفك الوجود عنه فلابد من اللفظ

---

(١) منهج السالك للأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٧. وانظر الأشباه والنظائر ٢/ ٣: ٥.

(٢) انظر أسرار النحو ٣/ ٦٨.

(٣) الاقتراح ص ٤٦: ٤٧.

الـدال عليه نحو: رجل وقائم؛ والممتنع غير جائز التلفظ به لاستحالة مدلوله عقلاً نحو: لا قائم؛ لا رجل فهذا إخبار عما يحيله العقل عادة؛ إذ يمتنع بحسب العادة أن يخلـو الوجود عن أن يكون لا رجل فيه، ولا قائم لأن الوجدان شاهد بعدم انفكاك الوجود عن ذينك"(١).

فهذا كله مبني على أن الحرف لا يسند ولا يسند إليه بناء على دليل انحصار أنواع الكلمة في أنواعها الثلاثة. وهذا الدليل محل مناقشة لأنه ليس تابعاً من أساليب اللغـة؛ ولا تابعا لاستعمال مفرداتها. ومن ثم وجدت أدلة غير هذا الدليل ومنها: ما روى عـن الإمام علي كرم الله وجهه من أن الكلام كله اسم وفعل وحرف. ومنها: الاستقراء التام من أئمة العربية كأبي عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم. (٢).

وأمـا الثاني: فهناك من يرى أن الحرف يسند إليه. قال السيوطي: "في: سير بزيد إن الباء نائب فاعل في محل رفع وعليه الفراء فهو في محل رفع كما أن الفعل في (زيد يقوم) في موضع رفع. قال أبو حيان: وهذا مبني على الخلاف في قولهم: مـر زيـد بعمـرو فذهب البصريون إلى أن المجرور في موضع نصب فإذا بني للمفعـول كـان في موضع رفع؛ ومذهب الفراء أن حرف الجر وحده في موضع نصب فلذا ادعى أنه إذا بني للمفعول كان في موضع رفع"(٣).

وعلـى هذا يكون الحرف مسنداً إليه مثل الاسم في: ضرب محمد. وقد جعل الفـراء أيـضاً الفعل واقعاً على (من) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ ٦٩ مـريم فله في الآية ثلاثة أقوال الثاني منها أنه يجوز أن يكـون الفعل واقعاً على موضـع (من) كما تقول: أصبت من كل طعام؛ ونلت من كل خير"(٤).

---

(١) داعي الفلاح لمجنيات الاقتراح مخطوط ورقة ٣٧، ٣٨.

(٢) انظر الأشباه والنظائر ٢/٣.

(٣) الهمع ١/ ١٦٣. وانظر المدارس النحوية ص ٢١٠.

(٤) مجالس العلماء للزجاجي ص ٢٣١.

قال الدكتور شوقي ضيف: "إن الفراء قرر هذا تمشياً مع رأيه في أن الحروف تعرب حسب العوامل التي تطلبها وكأن (من) هي مفعول (ننزع) ويمثل لذلك بقولهم: قد قتلنا من كل قوم، وأصبنا من كل طعام"[١].

والحق أن (من) في هذه الأساليب ليست حرفاً بل هي اسم لأنها مرادفة لـ (بعض) في الاستعمال كما سيأتي تحقيقه. وحسبنا هنا قول ابن هشام: وعلامتها – أي كونها بعضية – إمكان سد (بعض) مسدها كقراءة ابن مسعود: " حتى تنفقوا بعض ما تحبون" ٩٢ آل عمران[٢].

ومما يلفت الذهن أن الدكتور شوقي ضيف ذكر مرجع نصه السابق (معاني القرآن ٤٧/١) ومجالس العلماء للزجاجي ص ٣٠١. والمغني ص ٨١. ولقد تتبعت ما ذكره من مراجع في مواضعه فلم أجد نصه إلا في مجالس العلماء ص ٢٣١. فاختلاف الصفحة لاختلاف الطبعة.

وإذا كان الفراء يجعل بعض حروف الإضافة معرباً محلا ويكون مفعولا به أو مسندا إليه فلعل السر في ذلك أنه وجد الحرف في الأساليب السابقة تتم به فائدة الكلام، تلك الفائدة التي هي أساس تعريف النحاة للكلام فقد عرفه ابن جني بأنه: كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه؛ وهو الذي يسميه النحويون الجُمَل نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد؛ وفي الدار أبوك"[٣].

فالمراد باللفظ في مقابل المعنى إنما هو: التأليف ونظم الكلمات في جمل والجمل في موضوع[٤] وربما يفهم من نص ابن جني أن (الكلام) هو (الجملة)

---

(١) المدارس النحوية ص ٢١٢.

(٢) المغني بحاشية الأمير ٢/ ١٤.

(٣) الخصائص ١/ ١٧.

(٤) انظر ابن رشيق ص ١٠٠.

والحــق أن بينهما فرقاً وقد ذكره ابن هشام فى قوله: "إن الجملة أعم من الكلام إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب؛ وجملة الصلة؛ وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام"(١).

وبعــد: فقــد ثبت بما لا مجال للشك فيه أن الحرف مستقل الدلالة على معناه الإفرادى شأنه فى ذلك شأن الاسم والفعل؛ فقول النحاة: إن الحرف معناه فى غيره ليس لائقاً بلغتنا لأنه يشوه جمالها؛ ويطمس وضوحها؛ ويجعل يسرها عسراً.

ومــن العجــيب الغــريب أننا نرى بعض النحاة يدّعى ذلك الذى زعموه فى الحــرف يدعيه فى بعض الأسماء فقد زعم فريق منهم: "أن الموصولات أدنى حالا فى الإفادة والاستقلال من الحروف؛ من حيث إن الموصول لا يتم جزءا إلا بصلة وعائد؛ فهو وحده بمنزلة الجزء من الاسم كالزاى من زيد، ولا كذلك الحرف؛ فإنه – وإن توقف فى إفادة المعنى على ذكر شئ – لا يصير معه بمنزلة كلمة واحدة"(٢).

بــل زادوا زعمــاً علــى زعم فقالوا: "إن الموصول داخل فى تعريف الاسم باعتبار دلالته على الذات؛ وداخل فى تعريف الحرف باعتبار دلالته على التعيين"(٣).

هــل بعد ذلك تعقيد وتعسف ينفر الطباع من لغة العرب التى هى لغة القرآن الكــريم؟! إنــنا نقــرأ قــول الله عز وجل: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ . ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾٢ ، ٣ البقرة فنجد (الذين)

---

(١) المغنى بحاشية الأمير ٢/ ٤٢.

(٢) حاشية زاده على البيضاوى ١/ ١٨٢.

(٣) تقرير الإنبابى ص ٤٤.

صـــفة لـــ (المتقين) و (يؤمنون بالغيب) صلـــة لـــ (الذين) فمن يـــزعم أن (الذين) و (يؤمـــنون) كلمة واحدة؟ إن هذا ضرب من الضرب في تيه الضلال اللغوى لأن لكـــل لغـــة نسيجا تنفرد به وخصائص لا يشركها غيرها فيها؛ وذلك الأسلوب مما تخـــتص بـــه لغـــة القـــرآن إذ لا يجوز الاستغناء عن أية كلمة لأنها لغة الحكمة والإحكام. وكم فيها من أسرار تعجز عن إدراكها الأفهام.

الفصل الثاني

قانون التطور والحروف

حقيقة التطور:

عرّف هربرت سبنسر التطور بأنه: انتقال من البسيط إلى المركب؛ وقال عن تطور الحياة: إنه توفيق دائم بين مطالب البنية الحية وبين ظروفها الطبيعية؛ ولهذا يحدث التغيير للبنية ثم يحدث لها التوسع والامتداد؛ وتترقى في وظائفها تبعاً لاتساعها وامتدادها"(١).

وإنما اخترنا تعريف هربرت سبنسر للتطور لأنه كما يقول الدكتور مدكور: "على الرغم من أن الناس يقولون بالتطور من قديم ومنهم أرسطو إلا أن أحداً منهم لم يدفع نظرية التطور تلك الدفعة القوية التي دفعها إياها (هربرت سبنسر) في النصف الأخير من القرن الماضي فقد حاول أن يقيمها على دعائم علمية"(٢).

وقد حرص دارسو التطور في اللغة على عقد مشابهة بينه وبين تطور الحياة إذ: اللغة كائن حي يخضع لنواميس الحياة؛ ومن أهم نواميس الحياة النمو أو التجديد وهو عبارة عن دثور الأنسجة وتولد ما يحل محلها؛ ومعنى ذلك: أن الجسم الحي مؤلف من خليات لكل منها حياة مستقلة إذا انقضت ماتت الخلية وانحلت اجزاؤها وانصرفت وتولد في مكانها خلية جديدة ... ويتبع الأحياء في الخضوع لهذه النواميس ما هو من قبيل ظواهر الحياة أو توابعها؛ وخصوصاً ما يتعلق منها بأعمال العقل في الإنسان كاللغة"(٣).

---

(١) الإنسان في القرآن الكريم ص ٨٧.

(٢) في اللغة والأدب ص ٣٠. وقول الكاتب (على الرغم من أن الناس يقولون بالتطور ... إلا أن أحدا منهم لم يدفع نظرية التطور... إلخ) خطأ كما نبهنا آنفاً وصوابه (على الرغم من أن الناس يقولون بالتطور... لم يدفع أحد منهم نظرية التطور.

(٣) تاريخ اللغة العربية ص ١، ٢.

فاللغة عمل من أعمال العقل فى الإنسان الحى المتطور؛ ومن ثم لزم أن تكون متطورة: "والتطور تركيب لذلك تصحبه صعوبة فى اللغة فأدنى الأشياء فى هذا العالم أيسرها وأقلها تركيباً؛ والكمال يصحبه التركيب والتفصيل والإشكال والإعضال ... ولا ينال إلا بتطور تلك الأحقاب بعد الأحقاب؛ وتنوء به العزائم بعد العزائم؛ فلغتنا صعبة ولكنها كاملة دقيقة مواتية حية حساسة موسيقية متلائمة"(١).

- التطور فى اللغة:

من البدهى – كما سبق– أن اللغة كائن حيّ وأن الشبه قوى جداً بينها وبين الإنسان. فإذا كان الإنسان نفساً وجسماً فإن اللغة معنى ولفظ. فاللفظ أصوات يتألف منها الكلمات، والمعنى هو الدلالة التى تدل عليها تلك الكلمات. ومن هنا صح تقسيم التطور اللغوى عند القائلين به إلى نوعين.

النوع الأول: تطور الدلالة ومعناه: تغيير معاني الكلمات: فتلك ظاهرة شائعة فى جميع اللغات أكدها الدارسون لمراحل نمو اللغة وأطوارها التاريخية ... ومن غير شك وقع هذا التطور الدلالى فى اللغة العربية قديماً وحديثاً كما وقع فى غيرها من اللغات؛ فمعانى الألفاظ التى كانت مستخدمة فى العصر الجاهلى لم تبق جامدة بعد الإسلام؛ بل لحقها تغير قليل أو كثير وهذا ما حدث فى العصور التالية أيضاً؛ نتيجةً لتطور المجتمعات؛ والحاجة إلى التجديد وإضفاء معان جديدة على كلمات قديمة؛ وفاء بحاجات الحياة المتطورة؛ وغير ذلك من أسباب التطور الدلالى"(٢).

"فاللغة ليست هامدة أو ساكنة بحال من الأحوال بالرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئاً فى بعض الأحيان. وقد أثبت اللغويون المحدثون أن اللغة فى تطورها الدلالى – كتطورها الصوتى – تسير وفق اتجاهات عامة؛ وفى نماذج رئيسة تمكن الدارسون من تحديد معالمها وتعرف خطوطها؛ حتى انتهى إلى ما سموه (قوانين المعنى) وإن كانت هذه القوانين لا تزال بحاجة إلى مزيد من البراهين الواقعية قبل الحكم على صحتها ومدى اطرادها حكماً سليماً"(٣).

---

(١) مهد العرب ص ١٨: ١٩.   (٢) لحن العامة ص ٢٧٩.

(٣) دور الكلمة فى اللغة لستيفن أولمان ص ١٥٦، ص ١٩٢.

هـذا ما قرره دارسو مراحل نمو اللغة الدلالي؛ ولو أنصفوا لما سموه تطوراً لأنه لا يقع تحت هذا الذي زعموه تطوراً في الدلالة بل قصارى أمره أنه تخصيص للدلالـة؛ وليس في هذا التخصيص حكم بفناء دلالة الكلمة حتى يقوم على أنقاضها دلالـة أخـرى كما هو معنى التطور؛ ومن أمثلة ذلك لفظ (الصلاة) فهو يدل على (الدعاء) مطلقاً فلما جاءت رسالة الإسلام الخاتمة ونزلت على الرسول الخاتم عليه الصلاة والسلام تخصص هذا المعنى بدعاء مخصوص على هيئة مخصوصة مفتـتحة بالتكبيـر مختتمة بالتسليم. ولا تزال الكلمة تستعمل بالمعنيين معاً: المعنى العام والمعنى الخاص؛ وما هذا بالتطور المزعوم. ومثل ذلك لفظ (الحج) فدلالته في الأصل: قصدك الشئ وتجريدك له؛ ثم خُصَّ بقصد البيت. قال السيوطي: "فإن كان هـذا التخصيص من اللغة صلح أن يكون مثالاً فيه؛ وإن كان من الشرع لم يصلح؛ لأن الكلام فيما خصَّته اللغة لا الشرع.

وأردف قـائلاً: "ثم رأيت له مثالاً في غاية الحسن وهو لفظ (السبت) فإنه في اللغـة (الدهر) ثم خص في الاستعمـال لغة بأحـد أيام الأسبـوع؛ وهو فرد من أفراد الدهر"[1].

فسواء اقلـنا: إن تخصيص كل من الصلاة والحج بالعبادة المخصوصة من اللغة أو الشرع فليس من التطور الدلالي في شئ لأنه لا يترتب عليه قيام دلالة على أنقاض أخرى. وكذا لا يقال في (السبت) وفيه تخصيص الدلالة باللغة.

النوع الثاني: هو التطور الصوتي؛ فاللغة – في الحقيقة – أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم كما قال ابن جني[2].

ومن ثم جاز أن تسمى الكلمات المتعددة المرتبط بعضها ببعض أصواتاً؛ ومن أمـثلة ذلك ما ذكره ابن جني فرقاً بين (الكلام) و (القول) حيث قال: "إجماع الناس

---

(١) المزهر ١/ ٤٧٢. (٢) الخصائص ١/ ٣٣.

على أن يقولوا: القرآن كلام الله؛ ولا يقال: القرآن قول الله؛ وذلك: أن هذا موضوع ضيق متحجر لا يمكن تحريفه ولا يسوغ تبديل شئ من حروفه؛ فعبر لذلك عنه بالكلام الذي لايكون إلا أصواتاً تامة مفيدة؛ وعدل به عن (القول) الذي قد يكون أصواتاً غير مفيدة؛ وآراء معتقدة"(١).

ومقتضى ذلك أن حروف الهجاء أو المباني تسمي أصواتا فكل منها: صوت. "وقد كشفت الدراسات الانتروبولوجية عن عوامل شتى في تطور اللغة؛ فلاحظت أن لغة الشعوب البدائية مجرد حركات وأصوات تعبر عن مشاعر ووجدانات وما أشبهها بلغة الحيوانات؛ وفرضت الحفلات الجماعية هذه الحركات والأصوات على جميع الأفراد؛ وبمضى الزمن أخذت الأصوات تتنوع وتتعقد، وتولدت منها دلالات لفظية خاصة؛ ومن المرجح أن اللغات تبدو أولاً بالألفاظ المفردة ولم تظهر التراكيب إلا فى مراحل متأخرة؛ واقتصرت الألفاظ فى البداية على المحسوس والملموس فعبرت عن الأفعال والحركات..." (٢).

هذا: وقد كان قانون التطور فى الأصوات هو الأساس لاعتقاد الباحثين أن الحرف أصله اسم أو فعل إذ يرى القائلون به أن اللغة مرت فى أطوارها بدرجات من الأدنى إلى الأعلى حتى تصل إلى درجة قال عنها الأستاذ جرجى زيدان: "هى أن تتولد فى اللغة بعض الأدوات والحروف؛ وتولدها إنما يكون بتنوع ألفاظها بالنحت على كرور الأيام؛ فتتحول الأسماء أو الأفعال الدالة على معنى فى نفسها إلى الحروف أو الدالة على معنى فى غيرها على طرق وأساليب لا يمكن حصرها"(٣).

وقال عنها الأستاذ العقاد: "وكلما كشف الحضريون خرفاً مكتوباً وعرفوا معناه وعمله فى الجملة عاد بهم هذا الكشف الجديد إلى أصل قديم يقدر تاريخه بآلاف السنين؛ فقد كشف الحفريون من آثار بلاد النبط بعض حروف الجر التى

---

(١) الخصائص ١/ ١٨.	(٢) فى اللغة والأدب ص ٣١.

(٣) الفلسفة اللغوية ص ١٤٤.

كانت تستعمل فى مثل موقعها من الجملة عندنا قبل ثلاثة آلاف سنة؛ فإذا قدرنا أن حرف الجر عادة هو: اسم أو فعل مختزل لا تتعود الألسنة اختزاله قبل انقضاء مئات السنين؛ فلابد من تقدير زمان سابق لتاريخ تلك الكتابة النبطية بعدة قرون كانت فيها اللغة العربية لغة تركيب وإعراب بقواعدها التى تطورت مع الزمن حتى وصلت إلى ما هى عليه؛ وبلغت فيها قواعدها غاية مداها من الضبط والاستقراء"(١).

وربما يفهم من هذين النصين أن اللغة لا توجد فيها حروف الجر إلا بعد اجتيازها مراحل من الزمن سحيقة حتى تصل فى تطورها إلى مرحلة الكمال والتمام بوجود هذه الحروف فيها ومن ثم يكون وجودها دليلاً على رقى اللغة وكمالها؛ ومن ثم قال جورجى زيدان: "إن الألفاظ المانعة الدالة على معنى فى غيرها هى بقايا ألفاظ ذات معنى فى نفسها؛ ويشتمل هذا النوع من الألفاظ على الحروف وما يشبهها؛ وأحرف الزيادة الداخلة على الأفعال والأسماء فى الاشتقاق، والدليل على ذلك أننا إذا استقرينا هذه الألفاظ فى لغات كثيرة متفاوتة تهذيباً نرى أنها تقرب من الدالة على معنى فى نفسها بقدر ما هى تبتعد عن الارتقاء والتهذيب حتى نصل أخيراً إلى أدنى اللغات فنراها خالية من الأدوات والحروف على الإطلاق، ولكنها تستخدم بعض الأفعال أو الأسماء لقضاء وظيفتها ... ثم ذكر مثالا لهذه اللغة الدنيا قائلاً: "إن العينين كما سبقت الإشارة فى غنى عن هذه الأدوات فيستعيضون عنها بالأسماء والأفعال فيعبرون عن حرف الجر (فى) بقولهم (وسط) فيقولون مثلا (كوشنغ) ومضادها حرفياً (مملكة وسط) ويقصدون بها ما هو فى لغتنا (فى المملكة) ولهم فى الباء السببية طريقة غريبة فهم يقولون: (شاجن أى تنغ) مضادها حرفياً (قتل رجل استعمل عصا) ويقصدون بها (قتل الرجل بالعصا)...

وكذلك الحال في لغة المصريين القدماء فقد كانوا يعبرون عن (من) فى قولنا: ساعة من ذهب. بلفظة (نسو) ومعناها الأصلى (لسان) ولعلهم تصوروا فى اللسان

---

(١) اشتات مجتمعات فى اللغة والأدب ص ٢٦.

صفة الخروج فاستعملوه بمعنى: خرج من. أى (كوّن من) وهو المقصود بقولنا: ساعة من ذهب.."[1].

ثم استطرد جرجى زيدان فى ذكر بعض الحروف العربية ويعنينا هنا البـــاء و (من) من حروف الجر فقد ذكر أن كلا منهما بقية كلمة أخرى؛ فيقول عن الباء: "فالباء حرف من حروف الجر يستعمل لإفضاء معانى الأفعال إلى الأسماء وهى تأتى لأربعة عشر معنى: الإلصاق والتعدية والاستعانة والسببية والمصاحبة والظرفية والبدلية والمقابلة والمجاورة والاستعلاء والتبعيض والقسم والغاية والتوكيد. ومعلوم أنه لا يمكن أن تكون جميع هذه المعانى أصلية فيها؛ وأظن أنــــه لا سبيل لنا إلى معرفة ما وضعت للدلالة عليه فى الأصل إلا مقابلتها بالباء المستعملة فى أخوات العربية؛ وعند ذاك نرى أن الباء لا تستعمل فى سائر تلك اللغات إلا للظرفية فيرجح أن هذا هو الأصل فى دلالتها عندنا؛ وما بقى من المعانى ليس إلا تفننا عربياً.

فهل تساعدنا هذه النتيجة فى تتبع أصلها؟ نعلم بالاستقراء أن هذه الباء هى بقية كلمة ذات معنى مستقل هى (بيت) بدليل أن هذه الأخيرة مستعملة فى السريانية بمعنى (فى) أو (بين) فيقولون (بيت قبورا) أى (فى أو بين القبور) ..."

ثم يقول عن (من): "أما (من) فتأتى لمعان خمسة عشر يرد جميعها إلى (التبعيض) و (من) فى العبرانية جزء أو قسم؛ فربما كانت مشتقة من أصل يفيد قولنا: قسَّم أو جزّأ.

وهكذا فيما بقى من الأدوات فإن معظمها قابل الرد بالاستقراء إلى أصله بشرط اعتبار فعل النحت وقابلية الألفاظ للتغير والتنويع دلالة ولفظاً"[2].

وربما يفهم من هذين النصين – وغيرهما – أن هذه دراسة لم يطرق بابها أحد من علماء العربية العرب وأنها لابد فيها من الرجوع إلى اخوات العربية من

---

(١) انظر فلسفة اللغة ص ٦٧ فما بعدها.

(٢) الفلسفة اللغوية ص ٧٥، ص: ٨٤: ٨٥.

لغات. ولكن هذا الفهم لا يلبث أن يتراجع أمام نصوصٍ لعلماء العربية تواجه تلك الدراسة وتصدها عن هذا السبيل الذى يزعم بعض الدارسين أنه لابد منه للوقوف على حقيقة الدلالات للأدوات العربية.

ذلك: أننا وجدنا سيبويه يذكر أن الباء معناها الإلصاق أو الإلزاق. وأن سائر معانيها يرجع إليه. وبالتأمل فى نصه ندرك أنه واضع حجر أساس تلك الدراسة؛ ولكن يبدو ان هناك طائفة قد خططت – أو خطط لها – أن تعزو كل شئ إلى غير لغة العرب بحيث تكون هذه اللغة فى منطقة الاحتياج إلى غيرها مع أنهم – فى قرارة أنفسهم – مقتنعون أن العربية فى منزلة المعطى دائماً.

وها هو ذا سيبويه يقول: "وباء الجر إنما هى للإلزاق والاختلاط؛ وذلك قولك: خرجت بزيد ودخلت به وضربته بالسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط؛ فما اتسع من هذا فى الكلام فهذا أصله"(١).

كما وجدناه يقول عن (من): "وأما (من) فتكون لابتداء الغاية فى الأماكن وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا؛ وتقول إذا كتبت كتاباً: من فلان إلى فلان؛ فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها. وتكون أيضاً للتبعيض تقول: هذا من الثوب؛ وهذا منهم كأنك قلت: بعضه"(٢).

ولو تأملنا معنى الابتداء لوجدنا فيه معنى التبعيض لأن ابتداء الشئ لا يكون إلا بجزء منه.

وبهذا يثبت أن فكر سيبويه ليس فى حاجة إلى فكر غيره من غير علماء العربية، ومما يثبت ذلك أننا وجدنا علماء العربية ينسجون على منواله فها هو ذا أبو على القالى يقول عن العرب: "نقلوا (حاشى) وهو فعل ماض مستقبله (يحاش) ودائمه (محاش) ومصدره (محاشاه) من باب الأفعال إلى باب الأدوات لما أزالوه

---

(١) الكتاب ٤/٢١٧. (٢) الكتاب ٤/ ٢٢٤: ٢٢٥.

عـن التصرف فقالوا: قام القوم حاش عبد الله فخفضوا به؛ ولو كان فعلا ما عمل خفضاً؛ وأبقوا عليه لفظ الفعل الماضى.

ونقلـوا (لـيس) وأصـلها: الفعل الماضى عن أصلها إلى سبيل الأدوات لمَّا أزالوها عن التصرف؛ وخروج المصدر منها فأقروا آخرها على أمرها الأول"[١].

وهكـذا نجد علماء العربية قد أسهموا فيما يظنه بعض الباحثين أنه لغيرهم. وسنزيد ذلك وضوحاً فيما يلى:

مناقشة التطور فى اللغة:

ليس فى وسعنا الاعتراف بوجود هذا التطور فى اللغة لما يأتى:

أولا: هـذا التطور مبنى على الظن والتخمين؛ ولا يغض من هذه الحقيقة ما قرره المعترفون به؛ فإنهم - رغم اعتقادهم له - يقرون بعجزهم عن الوقوف على أصل الحروف التى قالوا: إنها تطورت عن الأسماء أو الأفعال؛ فقد علمنا أن (جورجى زيدان) متحمس أشد التحمس لفكرة تطور الحرف عن غيره ولكنه مع ذلك يقول: "فمن هذه الحروف ما لا يزال ملموحاً فيه معناه الأصلى الذى كانت تدل عليه قبلما قدر لها فقدانه والاستعمال فيما لغيرها؛ منها قولنا (خلا) و (حاشـا) الاسـتثنائيتين وكـذا (عدا) فإنها مأخـوذة من (عـدا يعدو) أى تجاوز؛ وهكذا الحال فى (على).

وكثير من الأفعال والأسماء قلما ينظر عند استعمالها حروفاً إلى كونها أفعالاً أو أسـماء؛ ولو لم تكن الأصول مشتقة هى منها كثيرة التداول بيننا لما كنا نحسبها إلا حـروفاً أو ظروفاً جامدة مثال ذلك قـولنا (داخل البيت) لا نقصـد به اعتيادياً إلا (فى البيت) وهكذا (خارج البيت).

وقولـنا (نحو البيت) لا نفهم به غالباً إلا (إلى البيت) مع أنها مشتقة من (نحا ينحو) أى قصد؛ ومن مشتقاتها ناحية. وقس عليها.

---

(١) النوادر ص: ٢١٣.

ومـــنها – أى الحروف – ما لم يعد تتبعها سهلاً لأنها خسرت بعض حروفها لكثرة الاستعمال؛ وهذه إما أحرف مفردة كالباء واللام والكاف والواو والفاء والتاء، أو غير مفردة وهى ما بقى منها .... .

ثـــم ذكر مثالاً لذلك هو الباء التى سبق أنه جعلها بقية (بيت) ثم (بى) ثم (ب) ... ونظـــرا لـــورود (بى) الكلدانية بمعنى الظرفية لا مانع من أن تكون (فى) فى العربية مقلوبة عنها"(١).

ألـــيس هـــذا كلـــه ضـــرباً من الخيال الجامح الذى لا ينتج عنه تصور لشئ صـــحيح؟؟ ثـــم ألـــيس ســـيبويه كان يسلك درب الحق حتى يصل إلى الحقيقة فى نصوصه السابقة عن الباء و (من) وغيرهما؟!

ولـــذلك رأينا الأستاذ عباس حسن يقول إدحاضاً لذلك كله: "طال الجدل واشتد حـــول بعض العوامل (أبسيطة هى أم مركبة)؟.. وما الأطوار التى مرت بها حتى وصلت إلى صورتها الأخيرة؟.. وأتوا فى هذا بالغرائب التى تستحق اليوم الرفض السريع والإهمال؛ لما فى أكثرها من بحوث وهمية لا تتصل بالواقع بصلة حقة"(٢).

ثانـــياً: من أهم مميزات اللغة العربية أن الكلمة الواحدة: ترد فى عدة مواضع لعدة معان وهذا أبرز ما يكون فى حروف الإضافة؛ ومما يتصل بتلك الميزة أن الكلمـــة بـــصورة واحدة تكون مرة اسماً ومرة فعلاً ومرة حرفاً مثل كلمة (حاشـــا) فهـــى مـــاض. ولها فعل مضارعه (يحاشئ) واسم فعله (محاش) ومصدره (محاشاة)؛ ويجوز أن تكون حرفاً نحو: قام القوم حاش عبد الله.. يقـــول سيبويه: "وأما (حاشا) فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها؛ وفيه معنى الاستثناء؛ وبعض العرب يقول: ما أتانى القوم خـــــلا عـــبد الله فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشا) فإذا قلت (ما خلا) فليس فيه إلا النصب"(٣).

---

(١) الفلسفة اللغوية ص ٧٤: ٧٥.

(٢) النحو الوافى جـ ٤ ص ٣٨١ هامش ١.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٤٩: ٣٥٠.

وبـــذلك تكون (حاشا) فعلاً تارة وحرفاً تارة ثانية وتكون اسماً تارة ثالثة نحو قـــوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ ﴾ ٣١ يوسف. فيفهم من كلام الزجاج أنه حرف لأنه يقول: "وحاش لله يقرءان – بحذف الألف وإثباتها – ومعناه الاستثناء[١].

فظاهر هذا أنها حرف وربما يعترض على هذا بأنها داخلة على لام الخفض فكـــيف يدخل حرف على حرف. ولعل ذلك ما جعل المرادى يقول: "وثانيهما أنها اسم.. وصححه ابن مالك قال: "والصحيح أنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل فمن قال: حاشى لله فكأنه قال: تنزيها لله ويؤيد هذا قراءة أبى (حاشى لله) بالتنوين، فهذا مثل قولهم (رعيا لزيد). وقراءة ابن مسعود (حاشى الله) بالإضافة فهذا مثل: سبحان الله ومعاذ الله .... "[٢].

وقـــال ابن هشام فى الآية: "هى مبنية لشبهها فى اللفظ بـــ (حاشا) الحرفية؛ والدلـــيل علـــى اسميتها قراءة بعضهم (حاشاً لله) بالتنوين على إعرابها كما يقول: تنزيها لله؛ وإنما قلنا: إنها ليست حرفاً لدخولها على الحرف؛ ولا فعلاً إذ ليس بعدها اسم منصوب بها"[٣].

فتلك مرونة – ما أجملها مرونة – فى لغة العرب لأنها تجعل ميدان استعمال كلماتها واسعاً فسيحاً؛ ومما يثبت ذلك أن نحاتنا قد اعترفوا به – كما علمنا – وكما يقول ابن مالك عن (الكاف وعن و على):

واستعمل اسما وكذا عن وعلى ... من أجل ذا عليها من دخلا

يريد الكاف وعن وعلى. ومن ثم فإننا إذا قرأنا المغنى لابن هشام مثلا وجدناه يقـــرر أن حـــروف الإضافة يجوز فى جلها أن تستعمل أسماء؛ وعلى سبيل المثال

(١) معانى القرآن وإعرابه ٣/ ١٠٧.

(٢) الجنى الدانى ص ٥٦٠: ٥٦١.

(٣) المغنى بحاشية الأمير ٢/١٩١.

نـــراه يقـــول: "علـــى: على وجهين أحدهما أن تكون حرفاً وخالف في ذلك جماعة فزعموا أنها لا تكون إلا اسماً ونسبوه إلى سيبويه"[١].

فظاهر هذا أن (على) تكون حرفاً على المشهور واسما كما نسب إلى سيبويه وتكـــون فعـــلاً نحو: علا فرعون في الأرض. وقد ذكرا في قوله تعالى: ﴿ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ ٩١ المؤمنون.

وقد حققنا فيما بعد أن الكاف وعن وعلى لا يكُنَّ إلا أسماء[٢].

هـــذا: وقـــد سبق عن أبي علي القالي أن (ليس) نقلت من الفعل إلى الحرف. وعليه تكون حرفا؛ وربما يفهم فاهم أن هذا خروج عن المألوف المشهور عن النحاة من أنها فعل؛ ولكن ابن هشام يقول: "ويرى الفارسي في (الحلبيات) أنها حرف نفي بمنزلة (ما) النافية، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير"[٣].

وقـــد حققـــنا بعـــد ذلك أنها تكون حـــرفاً وتكون فعـــلاً وأن أساليبهـــا في القـــرآن الكريم[٤].

وبهذا كله يتضح بما لا شك فيه أن بعض كلمات اللغة العربية صالح للاسمية والفعلية والحرفية؛ والذي يعين المراد بها إنما هو المقام وسياق الكلام.

ثالـــثا: ومما يثبت أن القول بتطور الحروف عن غيرها خارج عن حدود العقل أن هـــناك من النحاة من يعتبر كثيراً من الأسماء حروف إضافة؛ ومن يجعل بعـــض الأسماء أصلاً لبعض حروف الإضافة. وقد سبق هذا. وأما الأول فأبـــو جعفـــر النحاس يعد في باب حروف الخفض كثيراً من الكلمات التي

---

(١) المغني بحاشية الأمير ١/ ١٢٥.

(٢) انظر أسرار النحو جـ١ ص ٥٥ فما بعدها.

(٣) شرح قطر الندى ص: ٣٤.

(٤) انظر أساليب الجملة الظرفية في القرآن ص ٦٧٨ فما بعدها.

يعتبـرها الـنحـو التقلـيدى ظـروفاً مثل: أسفل وخلف وقُـدّام ووراء وفـوق و تحت ووسط وبين. والسر فى ذلك أنه نظر إلى وظيفة الكلمة فى الجملة فوجدها لا تختلف فى (على) عنها فى (فوق) مثلاً؛ فلماذا لا يجعلها كلها فى فصل واحد؟ وأى فرق فى الحقيقة بين قولنا: الكوب على المائدة؛ والكـوب فـوق المائـدة حتى نعد الأول من قبيل حرف الجر والمجرور؛ والثانى من قبيل الظرف والمضاف إليه(١).

وبالتأمل فى هذا نراه ينحدر بما هو عالى المقام والرتبة إلى ما هو غير ذلك. والـشأن فـى منازل كلمات اللغة العربية أن يكون أغلبها فى مقام رفيع لا منزلة وضـيعة. ومـن ثم أرى أن الصواب محاولة جعل الحروف أسماء وذلك بالبحث الدقيق وراء أصولها حتى يثبت أنها بالاسمية أجدر وأحق. وقد حاولنا ذلك ما أمكن كما نبهنا آنفاً.

وإذا كان لرأى أبى جعفر النحاس من فائدة فهي: أنه لم يسلك مسلك الدراسة الحديثة القائمة على الخيال وهو ادعاء تطور الحروف عن الأسماء أو غيرها. فهذا ما لا يقوم دليل عليه أو حجة له.

ولكـنه قد سلك مسلكاً أخطر وأعنف لأنه قد فتح باب الجرأة على الهبوط بما هـو أقوى وأعلى على ما هو أضعف وأدنى. فمما لا شك فيه أن الاسم له دور فى اللغـة لا يرقى الحرف إليه. فإذا ما جعلنا بعض الأسماء حروف إضافة هبطنا بها إلى مستوى لا يليق بها. وما هكذا يكون الفكر اللغوى السليم المستقيم. إذ اللائق أن نحـرص على التدقيق فى بعض حروف الإضافة ولا نقتنع بما ذكره بعض العلماء من أنها حروف بل إذا وجدنا هذا البعض صالحاً للاسمية رفعناه إليها لأن فى ذلك اسـتغناء عن أشياء كثيرة لا تليق باللغة العربية مثل: تقدير المتعلق ... وغيره مما أشرنا إليه سابقاً وسيأتى له مزيد بحث.

---

(١) مجلة الأزهر عدد شهر شعبان سنة ١٣٨٧هـ ص: ٥١٧.

رابعـاً: ليس من شكٍّ فى أننا إذا قلنا: إن الباء من (بيت) لزمنا أن نثبت أن (بيت) أسـبق وجوداً وأعرق قدماً من الباء وأنىَّ يكون ذلك ؟؟! إذ من المقرر أن الواضع وضع الاسم والفعل والحرف دفعة واحدة أى فى زمن واحد؛ وذلك ما رواه ابن جنى فى الخصائص عن أستاذه الفارسى ونصه: "أن هذه اللغة إنمـا وقـع كـل صدر منها فى زمان واحد؛ وإن كان تقدم شئ منها على صـاحبيه فلـيس بواجب أن يكون المتقدم على الفعل الاسم؛ ولا أن يكون المـتقدم على الحرف الفعل... وإنما يعنى القوم بقولهم: إن الاسم أسبق من الفعل: أنه أقوى فى النفس، وأسبق فى الاعتقاد من الفعل لا فى الزمان.

فأما الزمان فيجوز أن يكونوا عند الوضع قدموا الاسم قبل الفعل، ويجوز أن يكونوا قدموا الفعل فى الوضع قبل الاسم؛ وكذلك: الحرف؛ وذلك أنهم وزنوا حينئذ أحوالهم وعرفوا مصاير أمورهم فعلموا أنهم محتاجون إلى العبارات عن المعانى؛ وأنهـا لابد لها من الأسماء والأفعال والحروف؛ فلا عليهم بأيها بدءوا؛ أبا لاسم أم بالفعل أم بالحرفَ؟ لأنهم قد أوجبـوا على أنفسهم أن يأتوا بهن جمـع؛ إذ المعانى لا تستغنى عن واحد منهن. هذا مذهب أبى على وبه كان يأخذ ويفتى .. ثم ذكر ابن جنـى مذهب الزجاج وابن السراج وأبى الحسن الأخفش ثم قـال: "والقـول عندى هو الأول لأنه أدل على حكمتها واشهد لها بعلمها بمصاير أمرها..."[(١)].

فهـذا اتجـاه قوى مستقيم قد بنى على العقل السليم والوقوف عندما يستطيع علمه والتحقيق منه فلا يعتمد على الظن دون دعم له من منطق أو دليل.

ومع هذا كله نرى الإمام الرازى والنيسابورى يذهبان إلى أن وضع الأسماء والأفعـال سابق على وضع الحروف؛ لأن الحروف رابطة بينهما؛ وأن الظاهر أن وضـع الأسماء سابق على وضع الأفعال لأن الاسم لفظ دال على الماهية؛ والفعل لفظ دال على حصول الماهية لشيء من الأشياء فى زمان معين؛ فكان الاسم مفرداً والفعل مركباً؛ والمفرد سابق على المركب طبعاً فيكون سابقا عليه وضعاً"[(٢)].

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٠: ٣١، ٣٣.

(٢) انظر التفسير الكبير ١/ ٦١ وغرائب القرآن ١/ ٥٢.

بل هناك من يرى أن الحرف أسبق وضعاً من الاسم والفعل لأنه الأصل فى البناء؛ والاسم المبنى محمول عليه؛ فلو كان الاسم أسبق وضعاً للزم حمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم ولا معنى لذلك"(١).

وربما يزكى ذلك ما ذكره ابن جنى من: "أن كثيرا من الأفعال مشتق من الحروف نحو قولهم: سألتك حاجة فلوليت لى أى قلت لى: لولا؛ وسألتك حاجة فلا ليت لى أى قلت لى: لا.

واشتقوا أيضاً المصدر من الحرف فقالوا: اللالاه واللولاه ... وكذلك قالوا: سوفت الرجل أى قلت له: سوف فهذا فعل – كما ترى – مأخوذ من الحرف".

وما ذكره من أن: "الحروف يشتق منها ولا تشتق هى أبدا؛ وذلك: أنها لما جمدت فلم تتصرف شابهت بذلك أصول الكلام الأول التى لا تكون مشتقة من شئ لأنه ليس قبلها ما تكون فرعا له ومشتقة منه يؤكد ذلك عندهم قولهم: سألتك حاجة فلوليت لى أى قلت لى (لولا) فاشتقوا الفعل من الحرف المركب من (لو) و (لا)" (٢).

ففى هذه النصوص ترى أن الحرف صاحب قصب السبق لأنه مبنى وقد قيس عليه الاسم المبنى ولأنه أصل اشتق منه غيره ولم يشتق هو من غيره. والعقل يحتم أسبقيته لذلك. إذ الفرع متأخر عن الأصل كما أن المشتق لاحق بالمشتق منه. وهذا أمر بدهى لا خلاف حوله ولا نزاع فيه.

ولكننا رأينا ابن جنى يذكر ما يرد ذلك كله حيث قال: "فقد علمت – بما قدمناه وهضبنا فيه – أى أفضنا فيه وأكثرنا يقال: هضب فى الحديث وأهضب) قوة تداخل الأصول الثلاثة: الاسم والفعل والحرف وتمازجها؛ وتقدم بعضها على بعض تارة وتأخرها – لعل الصواب: وتأخره – عنه أخرى؛ فلهذا ذهب أبو على الفارسى – رحمه الله – إلى أن هذه اللغة وقعت طبقة واحدة"(٣).

---

(١) حاشية الصبان ١/ ٥٦.
(٢) الخصائص ٢/ ٣٤، ٣٧.
(٣) الخصائص ٢/ ٤٠.

وبهـذا يـتأكد لدينا أنه لا صحة لزعم من يزعم أن فى اللغة تطوراً بالمعنى الذى سبق ذكره لأن كلام ابن جنى صريح جداً فى أن الأسماء والأفعال والحروف وضـعت هكـذا على صورتها التى وصلتنا وهذا: إنما يدل على أن اللغة العربية أرقى اللغات وأنضجها.

وهـو ما شهد به المحققون من أهـل القـرب الذين لا يخدعهم بريق خادع ولا تأخذ أبصارهم لمعة زائفة أو خاطفة.

يقول رينان (١٨٢٣ – ١٨٩٢) فى كتابه (تاريخ اللغات السامية) برغم اتهامه وتعصبه: "إن اللغة العربية بدت فجأة على غاية الكمال؛ وإن هذا من أغرب ما وقع فى تاريخ البشر وصعب تفسيره؛ وقد انتشرت هذه اللغة سلسة أية سلاسة، غنية أى غنـى؛ كاملة لم يدخل عليها منذ ذلك العهد إلى يومنا هذا أى تعديل منهم؛ فليس لها طفولة ولا شيخوخة؛ إذ ظهرت لأول أمرها تامة مستحكمة".

ويقـول مر جليوت (١٨٥٨ – ١٩٤٠): "إن اللغة العربية لا تزال حية حياة حقيقـية وإنها إحدى لغات ثلاث استولت على سكان العالم استيلاء لم يحصل عليه غيرها (هى والانجليزية والإسبانية).

والعـربية تخالف أختيها فى أن زمان حدوثهما معروف؛ ولا يزيد سنها على قـرون معـدودة، على حين أن ابتـداء اللغة العـربية أقـدم فجذورها غائرة فى عمق التاريخ.

وهـذا معناه: أن كمال لغة العرب ليس كمالا عارضاً ولا مؤقتا ولا مرحليا؛ وإنمـا هـو كمال قديم متصل؛ كما أن معناه: أن الذين تحدثوا بها كانت لديهم أداة التفكير والانفعال كامـلة التكوين تامـة الكيان والإمكان حين نـزل بهـا كتـاب الله العظيم"(١).

---

(١) مجلة العربي العدد ١٤٥ ص ٦٧، ص ٦٨ للدكتور محمد الدش.

أبعد هذا يسوغ لإنسانٍ ما أن يزعم ما زعمه بعض الهائمين على وجوههم في وادي الـتطور الذي يهلك مرتادوه لما فيه من شك الحيرة وعماية الضلال. وعليهم أن يقروا ويعترفوا بأن الفضل ما شهدت به الأعداء.

خامساً: ذكر أصحاب القول بالتطور في اللغة أن المقابلة بين اللغات تصحح تطور الاسـم إلى الحرف؛ وهذا القول لا يقل إبهاماً ولا غموضاً عما سبق ذكره إذ مـن الذي يمكنه أن يقف على حقيقة كل كلمة في كل لغة ثم يعرف أن أصـلها كذا؛ ثم نقلت إلى لغة أخرى بمعنى كذا؟ ذلك ما يحتاج إلى بحث طـويل وصبر أطول وحتى يهيئ الله من يتحلى بهاتين الصفتين لا يسعنا إلا الـتوقف عن القول بأن الحروف كانت أسماء أو أفعالاً فتطورت هذه وتلـك إلـى حروف. فذلك التوقف أسلم وأصوب من التخبط في تيه تلك المقابلـة التـي سبق أن ذكرها (جرجي زيدان) في الباء. وذكر مثلها في الـلام حـيث قـال: "واللام تستعمل لمعان كثيرة ومن المقابلة يتضح أن الأصل في دلالتها الإضافة والقصد أي أنها تتضمن معنى (إلى) وهي تقوم مقامهـا فـي العبرانية والسريانية؛ ومما يؤكد ذلك أن (إلى) قد فقدت من السريانية تماما؛ أما في العبرانية فتحولت إلى (ال) ثم إلى (ل) فيرجح بل يؤكد أن هذه اللام بقية (إلى).

ورب قائـل: مـن أين أتيت بهذه الدلالة؟ فأجيبه: يظهر أن الأصل في معنى (إلـى) الجهة والناحية كما هو الحال في (نحو) بدليل كون هذه اللفظة في العبرانية جمـع ما مفاده: جهة أو ناحية. وفي العربية (إليه) بمعنى: جهة أو ناحية؛ والظاهر أن الأصل في (إلى) لفظ يقارب (إليه) أو هي نفسها؛ وكأنهم كانوا يقصدون بقولهم: ذهب إلى المدينة ما يفيده قولنا: ذهب نحو المدينة"(١).

لعـل القارئ في غنى عما في هذا النص من تخبط وحيرة لأن لغتنا لا تحمل ذلك ولا هـذه فهي لغة الوضوح في الدلالة والجزالة في اللفظ. ومن وضوحها هنا

---

(١) الفلسفة اللغوية ص ٧٥: ٧٦.

أنـــنا نجدها قد اشتملت على عدة كلمات متقاربة المعانى وقد اعترف جرجى زيدان بذلك حينما قرر أن فيها (إلى) و (نحو) و (جهة) و (إليه). وليس ذلك بغريب على لغـــة العرب التى قال عنها العلامة ابن خلدون تحت (فصل فى علم النحو): وكانت الملكـــة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد لدلالة غيـــر الكلمـــات فـــيها على كثير من المعانى مثل الحركات التى تعين الفاعل من المفعـــول مـــن المجرور أعنى: المضاف؛ ومثل الحروف التى تفضى بالأفعال إلى الذوات من غير تكلف ألفاظ أخرى؛ وليس يوجد ذلك إلا فى لغة العرب"(١).

وبهذا يسقط اعتبار المقارنة بين اللغات دليلاً على التطور وخاصة فى دراسة لغـــة العرب لأنها لغة تدل فيها النقطة بل الحركة على المعانى كما سبقت الإشارة إلى ذلك فكيف لا تدل الحروف على المعانى من غير احتياج إلى مقارنتها بغيرها؟!

وههـــنا أمر لابد من ذكره والتنبيه إليه ألا وهو: أن الكلمات (إلى) وأخواتها مـــتقاربة المعنى وليست متحدة فيه. فمثلاً إذا قيل: سرت نحو المسجد وقيل: سرت إلى المسجد دل الأسلوب الأول على أن السير لا يتوقف عند المسجد لأنه جهته بل ربما لا يصل السائر إليه أما الأسلوب الثانى فتدل (إلى) فيه على انتهاء السير عنده لا دونـــه ولا بعـــده ومن ثم قال الراغب: "إلى: حرف يحد به النهاية من الجوانب الستة؛ وألَوْت فى الأمر قصرت فيه هو منه كأنه رأى فيه الانتهاء"(٢).

هذه واحدة. وأخرى وهى: أن مقتضى هذا البحث الدقيق أن تكون (إلى) اسما لا حرفاً إذ لا فرق بينها وبين (نحو) و (جهة) فى المعنى بل قصارى أمرهن أنهن غير متحدات المعنى؛ وتلك ميزة من ميزات اللغة العربية؛ وقد عرفنا فيما سبق أن بعض الباحثين رمى النحاة بأن بحثهم فى الحروف كان غير مستوفى لأنهم ضموا تحـــته ما ليس منه نحـــو (على) و (عن) و (إلى)... إلى غير ذلك. فالصحيح أن هذه أسماء.

---

(١) المقدمة ص ٤٨٢. (٢) المفردات فى غريب القرآن ص ٢٢.

سادساً: ومما يثبت بطلان القول بتطور الحروف متفرعة عن غيرها: "أن المستشرقين حاولوا أن يجدوا أصلا لحركات الإعراب؛ فافترضوا أنها بقايا لزوائد تلحق بالأسماء وقد انقرضت الزوائد وبقيت الحركات الدالة عليها. قال السيد عبد الهادى: وهذا مجرد فرض لم تقم على صحته أدلة كافية باعتراف المستشرقين أنفسهم"(١).

فإذا ثبت عدم صحة ذلك فى الحركة فأحر به أن يثبت عدم التطور فى الكلمة.

ومما يزيدنا يقيناً إلى يقين أن الدكتور على عبد الواحد وافى يقول: "إن القول بالتطور يقتضى أن الفصحى المستعملة الآن ربما تكون عامية فى عصر سابق؛ ثم ضرب مثلا باللغات الفرنسية والإيطالية والإسبانية والبرتغالية والرومانية التى هى متشعبة عن اللاتينية القديمة فذكر أنها كانت لهجات عامية تستخدم فى التخاطب العادى فحسب ثم أصبحت لغات كتابة وآداب أى أنها صارت فصحى"(٢).

وفى هذا إشارة إلى أننا ينبغى أن نأخذ حذرنا من هذه الصيحة التطورية لأن أصحابها إنما يرمون من ورائها إلى إصابة لغة العرب والقضاء عليها وفى ذلك القضاء على المسلمين إذ أنهم يجهلون لغة القرآن فكيف يفهمونه؟ وهذه هى غاية المستشرقين والمستغربين التى يقصدونها من الترويج لهذا التطور المزعوم الموهوم. فليس بغريب أن يقول جرجى زيدان: "إن القرآن كان سبباً فى إيقاف التطور اللغوى".

---

(١) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص ١٢٥.

(٢) انظر فقه اللغة ص ١٥١: ١٦١.

ويقول الدكتور مدكور: "للغة سلطان وقداسة تستمدها من وحى السماء أو من إجماع أهل الأرض؛ فلقد أفادت العربية كثيراً من جانبها الدينى والاجتماعى واكتسبت مناعة وَقَتْها حملات الخصوم والأعداء؛ وحمتها من جموح التغيير والتبديل؛ وبقيت على الدهر بحيث أصبحت لغة قديمة وحديثة معاً ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ ٩ الحجر؛ إلا أن هذه القداسة كثيراً ما وقفت فى طريق الإصلاح والتجويد؛ واعترضت سبيل النمو والتطور"(١).

والحق أن آخر هذا النص ينبئ عن طوية مضمرة على اتهام اللغة العربية بأنها عرضة لأن تكون متأخرة إذ كيف تتقدم وهى ممنوعة من طريق الإصلاح والتجديد ومعترضٌ بينها وبين النمو والتطور.

ولا يسعنى إلا أن أقول: إن لغة العرب ما اختارها الله لقرآنه إلا لأنه علم أزلاً أنها لغة تتسع لزمان العالم حتى نهايته وتصلح لانتشارها فى أرجاء الدنيا حتى تقوم الساعة؛ فالذين يزعمون أنهم يضيفون شيئاً إليها يكمل نقصا أو يتم خديجاً أو يفيد جديداً إنما هم واهمون وفى سبيل اللغو يهيمون وعن طريق الحق منصرفون وسيجهدون أنفسهم فيما لا يستطيعون الحصول عليه أو الوصول إليه فعليهم أن يعكفوا على دراسة لغة العرب فى القرآن وغيره ففيها لهم غناء أى غناء؛ وعزة لا تدانيها عزة؛ وعلى الذين يرتابون فى ذلك أن يبحثوا ما استطاعوا إلى البحث سبيلاً، فهل يجدون معنى لم تعبر عنه اللغة العربية ؟ كلاًّ. والدليل الذى

---

(١) فى اللغة والأدب ص ١٣٥.

لا يـــرده شئ هو: أنها وسعت كتاب الله لفظاً ومعنى؛ ودقة وعمقاً ولن يكون هناك كلام أعمق دلالة ولا أعلى مقاماً من كلام الله حتى تعجز عنه اللغة العربية.

فما علينا إلا أن نجتهد فى البحث حتى نصل إلى ما يعبر عن حاجتنا فى تلك اللغـــة التـــى هى: قـــديمة حـــديثة. فهى صالحة للدنيا كلها حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

الفصل الثالث

حروف الإضافة

- تسميتهـــا:

هـذه الحـــروف هـــى المشهـــورة باسم (حروف الجر)؛ ويسميها بعضهم (حـــروف الـــصفات)؛ وبتطاول الزمن: "أصبح من العسير على الدارسين اليوم أن يتتبعوا تاريخ كل مصطلح على حدة؛ أو ينسبوه إلى قائله الأول بعد تحديد ميلاده؛ والتعرف على نشأته وتطوره".

وليس البحث عن ذلك ترفاً علمياً: "إنما هو ضرورة منهجية يقتضيها البحث خشية أن يكون أحد الخالفين قد أخذ المصطلح القديم؛ وحوره أى تحوير يتوهم معه الدارس أنه وضع جديد"[1].

ولعـــل تـــنوع تسمية هذه الحروف إلى هذه الأنواع الثلاثة إنما مصدره تنوع معانيها فليست ذات معنى واحد يقتضي تسمية واحدة. ويتبين ذلك مما يلي:

(أ) تسميتها بحروف الإضافة.

وردت الإشـــارة إلى هذه التسمية فى كتاب سيبويه مرات متعددة. منها قوله: "وأمـــا مـــا جـــاء لمعنـــى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم وسوف وواو القسم ولام الإضافة".

وقـــوله: "وإذا قلت: مررت بزيد فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء ... وإذا قلت: أخذته من عبد الله فقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بـــ: من"[2].

ثم قوله: "وللقسم والمقسم به أدوات فى حروف الجر؛ وأكثرها الواو ثم الباء يـــدخـــــلان على كل محلـــوف به؛ ثم التاء ولا تدخل إلا فى واحـــد وذلك قولك:

---

(١) للفراء ومذهبه فى اللغة والنحو ص ٤٣٦.

(٢) الكتاب ١/١٢، ٤٢١.

والله لأفعلن ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾٥٧ الأنبياء ... وقال الخليل: إنما تجئ بهذه الحروف لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف: مررت به بالباء"(١).

فتسميتها (حروف الإضافة) واردة فى كتاب سيبويه إما منسوبة إلى الخليل وإما غير منسوبة فتنسب إليه. ولكن متأخرى النحاة قد نسبوا هذه التسمية إلى الكوفيين قال الشيخ خالد: "وتسميها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف الفعل إلى الاسم أى تربط بينهما"(٢).

وقد يكون السيوطى قد تأثر به حيث قال: "وتسميها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف الفعل إلى الاسم أى توصله إليه وتربطه به"(٣).

فهذه تكاد تكون عبارة الشيخ خالد. وهناك من يرى أن هذه التسمية إنما هى للفراء وحده ولكن الدكتور أحمد مكى يقول: "لم أعثر عند الفراء على تسميتها بحروف الإضافة؛ وربما كان من وضع المتأخرين؛ على أن صاحب الموفى وشارحه اقتصرا على هذا المصطلح فقط وجعلاه للكوفيين بعامة(٤).

والحق أنها تسمية بصرية بلا منازع وكم من مشهور أنه كوفى والصواب أنه بصرى لأنه ذو جذر عميق فى كتاب سيبويه. ولكن ما آفة الأخبار إلا رواتها.

(ب) تسميتها بحروف الجر:

تقدم قول سيبويه: (وللقسم والمقسم به أدوات فى حروف الجر). وهو صريح فى تسميتها بهذه التسمية. وقد سبقت فى (الكتاب) حيث قال: "هذا باب الجر؛ والجر إنما يكون فى اسم مضاف إليه؛ واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء؛ بشئ ليس باسم ولا ظرف؛ وبشئ يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفا. فأما الذى ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررت بعبد الله. وهذا لعبد الله"(٥).

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٩٦: ٤٩٧.

(٢) التصريح ٢/٢.

(٣) الهمع ٢/ ١٩.

(٤) الفراء ومذهبه فى اللغة والنحو ص ٤٤٦.

(٥) الكتاب ١/ ٤١٩: ٤٢٠.

وقال المبرد: "فأما حروف الجــر التى تضاف بها الأسمــاء والأفعــال إلى ما بعدها فــ (من) و (إلى) .... الخ.

هــذا ما نقله الأستاذ إبراهيم مصطفى عن نسخة خطية للمقتضب جــ٤ ص ٤٥١ رقم ٢٣٤٨ مكتبة الجامعة المصرية؛ وجاء هذا النقل فى كتابه (إحياء النحو) (١).

ولمــا رجعــت إلى (المقتضب) بتحقيق الأستاذ عبد الخالق عضيمة وجدت الــنص هكــذا: ... وأما حروف الإضافة التى تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها فــ (من)، وإلى .... إلخ(٢).

وبهذا يتبين أن المبرد متأثر فى كلتا العبارتين بسيبويه والخليل بن أحمد.

هذا: ولما كان العقل البشرى يلتمس لكل شئ علة فلابد من تعليل هذه التسمية لأن هــذا التعلــيل يــتفق ومنطقية لغتنا التى: "فحواها أن أحكام اللغة قابل للتعليل المنطقى؛ لا يمنعها أن تعلل على هذا الوجه غير جهل الأسباب؛ وجهل الأسباب فى كل شئ لا فى اللغة العربية وحدها يحول دون التعليل الصحيح"(٣).

أمــا علة تسميتها بحروف الإضافة فقد أشار إليها سيبويه فيما مضى وهى: إضـــافة معنـــى الفعـــل إلى الاسم؛ وهى ما صرح به الزمخشرى فى قوله: "ومن أصـــناف الحـــروف حروف الإضافة.. وسميت بذلك لأن وضعها على أن تفضى بمعانـــى الأفعال إلى الأسماء؛ وهى فوضى – أى متساوية – فى ذلك وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء"(٤).

وأما علة تسميتها بحروف الجر فمختلف فيها؛ فقيل: لأنها تعمل الجر؛ وقيل: لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم. يقول الصبان: "إنما سميت حروف الجر إما لأنها

---

(١) انظر ص ٧٣. (٢) المقتضب ٤/ ١٣٦.

(٣) مجلة الأزهر ع شهر شوال سنة ١٣٧١هـــ.

(٤) المفصل بشرح ابن يعيش ٨/٧.

تجـر معانى الأفعال إلى الأسماء أى توصلها إليها؛ فيكون المراد من الجر المعنى المصدرى.

ومـن ثم سماها الكوفيون: حروف الإضافة – سبق أن هذه تسمية بصرية – لأنها تضيف معانى الأفعال أى توصلها إلى الأسماء.

وإمـا لأنهـا تعمل الجر فيكون المراد بالجر: الإعراب المخصوص كما فى قولهم: حروف النصب وحروف الجزم.

ولا يـراد علـى الأول – أى كـونها تجر معانى الأفعال إلى الأسماء – أن مقتـضاه ألا يكون (خلا) و (عدا) و (حاشا) فى الاستثناء أحرف جر لأنها لتنحية معنـى الفعل عن مدخولهن. لا لإيصاله إليه. لأن المراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل إلى الاسم ربطه به على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوته له أو انتفائه عنه. قاله الدمامينى"(١).

واستظهر الرضى الثانى حيث قال: "والأظهر أنه قيل لها: حروف الجر لأنها تعمـل إعـراب الجر كما سميت بعض الحروف: حروف الجزم؛ وبعضها حروف النصب"(٢).

واقتصر صاحب (الفيروزج فى شرح الأنموذج للزمخشرى) على أنها تجر معنى الأفعال إلى الأسماء.

وهـذه العلة تتفق مع علة تسميتها بحروف الإضافة لأنها تضيف معنى الفعل إلى الاسم(٣).

أما التعبير بأنها تعمل الجر وهو الإعراب المخصوص فينبغى أن ننأى عنه ونستبدل به الخفض لأنه يقابـل الـرفع كما فى قوله تعالى: ﴿ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴾ ٣ الواقعة فالمعنى: أنها تخفض أهل المعاصى وترفع أهل الطاعة"(٤).

---

(١) حاشية الصبان على منهج السالك للأشمونى ٢/ ٢١٠.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣١٩: ٣٢٠.

(٣) انظر ص ١٢٠.

(٤) معانى القرآن وإعرابه ٥/ ١٠٧.

فهـا هو ذا الخليل بن أحمد (المتوفى سنة ١٦٠ أو سنة ١٧٠هـ) أقدم علماء الـنحو الذى أنقذت مصادفة سعيدة اصطلاحاته يستعمل الرفع فى الاسم المضموم المـنون وكـذلك الخفض فى الاسم المجرور المنون؛ والنصب فى الاسم المفتوح المـنون. علـى حين يسمى بقية الحركات العارية من التنوين فى الأحوال والصيغ المخـتلفة بأسماء الحركات العامة؛ أى الضم والكسر والفتح. كما أنه يسمى بالجر حركة الكسر التى تربط بين آخر الصيغة الفعلية وبين همزة الوصل"[1].

ويعنـى بالجر الكسرة فى آخر الفعل الذى ينطق بها تخلصاً من الساكنين كما فى نحو قوله تعالى: ﴿ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ ﴾ ٢٨٢ البقرة. وقوله: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ ﴾ ٥١ الإسـراء. وقـوله: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ ﴾ ٧٨ الإسـراء. وقـد عبـر الخوارزمى عن رأى الخليل هذا بقوله: "والجر ما وقع فى اعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو: لم يذهب الرجل"[2].

وتـسمى حركة التخلص من الساكنين وقال عنها الرضى: "ولم يحفظوا الفعل مـن الكسر الذى للساكنين فى نحو قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ﴾ ١١٠ الإسراء، واضـرب اضـرب لأن الكـسرة العارضة للياء – يعنى فى: أكرمنى – ألزم من العارضة للساكنين فى نحو (قل ادعوا) إذ الياء لكونها ضميراً متصلاً كجزء الكلمة وثانية الكلمتين فى نحو (قل ادعوا) مستقلة"[3].

ومثل هذه الكسرة الكسرة فى آخر الفعل الذى يضطر الشاعر إلى كسره؛ وقد جاءت هذه الكسرة كثيراً فى الشعر الجاهلى فمنه قول امرئ القيس:

---

(١) العربية ليوهان فك ص:١١.

(٢) مفاتيح العلوم ص ٤٣ فما بعدها.

(٣) شرح الكفاية ٢/ ٢٢.

(عقرت بعيرى يا امرأ القيس فانزلِ)

وقوله: (بشق وتحتى شقها لم يحوَّلِ)

وقوله: (وأنكِ مهما تأمرى القلب يفعلِ)

وقوله: (فَسُلِّى ثيابى من ثيابك تنسلِ)

وكذا فى قول زهير:

(أمن أم أوفى دمنة لم تكلم)

وقوله: (ونؤيا كجذم الحوض لم يتثلم)

وقوله: (ألا أنعم صباحاً أيها الربع واسلم)

وقوله: (نزلن به حبِّ الفنا لم يحطم)

وقوله: (ومن يستبيح كنزا من المجد يعظم)

وقوله: (ومهما يكتم اللهُ يعلم)

.... إلى غير ذلك وهو كثير مستفيض. وتسمية هذه الحركة بالجر دليل على سمو ذوق الخليل بن أحمد ودقة ملحظه فهى تسمية موحية معبرة عن الحقيقة إذ: "فى الجر معنى السحب وفى الكسر معنى البتر"[١].

ولا أدل على صدق هذا التعبير ودقته من قوله تعالى: ﴿ وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ ۚ ﴾١٥٠ الأعراف.

ويتضح من هذا أن التعبير بالخفض بصرى لحماً وشحماً ونطقاً وفكراً؛ ولكنه حُـرِّف عن أصله ونسب إلى غير أهله. فلقد قال السيوطى: "إنا استفدنا من مقدمة ابن آجروم أنه كان على مذهب الكوفيين فى النحو لأنه عبر بالخفض وهو عبارتهم"[٢].

ومن ثم يرى الدكتور أحمد مكى الأنصارى أن السيوطى كان مصدر هذا التحريف لأنه ذكر فى الأشباه والنظائر أن (الجر) من عبارات البصريين؛ والخفض من عبارات الكوفيين"[٣].

---

(١) أشتات مجتمعات فى اللغة والأدب ص ٣٠.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٢٣٨.

(٣) الفراء ومذهبه فى اللغة والنحو ص ٤٣٨.

والحق أن السيوطي مسبوق بالشيخ خالد الأزهري كما سبق أن بينا ذلك. فهو مصدر هذا الخطأ في نسبة الرأي إلى غير صاحبه إن لم يكن مسبوقاً بغيره.

(جـ) بقيت التسمية الثالثة لهذه الحروف وهي تسميتها بـ (حروف الصفات).

وإذا كانت تسميتها بحروف الإضافة أو بحروف الجر بصرية محضة على الرغم مما شابها من تحريف في نسبتها فإن تسميتها بحروف الصفات كوفية محضة فلم نعلم خلافاً في ذلك؛ بل قال الدكتور أحمد مكي الأنصاري: "ومن ابتكارات الفراء المناسبة لبحثنا أن الصفة عنده تساوي حرف الجر فهو يقول في معانيه عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ ٤٨ البقرة: "فإنه قد يعود على اليوم والليلة ذكرهما مرة بالهاء وحدها ومرة بالصفة فيجوز ذلك... ويريد بالصفة حرف الجر"[1].

فإذا ما تقدم بنا الزمن بعد الفراء وجدنا الطبري يقول في معنى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ﴾ ١٤ البقرة: "إن (إلى) بمعنى: مع. ويذكر أن (على) تكون بمعنى (عن) إذ كانت حروف الصفات يعاقب بعضها بعضاً"[2].

والطبري من نحاة الكوفة البارزين: قال أبو بكر بن مجاهد: سألني أبو العباس يوما: من بقي عندكم من النحاة في الجانب الشرقي في بغداد؟ فقلت ما بقي أحد؛ مات الشيوخ. فقال: حتى خلا جانبكم قلت: نعم إلا أن يكون الطبري الفقيه؛ فقال لي: ابن جرير؟ قلت: نعم قال ذلك من حذاق مذهب الكوفيين"[3].

---

(١) المرجع السابق ص ٤٤٥.

(٢) جامع البيان ١/١٠٠.

(٣) معجم الأدباء جـ١٨ ص ٦٠. وانظر الطبري للدكتور أحمد الحوفي ص ٧٦.

وبهــذا نعلــم تمام العلم أن هذه التسمية مقصورة على الكوفيين، وأما الأولى والثانية فمن وضع البصريين. فهم الذين يعنيهم الأستاذ عباس حسن بقوله: "يسميها بعض القدماء: حروف الإضافة؛ ويسميها الكوفيون حروف الصفات"(١).

هــذا: ومما ينبغي الالتفات إليه أن قول الطبرى: إن (إلى) بمعنى (مع) وأن (علــى) بمعنى (عن) مبنى على أن هذه الكلمات من حروف الإضافة؛ والحق أنها من الأسماء فمعنى الظرفية واضح فيها.

تناوب هذه الحروف:

لعلــك تفهم من قول ابن جرير: إن (إلى) بمعنى (مع) ... إلخ أن كلمة (إلى) نابــت عن كلمة (مع) فى معناها وهو المصاحبة. وقد عقد كثير من المؤلفين فصلا لتناوب حروف الإضافة وحسبنا ما ورد فى أدب الكاتب؛ والمخصص؛ وفقه اللغة، والمفصل، والكافية، والمغنى، وتأويل مشكل القرآن.

وإذا تأملــنا أدركنا أن القول بهذا التناوب مبناه: وضع الحروف لمعنى واحد؛ فــإذا ما استعمل فى معنى غيره كان نائباً عنه. وفى ذلك يقول ابن مالك فى سياق كلامه عن (عن)

وقد تجى موضع (بعد) و (على)　　　كما (على) موضع (عن) قد جعلا

قــال السيوطى شارحاً ذلك: "وهذا تصريح بأن لكل حرف معنى مختصاً به؛ واستعماله فى غيره على وجه النيابة"(٢).

ومــن ثــم حاول بعض النحاة رد المعانى الكثيرة للحرف الواحد إلى معنى واحد؛ فقال ابن أم قاسم: "تنبيه: رد كثير من المحققين سائر معانى الباء إلى معنى الإلصاق كما فعل سيبويه؛ وجعلوه معنى لا يفارقها؛ وقد تنجر معه معان أخر"(٣).

---

(١) النحو الوافى ٢/ ٣٣٨هـ ١.　　(٢) البهجة المرضية ص ٦٧.

(٣) الجنى الدانى ص ٤٦:

ونص سيبويه في الباء صريح وهو: "وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط؛ وذلك قولك: خرجت بزيد ودخلت به؛ وضربته بالسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط.

فما اتسع من هذا فى الكلام فهذا أصله"(١).

ومقتضى هذا أن البصريين هم أصحاب: أن حرف الإضافة لا يكون إلا لمعنى واحد واضح ظاهر وأن هناك من المعانى ما يدور فى فلكه ويرجع إليه. ومما يترتب على هذا أن المعنى الأصلى وما يدور فى فلكه من باب الحقيقة لا مجاز فى شئ منها.

ولعل ذلك ما جعل النحاة يقررون أن البصريين لا يجيزون إنابة حرف عن آخر فى معناه.

يقول ابن هشام: "مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس؛ كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك. وما أوهم ذلك فهو مؤول"(٢).

والذى حمل البصريين على منع هذه الإنابة إنما هو: أن الحرف له عدة معان فهو من قبيل المشترك. ولذا قال الأمير: "الباء مشترك بين الإلصاق والسببية والتعدية"(٣).

وقال السيوطى: "إن الحروف بأسرها مشتركة بشهادة النحاة؛ والأفعال الماضية مشتركة بين الخبر والدعاء؛ والمضارع كذلك وهو مشترك بين الحال والاستقبال؛ والأسماء كثير فيها الاشتراك"(٤).

ولما كانت الحروف من قبيل المشترك لم تحتج إلى حركات الإعراب التى تميز المعانى بعضها من بعض؛ وفى ذلك يقول الرضى: "إن ما يحتاج إلى التمييز بين معانى الكلم على ضربين:

---

(١) الكتاب ٤/ ٢١٧.
(٢) المغنى بحاشية الأمير ١/ ١٠٣.
(٣) حاشية الأمير على المغنى ١/ ١٠٣.
(٤) المزهر ١/ ٣٢٠.

(أحدهما) أن يكون فى الكلمة معنيان أو أكثر غير طارئ أحدهما على الآخر كما في الكلمة المشتركة نحو (القرء) فى الطهر والحيض؛ و (ضرب) فى التأثير المعروف والسير؛ وكذا جميع الأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها؛ و(من) للابتداء والتبيين والتبعيض؛ فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لأحد المعنيين والمعانى من الآخر؛ لأن جاعله لأحد المعنيين واضعاً كان أو مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لأحدهما"(١).

وإذا ثبت أن الاشتراك كما يقع فى الاسم والفعل يقع أيضا فى الحرف تبين لنا مدى التعسف الذى نرتكبه بقصر حرف الإضافة على معنى واحد. وقد وضح ذلك الأستاذ عباس حسن بقوله: "إن قصر الحرف على معنى واحد تعسف وتحكم لا مسوغ له؛ فما الحرف إلا كلمة كسائر الكلمات الاسمية والفعلية؛ وهذه الكلمات الاسمية والفعلية تؤدى الواحدة منها عدة معان حقيقية لا مجازية ... فما الداعى لإخراج الحرف من أمر يدخل فيه غيره؛ ولإبعاده عما يجرى على نظائره"(٢).

وخلاصة ذلك كله ونتيجته أن البصريين – وهم الذين حققوا القول بالاشتراك في الحروف – ليسوا في حاجة إلى زعم نيابة بعض حروف الإضافة عن بعض. لأن ما يزعم فيه ذلك إنما هو من مدلول الحرف فليس غريباً عنه. ولا أدل على ذلك من أن الذين يزعمون الإنابة نيها يدّعون التأويل وما نحن بحاجة إلى هذا التأويل.

يقول ابن هشام: "وما أوهم ذلك – أى نيابة حرف مناب آخر – فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبل اللفظ كما قيل فى قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ ٧١ طـه: أن (فى) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ فى الشيء.

---

(١) شرح الكافية ١/ ١٩.

(٢) النحو الوافى ٢/ ٤٩٨: ٤٩٩.

وإمـــا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم قوله (شربن بماء البحر) معنى (روين) و (أحسن) فى قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ ﴾ ١٠٠ يوسف. معنى: (لطف).

وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى.

وهــذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكـــثر الكوفيين وبعض المتـــأخرين؛ ولا يجعلون ذلك شاذاً. ومذهبهم أقل تعسفاً"[١].

وخلاصة ذلك أن أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين يرون إنابة بعض حروف الإضافة عن بعض بناء على أن لكل حرف معنى واحدا. ويرى غيرهم أن استعمال حـــرف في معنى ليس له مؤول على الاستعارة أو محمول على التضمين كما نص علــيه ابـــن هشام. قال الشيخ يس: "وظاهر صنيعه أن التضمين ليس تأويلاً لعطفه علـــى الـــتأويل؛ ولا يخفى أنه تأويل فكان الأحسن أن يقول: مؤول إما بحمله على الاستعارة؛ وإما بحمله على التضمين"[٢].

والحـــق – كمـــا تقدم – أن الحروف من قبيل المشترك اللفظى فهى صالحة لمعـــان متعددة على وجه الحقيقة وأن ذلك ظاهر مذهب البصريين ولكن السيوطى يقـــول: "تنبـــيه: علم مما حكى عن البصريين فى هذه الأحرف من الاقتصار على معنى واحد لكل حرف أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس"[٣].

وهـــذه الحكاية لا حقيقة لها إذ المشهور عنهم أن الحرف من المشترك فلكل كلمـــة منه معان يستعمل فيها على وجه الحقيقة. إذ أننا لا نستطيع تتبع استعمالات العرب حتى نقف على المسموع منهم دون غيره؛ فلا يخفى ما فى ذلك من إرهاق.

هـــذا مـــن جانب؛ ومن جانب آخر أن القول بإنابة بعض تلكم الحروف عن بعض مشهور عن الكوفيين؛ ومما يثبت ذلك ما جاء فى مجلة المجمع اللغوى تعليقاً

---

(١) المغنى بحاشية الأمير ١/ ١٠٣.

(٢) حاشية يس على التصريح ٢/ ٤.

(٣) الهمع ٢/ ٣٥.

علـــى قول ابن قتيبة (دخول بعض الصفات مكان بعض) ونصه "ويريد بالصفات: حــروف الجر لأنها تنوب عن متعلقاتها إذا حذفت مثل: كائن أو مستقر؛ وهو بهذه التـسمية يعبر عن رأى الكوفيين الذاهبين فى هذه المسألة إلى أن المعنى الملحوظ غيــر الوضعى غير مستفاد من توسع فى الفعل؛ بل مستفاد من أن بعض حروف الجر ينوب عن بعض بطريق الوضع أى أن الحرف موضوع لأكثر من معنى"[١].

وفى ذلك من التناقض ما لا يخفى إذ كيف يكون الحرف موضوعاً لأكثر من معنى، ثم يكون أصيلاً فى أحد هذه المعانى ونائباً عن غيره فى المعنى الآخر؟!

وبهــذا كله يتضح أنه ما دام قد ثبت أن الحرف قد وضع لمعان متعددة؛ فإن اســتعماله فــى كــل مــنها بطريق الحقيقة ولسنا فى حاجة إلى دعوى المجاز أو التضمين. أو الإنابة.

وإنــى لأرى من المناسب هنا أن أذكر كلمة موجزة عن التضمين حتى يتبين القارئ مدى احتياج اللغة العربية إليه. أو استغناؤها عنه.

التضمين:

(أ) تعريفه قال ابن جنى هو: كون فعل متعدٍّ بحرف يفيد معنى فعل آخر يتعدى بحرف آخر؛ فيتوسع فى تعديته بأن يعدى بالحرف الذى يتعدى به الآخر"[٢].

وقــد مرت الإشارة إلى ذلك بقوله تعالى: "وقد أحسن بى" فقد قرر النحاة أن (أحــسن) يــتعدى بــ (إلى) على وجه الحقيقة. فإذا ما تعدى بالباء كان ذلك على طريق التضمين أى أن (أحسن) ضمن معنى (لطف) وهذا يتعدى بالباء.

ونــسى هؤلاء أن الباء للإلزاق أو الاختلاط كما نص سيبويه وأن (الإحسان) قــد اختلط بيوسف والتزق به حينما من الله عليه بالعفو والخروج من السجن. فأى حاجة بالنص إلى جعل (أحسن) بمعنى (لطف)؟!

---

(١) مجلة المجمع اللغوى جـــ١ ص ١٨٣: ١٨٤.

(٢) الخصائص ٢/ ٣٠٨.

وفضلاً عن ذلك فقد أخذ على كلام ابن جنى أنه غير شامل للمشتق وما فى معنى المشتق إذا تعلق به جار ومجرور كـ (حاتم) بمعنى (جواد). وغير شامل للذى كان يتعدى بحرف خاص فيتعدى بنفسه؛ أو كان لازماً تضمن معنى فعل متعد بنفسه"(١).

ولا شك أن دعوى تضمين فعل معنى فعل آخر ليس من طبيعة اللغة العربية لأن كلماتها قد وضعت بحيث يكون كل منها صالحاً لمواطن متعددة لمعان متنوعة ومن ثم تأبى كل الإباء أن يفرض عليها مالا تطيقه ولا تستجيب له.

ومما يوضح ذلك أن ابن هشام قد نهج فى تعريف التضمين نهجاً غير نهج ابن جنى حينما قرر أن العرب: "قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضميناً"(٢).

وقد رُدَّ عليه بأن قوله (معنى لفظ آخر) ظاهره وجوب تغاير المعنيين؛ وهو غير ظاهر فى قوله تعالى: "وقد أحسن بى" فإن تعدية (أحسن) بالباء لتضمنه معنى (لطف) والإحسان هو اللطف".

ومقتضى هذا أن دعوى التضمين باطلة لأنها لا يترتب عليها معنى جديد وعهدنا باللغة العربية سعة عطائها ففى كل حركة منها معنى بل فى كل نقطة منها معنى فكيف بنا نزعم أو نتوهم أن (أحسن) اقترن بالباء لتضمينه معنى (لطف) ومع هذا يذكر العلماء أن (لطف) هو معنى (أحسن)؟؟

وعلى الرغم من ذلك نجد من قرر هذه الحقيقة يأبى إلا السير في ركاب الواهمين القائلين بالتضمين فيعقب على ما سبق قائلاً "فالأولى أن يقال: التضمين إلحاق مادة بأخرى فى التعدى واللزوم لتناسب بينهما فى المعنى أو اتحاد"(٣).

---

(١) مجلة المجمع اللغوى جـ١ ص ١٨١.

(٢) المغنى بحاشية الأمير ٢/ ١٩٣.

(٣) انظر منهج السالك وحاشية الصبان عليه ٢/ ٩٥ وحاشية الأمير على المغنى ٢/ ١٩٣.

ولست أدرى أى معنى لتضمين مادةٍ معنًى أخرى مناسبة لها فى معناها؟ كما أنـــى أدرى أنه لا توجد كلمتان فى لغة العرب بينهما اتحاد فى المعنى بل لابد من فرق دقيق بينهما إذ الترادف المطلق محال وجوده فى لغة العرب كما حققنا ذلك سابقاً.

ومـــع هذا رأينا مجمع اللغة يأبى إلا أن يرتضى تعريفاً للتضمين ونصه: "أن يُؤَدِّى فعل أو ما فى معناه مُؤدَّى فعل آخر أو ما فى معناه فيعطى حكمه فى التعدية واللزوم"(١).

وهـــو مردود أيضاً لأنه اقتصر على الفعل مع أن الذين قالوا به قد اعترفوا بأنه يدخل فى الأسماء والأفعال والحروف(٢).

وهكـــذا لا نجد تعريفاً للتضمين يستقر فى وضعه بل تتناوله يد النقد والإثارة والاضطراب مما يجعلنا ننكره لأنه فرض لشئ على اللغة لا تقبله.

(ب) كنا نأمل أن يُجْمِعَ العلماء على عدم قبول القول بالتضمين ولكننا رأينا بعضهم يأبـــون إلا أن يفرضوه على اللغة كل حسب ميله اللغوى فالنحويون يجعلون تضميناً نحوياً والبيانيون يجعلون تضميناً بيانياً. وقد سبق الكلام على النحوى. وأما البيانى فقد صوره علماء البيان بقولهم: "هو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها لكونها تتعدى إليه على الوجه الذى وقع عليه ذلك المعمول؛ ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور"(٣).

وهـــاكم مـــثالا قـــيل فيه بكل منهما وهو قوله تعالى:﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ ١٢ الأعراف. فأغلب العلماء يرون أن (لا) زائدة. وسواء فى ذلك النحويون والبيانيون ولما كانت دعوى زيادة كلمة فى القرآن غير لائقة بل قل: إنهـــا باطله رأينا الذين تأخذهم الغيرة على كلام الله يدفعون تلك الدعوى ويبطلونها

---

(١) النحو الوافى جـ٢ ص ٥٤٤.

(٢) حاشية يس على التصريح ٢/٧.

(٣) حاشية الصبان ٢/ ٩٥.

ومــن هــؤلاء فــضيلة الدكــتور عبد الرحمن تاج فقد رفضها ثم خرج الآية على التــضمين حــيث قــال: "إن الفعل (منع) ضمن معنى فعل آخر يفيد معنى: الحمل والــبعث وهــذا على تقدير التضمين تضميناً نحوياً... وإما أن يكون تضميناً بيانيا يــصاغ فــيه من الفعل الثانى اسم فاعل يكون حالا من فاعل الفعل الأول مع طى مفعــول هــذا الفعل الأول كما فى التضمين النحوى ثم يكون المفعول المصرح به مفعولاً لاسم الفاعل. وتقدير الكلام على ذلك: ما الذى منعك من السجود حاملا لك على ترك هذا السجود"(١).

فقــد جاء باسم فاعل من الفعل (حمل) ناصباً له على الحال حتى يستقيم بيان معنى (لا) بكلمة (ترك) ... وهذا على التضمين البيانى. وأما على التضمين النحوى فيكون تقدير الآية: ما الذى حملك على ترك السجود. بتفسير (منع) بـــ (حمل) ... هكــذا بــدت الآية فى نظر هؤلاء وأولئك فهى لا محالة فى حاجة إلى شئ يضاف إلــيها فيغيــر معنى الفعل فيها تبعاً لتغيير لفظه أو يزيد عليها معنى فعل آخر. ولا شــك أنك ترى معى أن كل هذا لا حاجة إليه لأن الآية فى أشد الاستغناء عنه. وقد فــصّلنا القول فى ذلك تفصيلاً فيما بعد. وحسبنا هنا أن نذكر الآية السابقة على هذه الآيــة وهى: "ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس لم يكن من الساجدين. قال ما منعك ألا تسجد....".

فلو تأملت لأدركت أن نفى السجود عن إبليس قد تقرر وثبت فى الآية الأولى. ولمــا أراد الله أن يــستنطقه بعلة عدم سجوده قال له: ما علة عدم سجودك فأجاب بقــوله: "أنا خير منه خلقتنى من نار وخلقته من طين" فلو حذفت (لا) لكان السؤال: ما علة سجودك وهو لم يسجد فقد ظهرت معصيته ووضح كبرياؤه فى قوله تعالى: (لم يكن من الساجدين). فالسؤال إذاً عن علة عدم سجوده لا عن علة سجوده. وهذا واضح لا خفاء فيه.

---

(١) مجلة الأزهر ذو القعدة وذو الحجة سنة ١٣٨٦هـــ ص ٨٩٩: ٩٠٠.

ومما يزيد يقيننا بذلك قول السكاكي: "وللتعلق بين الصارف عن فعل الشئ والداعي إلى تركه يحتمل عندي أن يكون المراد بـ (منعك) في قوله تعالى: "ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك": دعاك و (لا) غير صلة - زائدة - قرينة المجاز؛ وكذا: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ‑ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ ٩٢: ٩٣طـه. وقال الراغب رحمه الله: "قال بعض المفسرين: إن معنى ما منعك ما حماك وجعلك في مَنَعَةٍ مِنِّي في ترك السجود أي في معاقبة تركه"(١).

وعبارة الراغب نصها: "ويقال - أي المنع - في الحماية ومنه مكان منيع"(٢).

فمعنى الآية: ما حماك حينما تركت السجود؟

وقال الشيخ عبد المتعال الصعيدي: "الأظهر عندي أن يكون تقدير الآية: ما منعك في ألا تسجد؛ أي في تركك السجود فتكون الآية على تقدير (في) لا (من). وعلى هذا يبقى (منعك) على ظاهره وتكون (لا) أصلية لا زائدة. والمعنى: ما سبب امتناعك في تركك السجود"(٣).

وتقدير (في) ظاهر القلق لأنه يضع الكلمة في مكان ليس لها وليست له. ولست أدري علة صحيحة لحرص علمائنا على تقدير أي شئ في كلام الله؟ أليسوا مقرين بأنه كلام غني بذاته عما سواه؟!

وبهذا نتأكد أن الآية ليست في حاجة إلى تضمين أو غيره مما افترضه النحاة.

وكنت أود أن يعنى علماؤنا في مقامنا هذا بمثل تلك الإشارات الدقيقة في القرآن الكريم - وما أكثر ما فعلوا ذلك - ولكننا بشر نذكر وننسى ونقوى ونضعف.

---

(١) بغية الإيضاح ٣/ ١٠١.

(٢) المفردات في غريب القرآن ٤٧٥.

(٣) هامش بغية الإيضاح ٣/ ١٠٢.

وإنما أقول ذلك لأنى وجدت بعض العلماء ينحصر فكره فى نقطة واحدة وهى الـرد علـى تقسيم التضمين إلى نحوى وبيانى. ومنهم ابن كمال باشا حيث يقول: "الحـق أن التضمين البيانى هو التضمين النحوى وإنما جاء الوهم للسعد من عبارة الكـشاف حـيث قدر: خارجين عن أمر ربهم. فتوهم أنه تقدير لعامل آخر. وليس كذلك بل هو تفسير الفعل المضمن"(١).

وبمـثل ذلـك قال مجمع اللغة ونص عبارته: "والتحقيق يسوى بين التضمين البيانى والنحوى من حيث الإفادة العربية.. ثم قال: "والحق أنه لا فرق بين التضمين البيانـى والنحوى فى حقيقة الاستعمال؛ وإنما الفرق فى اختلاف وجهة التأويل بين الفريقين"(٢).

وبهـذا يتبـين أن جمهـور العلماء يأبى إلا القول بالتضمين. بيانياً أو نحوياً والحق أن القرآن – بل اللغة على وجه العموم – فى أشد الاستغناء عن تلك الدعوى المزعومة.

(جـــ) لما ذاع القول بالتضمين وشاع فى الزمان والمكان اختلف العلماء فى أمر يـتعلق بـه وهو: موقع هذا التضمين من القياس أو السماع. وحسبنا قول الصبان: "وفى كون النحوى مقيساً خلاف. ونقل أبو حيان فى ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس ...

وأما البيانى فهو قياس اتفاقاً لكونه من حذف العامل لدليل. هذا ما درج عليه السعد ومتابعوه"(٣).

(د) ولم يكتف العلماء بما سبق بل راحوا يبحثون فيه من حيث: الحقيقة والمجاز فقد حكى يسّن فى حاشيته على التصريح ثمانية أقوال خلاصتها:

---

(١) انظر حاشية الصبان ٢/ ٩٥.

(٢) مجلة المجمع جـــ١ ص ١٨٢، ١٩٤.

(٣) حاشية الصبان ٢/ ٩٥ وانظر الرسالة البيانية ص ١١٧ وحاشية الشيخ عليش عليها.

١- أنه مجاز مرسل

٢- فيه جَمْعٌ بين الحقيقة والمجاز وهذا رأى العز بن عبد السلام.

٣- أن اللفظ مستعمل فى حقيقته ويدل على فعل آخر محذوف يتعلق به الحرف نحو: أحمد إليك فلانا أى أحمد منهياً إليك حمده.

٤- أنه يدل على معناه الأصلى وليس من الحقيقة ولا المجاز ولا الكناية وهذا ما ارتضاه السيد.

٥- أن المعنيينّ مرادان على طريق الكناية.

٦- أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز.

٧- أن دلالته غير حقيقية ولا تَجوّزَ فى اللفظ؛ وإنما التَّجَوُّز فى إفضائه إلى المعمول.

٨- وهذا اختبار المولى بن كمال باشا فقد قال: والجملة: لابد فى التضمين من إرادة معنيين من لفظ واحد يكون كل منهما بعض المراد. وبه يفارق الكناية فإن أحد المعنيين تمام المراد والآخر وسيلة إليه لا يكون مقصوداً أصالة"(١).

ولو أعرت هذه الأوجه لفتة ذهنية لأدركت أنها لا تخلو من خلط ومجازفة واتهام للغة العربية بأنها تحمل بين طياتها غموضاً لا يمكن كشفه وتعقيدا لا يستطاع تيسيره؛ وثقلاً لا يطاق حمله. اللهم إلا الوجه الأول الذى جعل التضمين من باب: المجاز المرسل. فقد سبق قول صاحب المفتاح: وللتعلق بين الصارف عن فعل الشيء والداعى إلى تركه يحتمل عندى ... إلى آخر النص السابق. وقد جاء هذا النص فى سياق الكلام على المجاز المرسل وعلاقاته. وعلق عليه الشيخ عبد المتعال الصعيدى قائلاً: "التعلق بينهما - أى: مَنع ودَعَا - هو تعلق الضدية لأن الصارف هو المانع؛ والداعى هو السبب؛ وكل من المانع والسبب يضاد الآخر؛ وعلى هذا يكون إطلاق - منعك - على - دعاك - علاقته الضدية"(٢).

---

(١) حاشية يس على التصريح ٢/ ٧: ٨.

(٢) هامش بغية الإيضاح ٣/ ١٠١.

ومن البدهى أن علاقة الضدية موجودة فى بعض أساليب العربية ومنه: تحية بينهم ضرب وجيع. وكذا قوله تعالى: ﴿ بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ ١٣٨ النساء.

فالبشارة تستعمل فى المحبوب وهنا استعملت فى المكروه. قال الزمخشرى: "بشر المنافقين: وضع (بشر) مكان: أخبر تهكماً بهم"(١).

وقال أبو حيان: "الخطاب للرسول ﷺ، ومعنى (بشر) أخبر وجاء بلفظ (بشر) علـى سبيل التهكم بهم نحو قوله ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ٢١آل عمران، ٣٤ التوبة، ٢٤ الانشقاق. أى القائم لهم مقام البشارة وهو الإخبار بالعذاب كما قال: تحية بينهم ضرب وجيع"(٢).

فلو قلنا بالمجاز فى (منعك) وأنه بمعنى (دعاك) لكان أوضح السبل إلى ذلك أنـه مجاز مرسل علاقته الضدية أى استعمال (المانع من الشيء) فى (الداعى إلى تركه).

ولكننا مع ذلك لا نرى داعيا إلى القول به لأننا لو تأملنا قول الراغب عن (منع) وفيه معنى الحماية ومنه: شئ منيع. لاطمأنت قلوبنا بأن الفعل مستعمل فى معناه الحقيقى وما دام يمكن ذلك فإن دعوى المجاز باطلة.

قرار مجمع اللغة: تحليل ومناقشة

لعل القارئ قد اطمأن قلبه لما قررناه آنفاً ولذا فإننا لا نخشى عليه من ردة فى القول حينما نسوق إليه قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بشأن التضمين.

---

(١) الكشاف ١/ ٤٤٧.

(٢) البحر المحيط ٣/ ٣٧٣.

فقــد جــرت مناقشته ونشرت تلك المناقشة فى محاضر جلسات المجمع دور الانعقاد الأول واتخذ فيه قراراً نصه:

"التضمين: أن يــؤدى فــعل أو ما فى معناه فى التعبير مُؤدَّى فعــل آخـــر أو ما فى معناه.

فيعطـــى حكمه في التعدية واللزوم. ومجمع اللغة يرى أنه قياسى لا سماعى بشروط ثلاثة:

(الأول): تحقيق المناسبة بين الفعلين.

(الثانى): وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس.

(الثالث): ملاءمة التضمين للذوق العربى.

ويوصى مجمع اللغة ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى"(١).

والذى يمعن النظر فى هذا القرار يراه يحمل بين طياته أسباب ضعفه وتخاذله

١- لأن عــبارة (تحقــيق المناسبة بين الفعلين) تمنع القول به إذ كيف يكون بين الفعلين قرب فى المعنى ثم نزعم أن أحدهما مجاز والآخر حقيقة؟

٢- عــبارة (وجــود قرينة ...) غير دقيقة فلا تفرض على أساليب اللغة قرآنا وغيره لأن الأصل دلالة الكلمة على معناها بدون احتياج إلى شئ

٣- قرر مجمع اللغة أن التضمين قياسى لا سماعى ثم اشترط أنه لا يلجأ إليه إلا لمعنى بلاغى.

ولــست أدرى: ما هذا المعنى البلاغى الذى يجنيه القائل أو القارئ من وراء دعـوى التضمين؟! هل المعنى البلاغى يفرض على الكلمة أو تفيض به الكلمة فى ذوق المتكلم أو القارئ فيحسه الأول قبل أن ينطق به ويشعر به الثانى حينما يصافح أذنه أو تلمحه عينه.

---

(١) النحو الوافى ٢/ ٥٤٤.

وعلـــى الرغم من وضوح ذلك كله نرى الأب أنستاس الكرملي يقول: "يعمل بالتــضمين بــنوع عـــام لـــوروده فى كثير من الآيات القرآنية وفى الشعر القديم والمخــضرم والإســلامي بــشرط ألا يقع فى التضمين لبس فى التعبير ولا إخلال بالمعنى"(١).

وهل نحن – أهل اللغة العربية – فى حاجة إلى دعوى مثل هذا الرجل؟ ومن يــضمن نزاهة قوله عن الغرض السئ؟ إن أول ما يبده العقل من كلامه هو: جعل القــرآن الكــريم مثل الشعر العربي أداة طيعة فى عقل البشر يذهب بها حيث أراد ويريد بها ما يرضى هواه ويحقق مناه.

ويــوم أن ســلمنا قيادة الفكر اللغوى إلى المستشرقين أو المستغربين وجدنا أنفسنا مشردين تائهين لا نحسن إتقان لغتنا ولا نفقه أسرارها لأننا قبلنا المسخ الذى سطره لنا هؤلاءِ وأولئك.

فلــيس بغــريب إذاً أن يعلق الأستاذ عباس حسن على ذلك القول قائلاً: "إن مــذاهب التضمين على تشعبها وعنفها لم تستطع أن تثبت فى جلاء ويقين أن اللفظ الذى جرى فيه التضمين ليس حقيقة لغوية أصيلة وأنه تضمن حقاً معنى لفظ آخر.

فــأدى التــضمين إلى تعدية الأول أو لزومه من طريق العدوى الناشئة من الاتصال والمناسبة بينهما.

نعــم لــم تــستطع نفى الحقيقة عنه وإثبات التضمين لأن تلك التعدية أو ذاك اللــزوم الحادثــين مــن العدوى لا يصلحان دليلاً مقنعا على وقوع التضمين لأنها عــدوى وهمية إذ قد يكون اللفظ الذى دخله التضمين – فى وهمهم – هو فى أصله لازم أو متعد من غير علامة له بلفظ آخر تؤثر فيه...

وبعــد: فما زالت أدلة التضمين واهية ولم أجد فى الآراء السالفة كلها ولا فى أمهــات المــراجع التــى صادفتها ما يزيل الضعف ... وبالرغم من تلك المعارك الجدلية لا أرى الأمر فى التضمين يخرج عن إحدى حالتين:

---

(١) النحو الوافى ٢/ ٥٤٧.

(الأولــى): أن الألفــاظ التــى وصفت بالتضمين إن كانت قديمة فى استعمالها من عــصور الاستشهاد فإن استعمالهــا دليل على أصــالة معناها الحقيقى ما دمنا لا نعرف لها معنى سابقاً تركته إلى المعنى الجديد.

(الثانــية): أن العصور المتأخرة عن عصور الاستشهاد غير محتاجة إلى التضمين لاستغنائها عنه بالمجاز وأنواعه المختلفة التى تتسع لكثير من الأغراض والمعانى الدقيقة البليغة"[١].

وبهذا يتبين لنا ألا فائدة فى القول بالتضمين. ما دام هناك ما يغنى عنه وهو: المجاز. والفرق بينهما ثابت محقق فالمجاز قاعدة لغوية نابعة من النصوص العربية التــى هى أصل النحو؛ وأما التضمين فاجتهاد نحوى مفروض على تلك النصوص وشتان بين النابع من النص والطارئ المفروض عليه. لأن النابع يظل ثابتاً ما ثبت النص وأما الطارئ فسرعان ما يزول. والحكم للثوابت لا للزوائل.

الترادف بين حروف الإضافة.

اتــضح لنا فيما سبق أن الاشتراك واقع فى حروف الإضافة بما لا شك فيه؛ وهنا نريد أن نثبت وجود الترادف فى هذه الحروف كذلك.

والفــرق بين الاشتراك والترادف: أن الاشتراك تعدد المعنى للكلمة الواحدة. وأما الترادف فتقارب المعنى للكلمات المتعددة.

وفــى هذا من المرونة فى اللغة العربية ما لا يمكن الحصول عليه فى غيرها تقــريباً إذ الأول يثــبت أن الكلمــة ولــود معطاء لا تحمل معنى واحدا بل تفيض بالمعانى فلها فى كل مقام أثر وفائدة.

وأما الثانى فيثبت أن المعنى الواحد ليس وقفاً على كلمة واحدة بل نشير إليه عدة كلمات فى عدة مقامات.

---

(١) النحو الوافى ٢/ ٥٥٢: ٥٥٣.

فهل بعد ذلك عطاء وحرية؟!

والكلام على ترادف حروف الإضافة يتضمن الحقائق الآتية.

١- **حقيقة الترادف:** قال الإمام فخر الدين الرازى: "هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد"(١).

وليس معنى ذلك أن تكون هذه الألفاظ متطابقة المعنى إذ لابد من فرق دقيق بين لفظ وآخر وإن جمعها جميعاً إطار واحد. وسيأتى توضيح ذلك بالأساليب العربية.

٢- سببه: ذكر أهل الأصول لوجود الألفاظ المترادفة سببين:

(أحـدهما) أنه يكون من واضعين وهو الأكثر بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسـمين. وتـضع الأخرى الاسم الثانى للمسمى الواحد؛ من غير أن تشعر إحـداهما بالأخـرى؛ ثم يشتهر الوضعان؛ ويخفى الواضعان. ومن غير أن يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر. وهذا مبنى على كون اللغات اصطلاحية.

و**(الثانى)** وهو الأقل: أن يكون من واضع واحد"(٢).

وإنمـا كـان هذا أقل من سابقه لأنه يلزم عليه من الالتباس ما لا يلزم على الأول. لأن الفـرد الـواحد إذا وضع اسمين لمسمى واحد دل ذلك على قلق واضطراب وعدم ثقة بمعنى كل اسم على حدة. أما لو وضع أفراد عدة أسماء لمسمى واحد فلا قلق ولا اضطراب لأن كل فرد يلمح فى المسمى معنى غير مـا يلمحه الآخر فتتعدد الأسماء والمسمى واحد. وهذا ما سنراه فى أساليب لغة العرب.

٣- فـوائده: للمترادف فوائد جمة منها: أن تكثر الوسائل أى الطرق إلى الإخبار عما فى النفس؛ فإنه ربما نسى أحد اللفظين أو عسر عليه النطق به. وقد كان

---

(١) المزهر ١/ ٤٠٢.

(٢) المزهر ١/ ٤٠٥: ٤٠٦:

بعـض الأذكياء فى الزمن السالف ألثغ فلم يحفظ عنه أنه نطق بحرف الراء؛ ولولا المترادفات كانت تعينه على قصده لما قدر على ذلك(١).

ومنها: التوسع فى سلوك طرق الفصاحة وأساليب البلاغة فى النظم والنثر(٢). واللغة التى تتنوع فيها طرق التعبير خير من اللغة التى تقف عند طريق واحد، لأن تعـدد طرق التعبير وأساليبه مما ينشط السامع؛ ويحرك عقله، ويثير اهتمامه؛ ومن ثـم كـان وجود الترادف فى لغتنا دليلاً على وفرة معانيها لأنه: "إذا كانت المعانى بنات الألفاظ كما تختبئ الأجنة فى بطون أمهاتها؛ فخير هذى الولود؛ ولن تجدها فى غير ما جاءنا عن العرب؛ ووقع إلينا من لغتهم. وأن حاجة الإفصاح والإبانة لتدعو إلـى التكثر مما يصور الفكر تصويراً من لفظ بارع يجرى به اللسان لغاية واحدة حتى يكون المعنى المقصود إليه كالمرآة تجلى مرة بعد أخرى فيرق ماؤها.

فإذا هى أصقل ما تكون وأصفى. وهذه حكمة وضع المترادفات"(٣).

وبهـذا يتبـين أن الاشـتراك والترادف من أهم وسائل تكثير المعنى للكلمة الواحدة وتعدد الكلمات لمعان متقاربة. فلا غرابة ولا عجب مما قيل من:

أ- أن الكلمـة الـواحدة فى اللغة الواحدة قد تعبر عن عدة معان وهو ما نسميه بالمشترك اللفظى؛ ولا نستطيع إنكاره وإهماله. وقد سبق بيانه.

ب- أن المعنى الواحد قد يعبر عنه بعدة كلمات مختلفة الأصوات، وهو ما يسمى بالترادف الذى نلحظه فى كل لغة ولا سيما اللغة العربية.

جـ- أن الأصوات والمعانى تخضع للتطور المستمر على توالى الأيام؛ فقد تتطور الأصـوات وتبقـى المعانى واحدة؛ كما قـد تتغير المعانى وتظل الأصوات على حالها(٤).

---

(١) المراد: واصل بن عطاء كما جاء فى فقه اللغة للأستاذ ناصف ص ٦٥.

(٢) المزهر ١/ ٤٠٦.

(٣) مقدمة الألفاظ المترادفة ص ٢، ٣.

(٤) من أسرار اللغة ص ١٢٨.

وواضح أن هذا الأمر الثالث غير مسلم به على الإطلاق إذ من العسير أن يتطور الصوت؛ وكيف يمكن ذلك؟

فهل يتصور أحد أن يتطور صوت الألف والباء مثلاً. وكيف!!

وكذا من العسير أن يتطور المعنى إذ كيف يتصور معنى (ضرب)؟ إن له عدة معان في اللغة يدور في فلكها ولا يمكن أن يكسر هذا الفلك ويخرج عنه؟!

وأما الاشتراك والترادف فلا نزاع في وجودهما لأنهما من وسائل سعة عطاء اللغة وغزارة معانيها.

٤- موقف حروف الإضافة من الترادف:

ربما يظن ظان أن حروف الإضافة لا تتعدد لمعنى واحد. والحق أن ذلك موجود بصورة واضحة وثابتة تلفت الذهن وتثير انتباهه، ولذا لا ينبغي قصره على الاسم والفعل وحدهما فذلك ضرب من المغالطة والمجازفة في حق الحروف على وجه العموم وحروف الإضافة على وجه الخصوص. ومن ثمَّ كان الأستاذ عباس حسن على حق حينما قال: "فلا غرابة في أن يؤدي الحرف عدة معان مختلفة وكلها حقيقي. ولا غرابة أيضاً في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد لأن هذا كثير في اللغة"[١].

وقد قمت بإحصاء تقريبي للمعاني التي تترادف عدة كلمات في الدلالة على أحدها. وها هو ذا:

١- ابتداء الغاية: من. إلى . على . عن. اللام.

٢- انتهاء الغاية: إلى . اللام. الباء. حتى . في . من.

٣- الظرفية: في . إلى . الباء. على . عن . اللام. من.

---

(١) النحو الوافي ٢/ ٤١٤.

٤- الاستعلاء: على. الباء. عن . فى . الكاف . اللام. من.

٥- التعليل: اللام. حتى . على . عن . فى . الكاف . كى. من.

٦- السببية: الباء. فى . وهذا بناء على الفرق بين السببية والتعليل.

٧- المصاحبة: إلى. الباء. على . فى . اللام.

٨- المجاوزة: عن. الباء. على . اللام. من.

٩- الاستعانة: الباء. عن . من.

١٠- الإلصاق: الباء. على. فى.

١١- البدل: الباء. عن. من.

١٢- التوكيد وهو معنى الأحرف التى يقال: إنها زائدة وهى: إلى . الباء. فى . الكاف. اللام. من.

١٣- التبعيض: من. الباء.

١٤- هناك حروف ترادف اسما وهو (عند) وهذه الحروف هى: إلى.عن.اللام.من.

وقد اعتمدت فى هذا الإحصاء على (المغنى) لابن هشام واكتفيت بذكر الكلمات دون التمثيل لأن ذلك ليس من مهمتنا فى هذا البحث. كما أننى ذكرتها على أنها من حروف الإضافة وذلك هو المشهور لدى دارسى النحو على ضوء قواعد النحاة؛ والحق أن من تلك الكلمات ما ليس من حروف الإضافة وذلك مثل (على وعن ومن التى بمعنى بعض والكاف) كما أشرنا إلى هذا من قبل. وكما سيأتى تحقيق القول فى (من).

وإذا أردت نصا من كلام ابن هشام فدونك ما ذكره فى معانى (فى) وهو: (السادس) مرادفة (إلى) نحو: ﴿ فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾ ٩ إبراهيم (السابع) مرادفة (من) كقول الشاعر:

وهل يعمن من كان أحدث عهده ثلاثين شهراً فى ثلاثة أحوال[١]

... إلى غير ذلك من سائر الحروف مما يثبت أن الترادف واضح جلى فيها. ولا أكـون مغالـياً إذا قلـت: إن هذه حقيقة نحوية جديدة اهتدى إليها علماء اللغة بالبحث فى آيات القرآن الكريم واستعمالاته المتنوعة لحروف كثيرة تشابهت معانيها ولـم تـتحد؛ وليس هذا بغريب على القرآن لأنه - بغير جدال - ذو أثر كبير فى وجـود الترادف فى اللغة؛ مما جعل الشيخ الباقورى يقول: "إن من أسباب الترادف والمشترك فى اللغة أمرين يتصلان بالقرآن:

(أحـدهما): اخـتلاط قـبائل العرب وأحيائهم بعضهم ببعض؛ وهم - إن كانوا قد اخـتلطوا فـى جاهليتهم فى حروبهم وحَجِّهم وأسواقهم - فقد كان هذا الاختـلاط فى الإسلام أقوى وأعظـم أثراً؛ وشتان مـا اجتماع عاجل لا يقوم إلا ليتخاذل واجتماع قوى الصلة بعيد المدى.

و **(ثانـيهما)**: تدوين ما وثق الرواة بصحته من لغات القبائل المختلفة من غير أن يعينوا لغة كل قبيلة إلا فى القليل النادر؛ لأنهم نظروا إلى هذه اللغات بمـرآة عامة هى اللغة العربية مما جعل الناظر فى كتب اللغة يخرج منها بأسماء كثيرة لمسمى واحد؛ وباسم واحد لمسميات كثيرة"[٢].

فـلا يبعد إذاً أن تكون قبيلة استعملت (من) الحرفية لابتداء الغاية؛ على حين استعملت قبيلة أخرى اللام لنفس المعنى؛ وباختلاط العرب قُبَيْل الإسلام عرفت هذه اللهجات؛ واتسعت بها طرق التعبير عن المعنى الواحد فلما نبئ محمد عليه السلام نزل عليه القرآن وفيه تلك اللهجات التى استخرج منها النحاة أولئك القواعد؛ بل إننا نـذهب إلـى أبعد من هذا وهو: أن القرآن قد استعمل (من) الحرفية لابتداء الغاية ولانتهائها فمن الأول قوله تعالى: ﴿ سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ ١ الإسراء ومن الثانى قوله تعالى:

---

(١) المغنى بحاشية الأمير ١/ ١٤٦.

(٢) أثر القرآن الكريم فى اللغة العربية ٧١: ٧٢.

﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ ٥٦ الأعراف ولعل هذا ما جعل الزمخشري يقول: "قرب منه وإليه"(١).

ومن البدهي أن الابتداء والانتهاء من الأضداد ومحال أن يكون ذلك من واضع واحد ففي المزهر: "إذا وقع الحرف على معنيين متضادتين فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما؛ ولكن أحد المعنيين لحي من العرب والمعنى الآخر لحي غيره ثم سمع بعضهم لغة بعض؛ فأخذ هؤلاء عن هؤلاء، وهؤلاء عن هؤلاء؛ قالوا: فـ (الجون) الأبيض في لغة حي من العرب؛ و (الجون) الأسود في لغة حي آخر"(٢).

وبهذا نزداد يقينا إلى يقين بأن لغة العرب ليست في حاجة إلى ما أثقل به العلماء كاهل دارسها ومدرسها من تضمين؛ وتعدية الفعل ولزومه، وإنابة حرف إضافة عن غيره. لأن: "الأمر في المشكلات الثلاث لا يتطلب في الغالب أكثر من الأخذ برأي الكوفيين ومن لف لفهم وملخصه: أن هذه لهجات ولغات أصيلة لم ينب فيها لفظ عن لفظ؛ ولم تتضمن كلمة معنى أخرى؛ ولم يحذف من الجملة ولم يقدر فيها شئ"(٣).

هذا: ومما يجمل بنا أن نذكره هنا لاقتضاء المقام إياه لأنه ذو علاقة وثيقة بالترادف وما يترتب عليه من تغيير لنوع الكلمة واختلاف بين معناها ومعنى ما هي مرادفة له. أقول: مما ينبغي ذكره نقطتان:

(النقطة الأولى) تبين لنا من الإحصاء السابق أن هناك حروفاً ترادف (عند) مثل اللام، ومن ، وإلى. ومن البدهي أن (عند) اسم من قبيل الظروف. فهل هذه الحروف أسماء؟

---

(١) الأساس ص ٧٥٣ ط الشعب. (٢) المزهر ١/ ٤٠١.

(٣) اللغة والنحو بين القديم والحديث هـ ٣ ص ١١٣: ١١٤.

يقول ابن هشام في معاني (إلى): "السابع: موافقة (عند) كقول أبي كبير الهذلي:

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره   أشهى إليّ من الرحيق السلسل

قال الدماميني في شرح المغني: "إن جعل (إلى) بمعنى (عند) يفضي إلى كونها اسماً وقد عرض ذلك في أسلوب استفهام ثم قال: "وجوابه: أن هذا الإطلاق مجازي؛ وذلك لأن بين (عند) و (إلى) إذا أريد بها معنى الحضور تعلقا باعتبار الدلالة على أصل المعنى؛ لكن دلالة (عند) عليه باعتبار نفسه؛ ودلالة (إلى) عليه بالنظر إلى غيرها وهو المجرور بها؛ فلما كان بينهما هذا التعلق قيل إن (إلى) بمعنى (عند) على طريق التجوز"[١].

وبأدنى التفاتة ذهنية يدرك القارئ أن الدماميني يدور في فلك غير صالح للدوران ألا وهو: أن معنى الحرف في غيره وأما معنى الاسم ففي نفسه. وقد أبطلنا ذلك إبطالاً يجعله لا رجعة له. وعليه: فلابد من التسليم بأن (إلى) التي ترادف (عند) تكون اسما؛ بل إننا قد حققنا أن (إلى) تكون اسماً على كل حال. فلا داعي إذاً إلى قول الدماميني (إنه إطلاق مجازي). فقد ذكر الصبان أن (إلى) تكون اسماً بمعنى: المنتهى[٢] ومثل (إلى) في هذا المقام (على) فهي ترادف (فوق) كما سبق ذكره عن سيبويه وتزيد قبولها (من) كما في قول الشاعر:

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها   تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

وهذا ما يجعلها عريقة في باب الاسم وهي من قبيل الظروف مثل (فوق). ولكن هناك من ينكر اسميتها وهو الشيخ عبد المتعال الصعيدي حيث قال: "المشهور في (على) أنها حرف فلا يصح إدخال (من) عليها؛ والعامة هي التي تدخلها (كذا) عليها الآن"[٣].

---

(١) شرح الدماميني على المغني ١/ ١٦٣.

(٢) حاشية الصبان على منهج السالك ٢/ ٢٣٣.

(٣) مع زعيم الأدب العربي في القرن العشرين ص ٦٥: ٦٦.

ولست أدرى من أين لهذا الشيخ المحقق ما زعمه من أن العامة هى التى تدخل (من) على (على) وكأنه بذلك لم يقرأ كتاب سيبويه فيطلع فيه على عدة نصوص تثبت أن (على) اسم بدليل دخول (من) عليها. وكأنه لم يقرأ ما جاء فى حاشية الصبان من أن ابن الطراوة والفارسى والشلوبين يرون أن (على) اسم دائماً معرب[١].

بل ذكر ابن السكيت أنها تكون فعلا لأن لامها ياء إذ يقال: عليت أعلى علاء.

وأما إذا كانت اللام واوا فلا تكون إلا فعلا نحو: علا يعلو علوا... [٢] .

وبهذا تثبت اسمية (من) التى ترادف (بعض) وسيأتى تفصيل القول فيه.

(النقطة الثانية) الفرق بين المترادفين فى المعنى:

اختلف العلماء في ذلك؛ فذهب ابن جنى وجماعة إلى أن المترادفات متحدة المعانى تماما؛ وحجتهم: أنه لو كان لكل لفظة معنى غير معنى الأخرى لما أمكن أن نعبر عن شئ بغير العبارة؛ وذلك أنا نقول فى (لا ريب فيه): لاشك فيه؛ فلو كان الريب غير الشك لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ؛ فلما عبر بهذا عن هذا علم أن المعنى واحد" [٣].

ولكن الراغب يرى أن بين الريب والشك فرقاً فقد صرح بـ: "أن الشك وقوف النفس بين شيئين متقابلين بحيث لا يترجح أحدهما على الآخر بأمارة ... والريب أن يتوهم فى الشئ أمر ما ثم ينكشف عما توهم فيه.

وقال الحوى: يقال: الشك لما استوى فيه الاعتقادان أو لم يستويا ولكن لم ينته أحدهما لدرجة الظهور الذى تبنى عليه الأمور؛ والريب لما لم يبلغ درجة اليقين

---

(١) حاشية الصبان على (منهج السالك) للأشمونى ٢/ ٢٣٣.

(٢) انظر إصلاح المنطق ص ١١٤.

(٣) المزهر ١/ ٤٠٤.

وإن ظهر نوع ظهور. ولذا حسن (لا ريب فيه) للإشارة إلى أنه لا يحصل فيه ريب فضلاً عن شك" (١).

ومن ثم ذهب ابن فارس إلى أن اللفظين لابد أن يكون بينهما فرق فى المعنى؛ ورد على ابن جنى حجته فقال: ونحن نقول: إن فى (قعد) معنى ليس فى (جلس) ألا ترى أنا نقول: قام ثم قعد؛ وأخذه المقيم المقعد؛ وقعدت المرأة عن الحيض... ثم نقول: كان مضطجعا فجلس فيكون القعود عن قيام؛ والجلوس عن حالة هى دون الجلوس لأن الجلس: المرتفع. والجلوس ارتفاع عما هو دونه؛ وعلى هذا يجرى الباب كله" (٢).

وقال الخطابى: "وأما قول القائل لصاحبه: اقعد واجلس فقد حكى لنا عن النضر بن شميل أنه دخل على المأمون عند مقدمه: مرو فمثل بين يديه وسلم فقال له المأمون: اجلس فقال يا أمير المؤمنين: ما أنا مضطجع فأجلس. قال: فكيف نقول: قال: قل: اقعد فأمر له بجائزة.

قلت – القائل الخطابى-: وبيان ما قاله النضر بن شميل: إنما يصح إذا اعتبرت إحدى الصنعتين بالأخرى عند المقابلة فنقول: القيام والقعود كما نقول: الحركة والسكون؛ ولا نسمعهم يقولون: القيام والجلوس؛ إنما يقال: قعد الرجل عن قيام، وجلس عن ضجعة واستلقاء ونحو ذلك" (٣).

ويهذا يثبت أنه لابد من وجود فرق بين الكلمتين ومن ثم رد ابن فارس على ابن جنى ومن معه قائلاً: "وأما قولهم: إن المعنيين لو اختلفا لما جاز أن يعبر عن الشيء بالشيء فإنا نقول: إنما عبر عنه من طريق المشاكلة؛ ولسنا نقول: إن

---

(١) حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوى ١/ ١٩٠. وانظر المفردات فى غريب القرآن ص ٢٠٥، ص ٢٦٥.

(٢) المزهر ١/ ٤٠٤. وانظر معجم مقاييس اللغة ١/٤٧٣؛ والصاحبى ص ١١٦.

(٣) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ص ٣١.

اللفظتين مختلفتان فيلزمنا ما قالوه؛ وإنما نقول: إن في كل واحدة منهما معنى ليس في الأخرى. انتهى كلام ابن فارس" (١).

فابن فارس لا ينكر الترادف مطلقاً، وإنما ينكر الترادف المطلق ومن ثم قال الأستاذ إبراهيم نجا: "وذهب فريق إلى إنكار وجود الترادف المطلق؛ فهو يرى: أن الألفـاظ التي تدل في ظاهرها على الترادف والتساوي لابد وأن يكون في كل منها مـن الـزيادة على الأصل ما ليس في الأخرى. محتجين بأن دلالة عدة ألفاظ على معنـى واحد دون زيادة فيها ضرب من العبث تترفع عنه هذه اللغة الحكيمة. ومن أنصاره ثعلب وابن فارس"(٢).

ويرى هذا المذهب الدكتور إبراهيم مدكـور حيث يقول: "إن الـترادف التام لا يكاد يوجد إذ اللفظان – وإن أديا معنى واحدا – يتفاوتان من بعض النواحي"(٣).

مما سبق يتضح لنا أن في هذه القضية رأيين: أحدهما لابن جني ومن وافقه؛ والآخر لثعلب وابن فارس ومن وافقهما.

وهـناك رأى ثالث ذكره الأستاذ: محمود ناصف وخلاصته: "أن المترادفات قـسمان: مـرتجلة وغيـر مرتجلة فالأولى: متحدة تماماً والأخرى: بينهما تفاوت. والذي أعتقده أن الألفاظ المترادفة إن كانت مرتجلة كالبُرّ والحنطة؛ والليث والأسد والهزبر؛ والعير والحمار؛ لم يوجد بينها أي فرق في المعنى. وإن كانت منقولة أو مـشتقة في الأصل كالصارم والحسام والمهند كانت مشتملة على شيء من التباين والـتخالف بحـسب مـا لمح عن النقل أو الاشتقاق ولكن هذا التباين قد ينسى في الاستعمال؛ ولا يلحظ شيء منه مطلقاً؛ فيصير من حيث دلالة الاسم على الذات فقط كأنه مرتجل"(٤).

---

(١) المزهر ١/ ٤٠٥. وانظر الصاحبي ١١٦.

(٢) فقه اللغة ٢/ ٥٩. وقوله (لابد وأن) الصواب حذف الواو.

(٣) في اللغة والأدب ص ٧٧ سلسلة اقرأ.

(٤) فقه اللغة ص: ٦٦.

والرد على هذا الرأى سهل ميسور لأن الكلمات التى يظن أنها مرتجلة نحو: أسد وكلب وحمار وجمل .. وعشرات غيرها - ومنها ما ذكرها الأستاذ ناصف - مـن أسـماء الحيوان هى كلمات ذات معنى يفهمه المتكلمون بها؛ ويطلقونه أحياناً إطـلاق الصفات عند المشابهة بين هذه الحيوانات وبين غيرها فى إحدى صفاتها. يقـال: أَسَّدَ الكلبَ للصيد: أغراه به؛ وأسد عليه: اجترأ ... وكذلك معنى الكلب من العـض أو القبض.. والحمار من لونه الأحمر ... والجمل من مادة الجمل بمعنى: الضخامة[١].

"واللغة التى ترجع الأسماء فيها إلى مصدر مفهوم من مصادرها تسبق اللغات التـى تتلقـى هذه الأسماء جامدة أو منقولة بغير معنى يؤديه لفظها الدال عليها فى أحاديث المتخاطبين بها"[٢].

وفى الارتجال إلغاء التفكير وعدم الدقة فى اختيار الألفاظ للمعانى "وقيام اللغة علـى القواعد الفكرية دليل لاشك فيه على سبق اللغة وتقدمها على لغات الارتجال الجزاف فى وضع الكلمات"[٣].

وبهذا كله يتأكد بما لا يتطرق إليه احتمال شك أو ريب أنه لابد من فرق بين الكلمات التى يظن بها أنها مترادفة بمعنى اتحاد مدلولاتها.

وممـا يجدر بنا ملاحظته فى هذا المقام أن أغلب ما ذكرناه آنفاً من نصوص إنمـا يدور حول الفعل كما فى (قام وقعد) و (جلس واضطجع) أو حول الاسم كما فـى (البـر والحـنطة) و (الليث والأسد) ... إلى غير ذلك. وكأنى بأصحاب هذه النصوص لا يرون وقوع الترادف بين حروف الإضافة. ومن ثم كان لابد من لفت

---

(١) انظر أشتات مجتمعات فى اللغة والأدب ص ١٧: ١٨.

(٢) الإنسان فى القرآن الكريم ص ١٧.

(٣) الإنسان فى القرآن الكريم ص ١٨٤.

ذهـن القارئ إلى أن القول بالترادف بين تلك الحروف مائل فى الأذهان لا يفارقها غير أننا لا ينبغى لنا أن نترك مقامنا هذا دون التنبيه إلى ما يلى:

حققنا فيما سبق أن (على) اسم. وعرفنا أن علماءنا قد قرروا أن (فى) ترادفها كما أن (علـى) ترادفها. فـ (فى) ترادف (على) فى الاستعلاء و (على) ترادف (فى) فى الظرفية.

فكـيف يكون موقفنا من هذا الترادف الذى يوجد بين كلمتين مختلفتى النوع؟ وقد سبق أن ذكرنا (عند) وما يرادفها من حروف الإضافة مثل اللام..

وتوضيح ذلك على النحو الآتى:

يقـول الله تعـالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ ٧٠ الإسراء ففى هذه الآية يقول علماؤنا: إن (فى) ترادف (على) فهل هذا صواب؟ الحـق أنـنا لا نرى ذلك إذ لابد من فرق بين استعمال (على) واستعمال (فى) هنا والمقـام إنمـا هـو لـــ (فى) قال يحيى بن حمزة: "إنما أعرض عن ذكر حرف الاستعلاء وهو (على) وعدل عنه إلى حرف الوعاء (فى) مع أن الظاهر هو العلو علـى الأرض والفلـك: إعلانـاً بـأن حرف الوعاء أقعد وأمكن ههنا من حرف الاسـتعلاء لأن (علـى) تشعر بالاستعلاء لاغير من غير تمكن واستقرار؛ و (فى) تشعر ههنا بالاستقرار والتمكن؛ ومن حق ما يكون مستقراً فيه متمكنا منه أن يكون مـستعلياً عليه. فلما كانت (فى) تؤذن بالمعنيين جميعاً آثرها وعدل إليها وأعرض عن (على) دلالة على المبالغة التى ذكرناها"(١).

ومثل هذا يقال فى قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ ٧١طه. دون حاجـة إلى دعوى الترادف أو المجاز أو غير ذلك. لأن هذه الدعوى ينقصها

(١) الطراز ٢/ ٥٥: ٥٦.

الدليل وينقضها استعمال القرآن الجليل. ومن هنا فنحن نؤيد قول الأستاذ عباس حسن: "والحق أنه لا سبيل للحكم على معنى من معاني المشترك اللفظى بأنه مجازى؛ أو أن فى عامله تضميناً لأن هذا يقتضينا أن نعرف المعنى الأصلى الذى وضع له اللفظ أولا واستعمل فيه ثم انتقل منه بعد ذلك إلى غيره من طريق المجاز أو التضمين. أى لابد من معرفة أقدم المعنيين فى الاستعلاء ليكون هذا الأقدم هو الأصل. والمتأخر عنه هو الحادث مجازاً أو تضميناً. وهذا الأمر لم يتحقق هذا اليوم في أكثر المعاني التي يؤديها كل حرف من حروف الجر.

وهى معان مرددة فى أفصح الكلام العربى قرآنا وغير قرآن.

وقد رأى أحد المستشرقين ضرورة وضع معجم خاص يوضح فيه أقدمية الكلمات وتاريخ ميلادها وتَجَرَّدَ لهذه المهمة ولكن المنية عاجلته فى أول مراحل العمل"[١].

وما دام الأمر كذلك فلا داعى للضرب فى واد عميق تضل فيه الأفهام وتزل به الأقلام.

متعلَّق حروف الإضافة:

١- **معنى التعلق**: قد قرر علماء النحو منذ زمان سحيق أن حرف الإضافة لابد له من (متعلَّق) يرتبط به إما ملفوظاً نحو: كتبت بالقلم؛ ومررت بزيد. وإما ملحوظاً نحو: محمد فى المسجد، والحمد لله. ومثل حرف الإضافة فى ذلك الظرف نحو: على عندك. والكتاب أمامك. فإذا كان مذكوراً: ارتبط الحرف به وسمى الظرف لغوا. وإن كان ملحوظا ارتبط الحرف بالمحذوف الذى قدره النحاة بـ (مستقر) أو (استقر) أو نحو ذلك. وسمى الظرف مستقرا. لأنه لما حذف ما يرتبط به انتقل الضمير منه إلى الظرف واستقر فيه. وفى ذلك يقول

---

(١) النحو الوافى ٢/ ٤١٤.

الشيخ خالد: "والمراد بالتعليق العمل فى محل الجار والمجرور نصباً أو رفعاً. مثال تعلق الجار والمجرور بالفعل نحو: مررت بزيد فالجار والمجرور فى محل نصب بـ (مررت) ومثال تعلق الجار والمجرور بما فيه معنى الفعل نحو: زيد ممرور به؛ فالجار والمجرور فى محل رفع على النيابة عن الفاعل"(١).

قال الأنبابى: "فعلم أن جعل الجار متعلقاً أيضا ليس مبنياً على خصوص القول بأن المحل لمجموع الحرف ومدخوله كما قد يتوهم"(٢).

وبهذا يتضح أن لكل (جار ومجرور) ومثله (الظرف) تعلقا بالعامل. وأن ما يقال عنه إنه مجرور إنما هو فى الحقيقة منصوب أو مرفوع. وأما الحرف فما هو إلا قنطرة يعبرها العامل من قبله إلى معموله من بعده. وهذا ما عبر عنه العلماء بقولهم: حرف الإضافة المتعدية أي يجعل العامل قبله متعديا إلى الاسم بعده. وقد وضح ذلك ابن جنى حيث قال:

"باب فى التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين"

هذا فى كلام العرب كثير فاش؛ والقياس له قابل مسوغ. فمن ذلك قولهم: مررت بزيد أو ما كان نحوه مما يلحق من حروف الجر معوّنة لتعدّى الفعل. فمن وجه يعتقد فى الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت معدية وموصلة له؛ كما أن همزة النقل فى (أفعلت) وتكرير العين فى (فعلت) يأتيان لنقل الفعل وتعديته نحو: قام وأقمته وقومته. فلما كان حرف الجر الموصل لفعل معاقباً لأحد شيئين كل واحد منهما مصوغ فى نفس المثال جرى مجراهما فى كونه جزءا من الفعل أو كالجزء منه. فهذا وجه اعتداده كبعض الفعل.

---

(١) شرح الإعراب عن قواعد الإعراب ورقة ١٢ الجهة اليسرى.

(٢) تقرير الأنبابى ص ٢.

وأمـا وجـه اعتداده كجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جره فى موضع نصب؛ وهذا يقضى له بكونه جزءا مما بعده أو كالجزء منه؛ ألا تراك تعطف على مجمـوعهما بالنـصب كما تعطف على الجزء الواحد فى نحو قولك: ضربت زيداً وعمـراً؛ وذلـك قولك: مررت بزيد وعمراً؛ ورغبت فيك وجعفرا؛ ونظرت إليك وسـعيدا. أفـلا تـرى إلى حرف الجر الموصل للفعل كيف قدر تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين"(١).

وقـد يـبذه القـارئ من نص ابن جنى هذا بارقة من دقة وجمال فى تحليل التـراكيب المشتملة على حروف الإضافة. فتلهيه هذه البارقة ويخدعه ذلك الجمال عمـا يـستخفى عنه. ألا وهو: أن نتيجة ذلك النص التى لابد منها هى الحكم على حـرف الإضافة بالإذابة فى غيره لأنه إما جزء من الفعل قبله أو من الاسم بعده. فكأنه حرف مبنى لا حرف معنى.

ولا يذهـبن بك الظن إلى أن ابن جنى هو مبتدع ذلك ومخترعه بل قصارى أمـره أنه استوعب كلام غيره وأمعن النظر فيه فحلله تحليلاً بارعاً رائعاً. فإننا قد قـرأنا سـيبويه فوجدنا فيه كلاماً من قول الخليل ونصه: "وإذا قلت: مررت بزيد وعمرا مررت به نصبت وكان الوجه.

لأنك بدأت بالفعل ولم تبتدئ اسما تبنيه عليه. ولكنك قلت: فعلت ثم بنيت عليه المفعول وإن كان الفعل لا يصل إليه إلا بحروف الإضافة فكأنك قلت: مررت زيدا؛ ولـولا أنـه كذلك ما كان وجه الكلام: زيدا مررت به؛ وقمت وعمرا مررت به؛ ونحـو ذلك قولك: خشنت بصدره فالصدر فى موضع نصب؛ وقد عملت الباء ... والموضع نصب وفى معنى النصب؛ وهذا قول الخليل"(٢).

---

(١) الخصائص ١/٣٤١: ٣٤٢. وانظر شرح المفصل ٧/ ١٥

(٢) الكتاب ١/٢٩ ط هارون.

فابن جني ما هو إلا موضح وشارح لقول الخليل الذى ذكره سيبويه فى كتابه. ولا أدل على ذلك من أن نتيجة كل منهما واحدة وهى الحكم بأن حرف الإضافة لا محالــة ذائــب فى الفعل أو الاسم. ومقتضى ذلك بطلان ما زعموه من أن حروف الإضافة منها: الأصلى وهو الذى يؤدى معنى جديدا فى الجملة ويوصل بين معنى عاملــه والاســم المجرور به نحو: مررت بزيد. ومنها: الزائد وهو: الذى لا يفيد معنى جديدا نحو: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ ٧٩ النساء ومنها: الشبيه بالزائد وهو: مــا يفيد معنى جديداً ولكنه لا يستخدم وسيلة للربط بين عامل عاجز ناقص المعنى واسم آخر يتمم معناه مثل: رب ولعل[١].

هــذا ما نشره العلماء من بعد سيبويه وقرره الخلف عن السلف بدقة وإحكام حتى صار مفهومه من البدهيات فلا جدال فيها ولا خصام.

والحــق أنــنا لو أخذنا بما تتواضع عليه العقول المفكرة والقلوب المستنيرة لقــررنا أن كلامهم من لدن الخليل وسيبويه حتى يومنا هذا ليس له إلا مفهوم واحد وهــو: أن حــروف الإضافة كلها زوائد ما دام الفعل من قبلها مؤثرا فى الاسم من بعــدها وناهــيك بما يترتب على ذلك من دعوى زائفة يعترف أصحابها بأن آلاف الكلمــات زائــدة فــى لغتنا وخاصة: أساليب القرآن الكريم. وكفى بذلك ظلماً للغة الإيجــاز وقــرآن الإعجــاز. هــذه واحدة، وأخرى أقوى منها تتعلق بقول سيبويه (مــررت بــزيد وعمرا ممرت به) فإن هذا الأسلوب غريب على جسم لغتنا البالغ الدقــة والإحكــام لأن فــى قولــنا (مــررت بزيد وعمرو) غنية عنه مع الإيجاز والوضوح. وأما قوله (زيدا مررت به) فــ (زيدا) منصوب بفعل مضمر من معنى (مر) أى جاوزت زيدا مررت به. كما فى قوله تعالى: ﴿ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا ﴾ الإنسان ٣١ قال الزمخشرى: "ونصب (الظالمين) بفعل يفسره (أعد) نحو: أوعد وكافأ الظالمين"[٢].

---

(١) انظر المغنى بحاشية الأمير ٢/ ٧٩ والنحو الوافى ٢/ ٣٤٠: ٣٥٢.

(٢) الكشاف ٤/ ٥٤١.

ولا يخفى أن تقدير: (جاوز) فى المثال و (أوعد) فى الآية ليس إلا توضيحاً للمعنى وليس معناه أن (جاوز) معناه معنى (مر) ولا أن (أوعد) معناه معنى (أعد) فشتان بين هذا وذلك بدليل انه لا يجوز لنا التعبير بهما مكان (مر) و (أعد) فالمرور يلاصق (زيدا) والمجاوزة مباعدة بينه وبين غيره. و أن الإعداد غير الإيعاد. كما فى قوله تعالى: ﴿ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾١٣٣ آل عمران وقوله تعالى: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ ٢٤ البقرة.

وكما فى قوله تعالى: ﴿ هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ‐ ٱصْلَوْهَا ٱلْيَوْمَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ ٦٣: ٦٤ يس وقوله: ﴿ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾٣٠ فصلت. ومثله قوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ ٣٥ الرعد، ١٥ محمد.

٢- معنى التعدية:

هذا: وتبقى كلمة حول قول العلماء: حروف الجر للتعدية. فهذه قاعدة مشهورة بغير مسوغ للشهرة الحقة ذلك أن قائليها لم يفقهوا معنى التعدية فى (أفعل) و (فعل) حق فقهها. وحسبنا فى تقرير معناها الصحيح قول الرضى: "التعدية: أن يجعل ما كان فاعلا للازم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان فمعنى: أذهبت زيدا جعلت زيدا ذاهبا فـ (زيدا) مفعول لمعنى الجعل الذى استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان فى : ذهب زيد"[١].

ومثل ذلك يقال: فرّحت البائس أى جعلته فرحا. فيكون هو فاعل الفرح.

---

(١) شرح الشافية ١/ ٨٦.

فهل هذا المعنى موجود فى (مررت بمحمد) أو فى (مر على بخالد) هل الباء تجعل (محمد) و (خالد) فاعلين للمرور؟ كلا إذ الفاعل هو المتكلم فى الأول و (على) فى الثانى بدليل تفسيره بقولنا: جاوزت محمداً. فهو ليس فاعلا لشئ وإنما التصق به المرور. فليس معنى (جاوزت محمدا) مثل معنى: مررت بمحمد. وهذا لا يحتاج إلى بيان.

٣- وجه احتياج حرف الإضافة إلى: متعلَّق:

سبقت الإشارة إلى أن النحاة قسموا الظرف والجار والمجرور إلى قسمين أحدهما: الظرف اللغو والآخر: الظرف المستقر بفتح القاف. فاللغو: ما ذكر عامله ولا يكون إلا خاصاً؛ والمستقر ما حذف عامله عاما كان ولا يكون إلا واجب الحذف أو خاصاً وهو إما واجب الحذف نحو: يوم الجمعة صمت فيه أو جائزه نحو: زيد على الفرس أى: راكب .. وإنما سمى اللغو لغوا لخلوه من الضمير فى المتعلق؛ والمستقر مستقرا أى مستقرا فيه لاستقرار الضمير فيه[(١)].

وبذلك يتضح أن بحثنا هنا يدور حول مثل (محمد فى المسجد) ومثل (فى الدار خالد). وغيرهما من الأساليب التى لم يذكر فيها ما سماه النحاة (متعلقا) بفتح اللام. وإنما ذكرنا الأسلوبين السابقين لأن ظاهر كلام سيبويه يوحى بأن بينهما فرقا فهو يقول:

" إذا أردت الإلغاء فكلما أخرت الذى تلغيه كان أحسن؛ وإذا أردت أن يكون مستقرا تكتفى به فكلما قدمته كان أحسن؛ لأنه إن كان عاملا فى شئ قدمته كما تقدم (أظن وأحسب) وإذا ألغيت أخرته كما تؤخرهما لأنهما ليسا يعملان شيئاً"[(٢)].

فقد يفهم من هذا أن (فى المسجد) فى المثال الأول من قبيل (المستقر) لاستقرار الضمير فيه. وأن (فى الدار) من المثال الثانى رافع لـ (خالد) فلا يكون

---

(١) حاشية الصبان ١/ ٢٠٩: ٢١٠.

(٢) الكتاب ١/ ٥٦ ت هارون.

مستقرا. ولعل هذا ما جعل ابن يعيش يقول: "سيبويه يسمى الظرف الواقع خبراً مستقرا لأنه يقدر بـ (استقر) وإن لم يكن خبرا سماه لغوا"(١).

ومقتضى هذا أن مثل (محمد فى المسجد) لابد من تقدير (استقرار) فيه. وهذا هو ما حاولنا تحقيق استغناء الأسلوب عنه؛ وبيان ذلك:

يقول الإمام الرازى: "**قولنا**: زيد فى الدار أو فى المسجد كلام تام دون الحاجة إلى متعلق كما يزعم النحاة فـ (زيد) مبتدأ؛ والخبر هو ما دل عليه قولنا (فى) إلا أن المفهوم من معنى الظرفية قد يكون (فى الدار) أو (فى المسجد) فأضيفت هذه الظرفية إلى (الدار) لتتميز هذه الظرفية عن سائر أنواعها.

فإن قالوا: هذا الكلام إنما أفاد لأن التقدير: زيد استقر فى الدار؛ وزيد مستقر فى الدار.

فنقول: هذا باطل لأن قولنا (استقر) معناه: حصل فى الاستقرار فكان قولنا (فيه) يفيد حصولا آخر وهو: أنه حصل فيه ذلك الاستقرار وذلك يقضى إلى التسلسل وهو محال.

فثبت أن قولنا (زيد فى الدار) كلام تام ولا يمكن تعليقه بفعل مقدر مضمر"(٢).

وربما يفهم من كلام الرازى أن (فى) تختص من بين سائر حروف الإضافة بالدلالة على الاستقرار؛ والحق غير ذلك فقد قال ابن هشام: "والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة فى موضع الخبر تدل على الاستقرار"(٣).

ولذا قال ابن مضاء: "محمد فى المسجد: لاشك أن هذا كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة وتلك النسبة دلت عليها (فى) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك"(٤).

وهذا مذهب الكوفيين فهم الذين يرون استغناء الجار والمجرور عن (متعلق) (٥).

---

(١) الكتاب ١/٥٥.

(٢) تفسير الفاتحة ص ٣٩.

(٣) المغنى بحاشية الأمير ٢/ ٧٩.

(٤) الرد على النحاة ص ٩٩.

(٥) انظر شرح الكافية ١/ ٩٢: ٩٣.

بــل يرى بعض الباحثين أن الفراء هو أول من نادى بإلغاء نظرية (المتعلق) بالنسبة للظرف والجار والمجرور وإعطائهما نفس الوظيفة التى للمتعلق"(١).

وهذا غير مسلم لذلك الباحث ففى إعراب القرآن المنسوب للزجاج: "والمعلوم مــن قــول سـيبويه والأخفش وغيرهما أنهم إذا قالوا: زيد فى الدار فالضمير فى الظرف لا فى الفعل المحذوف لأن ذلك مطرح مختزل ... والدليل على ذلك امتناع تقـديم الحــال علـيه فــى قــولك: زيد قائم فى الدار لأن العامل – يعنى: الجار والمجرور – غير متصـرف وهــو الظــرف دون الفعل، ولا عبرة بالفعل، لأنه لا يجوز: قائماً فى الدار زيد كما يجوز: قائماً استقر زيد؛ فعلم أنه لا عبرة بالفعل. ولأنــه قــال: ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾ ٢٢ المائــدة و﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ ٢٦ النازعات و﴿ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ ٦٢ النحل فأدخل (إن) على الظرف وهى لا تلى الفعل فثبت أنه لا عبرة بالفعل"(٢).

وبهذا يتضح أن سيبويه والأخفش هما واضعا بذرة هذا الرأى وما الفراء إلا تابــع لهما. فلا داعى لزعم من زعم أنه أول من نادى بذلك بل لا داعى إلى نسبته للكوفيين.

وممــا يــزيد توثيق هذا الرأى ونسبته إلى البصريين أن ابن السراج كان لا يــرى ما يراه الجمهور من أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً أو حالا أو نعتا متعلقان بمحذوف تقديره: مستقر أو استقر. إذ كان يذهب إلى أنهما قسم مستقل بنفسه يقابل الجملتين الاسمية والفعلية"(٣).

ولعله يعنى أنه شبه الجملة.

---

(١) الفراء ومذهبه فى اللغة والنحو ص ٤٢٥.

(٢) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ص ٥١٥.

(٣) الهمع ١/ ٩٩ وانظر المدارس النحوية ص ١٤٣.

وأيـضا ذهب الفارسي وابن جنى إلى أن الظرف – فى نحو: محمد عندك – هـو الخبـر حقيقة وأن العامل صار نسياً منسياً – يعنى المتعلق – .. ومن ثم قال السيوطى: "والأكثرون .. على أن الحكم للظرف حقيقة"[١].

ولهذا كله قال الرودانى فى قول الشاعر:

فإن يك جثمانى بأرض سواكمُ . فإن فؤادى عندك الدهر أجمع

هـذا دلـيل علـى ضعف أن الخبر المتعلّق أو منعه؛ ودليل على ترجيح أنه الظـرف لأن الـضمير إنما يستكن فى الخـبر أ هـ قال الصبان: فاحفظ ذلك فقد غفل عنه"[٢].

هذا: وربما يقال: إنه من المقرر أن الخبر عين المبتدأ فى الماصدق غيره فى المفهوم نحو: محمد قائم. فهل يتحقق ذلك فى (محمد عندك أو فى المسجد)؟

والجـواب: نعم لأن الظرف والجار والمجرور قد تحملا ضميرا كما تحمله (قائم) وهذا الضمير هو العلاقة الرابطة للخبر بالمبتدأ. وعليه يستقيم القول باستغناء الظرف والجار والمجرور عن (متعلق).

غيـر أنى أقول: إن قول النحاة بأن الأصل فى (محمد عندك) هو: استقر ثم حـذف وانتقل الضمير إلى الظرف وصار نسياً منسيا. هذا القول فى رأيى ضرب مـن التخمين والافتراض الذى لا يستساغ القول به في لغتنا العربية. وكم قلنا: إن الافتراض سبيل الافتراء.

وهنا فرية ليس فيها مرية إذ من الذى أخبر النحاة بما زعموه أصلا ثم حكموا بإعدامـه وبقـاء ضـميره ثم نقله إلى الظرف؟ أليس هذا مجازفة بالقول ومجانبة للصواب!!!

---

(١) الهمع ١/ ٩٩.

(٢) حاشية الصبان على منهج السالك للأشمونى ١/ ٢١٠.

وفضلا عن ذلك فإن أرى ضروبا من التعقيد قد فرضت على لغتنا العربية التى أهم مميزاتها السهولة واليسر والسلامة والوضوح والبيان. وحسبنا ما يلى:

١- قال ابن مالك:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

لاشك أنه يعنى بقوله (أخبزوا): العرب لأنه يدرس لغتهم. فمن أين له هذا الحكم عليهم بأنهم قد نووا معنى كائن أو استقر؟!

هذه واحدة؛ وأخرى أقوى منها احتجاجا ودليلا ألا وهى: التعقيد الذى ترتب على قوله فقد قيل: "كائن: المقدر من (كان) التامة لا الناقصة وإلا كان الظرف أو الجار والمجرور فى موضع الخبر لها - أى كان: الناقصة - فيقدر له متعلق آخر.. وهكذا إلى مالا نهاية. نقله الشُّمنِّى عن السعد.

٢- قالوا: إن الأصل تقدير المتعلَّق مقدما على الظرف والجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولاتها. وقد يعرض ما يقتضى تقديره مؤخرا نحو: إن فى الدار زيدا؛ لأن (إن) لا يليها مرفوعها ونحو: فى الدار زيد على تقديره فعلا لأن الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدأ. أما على تقديره وصفا فيستوى الوجهان.

٣- قالوا: إذا كان المعنى على الحال قدر الاسم أو المضارع؛ وإذا كان على الاستقبال قدر المضارع. وإذا كان على المضى قدر الماضى؛ فإن جهل المعنى قدر الوصف لأنه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة فى الحال.

ولم يرق هذا الدمامينى لما يتضح فيه من الافتراضات المقيتة ولذا قال: "كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر فى الحال؟ ثم أجاب قائلا؟ فالمخرج من العهدة ألا يقدم

علـــى تقدير شئ معين بل يردد الأمر ويقال: إن أريد الماضى قدر كذا؛ وإن أريد الحال قدر كذا؛ وإن أريد المستقبل قدر كذا"(١).

أرأيت هذا الإرهاق الذى لا يطاق؟! كيف نستسيغه فى لغة القرآن الكريم. مما جعل الأستاذ عباس حسن يقول: "وهل بعد ذلك تصيد وإضاعة وقت وبذل جهد فيما لا نفع وراءه؟ وهل كان العربى الأصيل يعلم شيئاً عن هذه المحاورات والمحاولات أو يقـــدرها أو يـــدخل فى حسابه وهـــو يتكلم بسليقته وبمقتضى فطـــرته قليلاً أو كثيرا منها"(٢)

ومما جعل ابن مضاء قبله يثور على ذلك كله ويعزوه إلى نظرية العامل التى رماها بأنهـــا هى التـــى: عقدت النحو وأكثـــرت فيه التقديرات والمبـــاحث التـــى لا طائل تحتها(٣).

ولكن هذه النظرية بزيئة من ذلك كله لأن تدخل النحاة فى اللغة هو الذى أفسد صـــالحها؛ وطمـــس واضحها؛ وصعب سهلها؛ وعسر يسرها، ومما يثبت ذلك أننا وجـــدنا الـــذين يحرصـــون على جمال اللغة ويحافظون على كمالها يتناولونها فى دراستهم بما يليق بها من رفعة شأن، وجلال قدر بل يهابون أن يصيبوا بنيتها بأى أذى ولو يدق على الأفهام إدراكه آخذين فى اعتبارهم دائماً أنها لغة الفطرة السليمة؛ والفكرة المستقيمة؛ وتلك مثالية لا توجد فى غيرها. وفى ذلك يقول الدكتور عثمان أمـــين: "ولإيضاح مثالية اللغـــة العربية أقـــول: إن لغتنا فى طبيعة بنيتها وتركيبها لا تحـــتـــاج الجمـــل الخبرية فيها إلى أن تثبت ما يسمى فى اللغة العربية (فعـــل الكينونة) (to be) فنحن نقول على سبيل الإخبار: كل إنسان فانٍ دون حاجة إلى أن

---

(١) حاشـــية الصبان على منهج السالك للأشمونى ١/ ٢١٠، ٢١١. وانظر كليات أبى البقاء ص ٣٣٨ والباب الثالث من المغنى.

(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ٢٠٠.

(٣) المدارس النحوية ص ٣٠٥

نقول: كل إنسان يكون فانيا؛ أو كل إنسان يوجد فانيا؛ أو كل إنسان كائن فانياً، كما يقولون فى الانجليزية (all man are mortal) (١).

وفـى دائرة المعارف الإسلامية: "أما المميز الخاص للجملة الاسمية فهو: أن العلاقة بين المبتدأ والخبر من العلاقات العقلية التى لا يعبر عنها بفعل خاص". (٢) وهو ما يسمى رابطه(٣).

فهل قولنا: محمد أمامك، وخالد فى المنزل، وبكر غنى؛ وعادل وفى.

إلا جمـل اسمية يربط بين جزأى كل منها علاقة فكرية لا تحتاج إلى التعبير عـنها بلفـظ علـى أية كيفية لان ما يدركه العقل؛ وما يسكن فى الفكر؛ ويضمره الحس، وتشعر به النفس فى أشد الاستغناء عما ينطق به اللسان أو يخطه القلم.

ومـن هنا يحق للأستاذ الزيات أن يقرر أنه: "لا بأس فى أن نحذف الغث من التقديـرات والتعلـيلات؛ ولكن البأس كله فى أن نجرد علوم العربية من خصائص القـوة والخـصوية والبـراعة؛ فتصبح أشبه بالهيكل العظمى فيه الخفة والبساطة والشكل وليس فيه العصب والعضل والروح"(٤).

ثـم يقـرر أنه: "قد عفا الزمان الذى كان فيه من قواعد النحو: لولا الحذف والتقدير لفهم النحو الحمير"(٥).

تعقـيب:

١- قبل أن يمسك القلم عن كتابة السطر استجابة لامتناع العقل عن إمداده بالفكر نود أن ننبه إلى حقيقة ضلت عنها أفهام النحاة غالبا فى مقامنا هذا. ألا وهى: منزلة لفظ الظرف أو الحرف من الجملة؟ هل هو مرتبط بلفظ المبتدأ أو بلفظ المضاف إليه؟

---

(١) فلسفة اللغة العربية ص ٢، ٣.
(٢) المجلد الأول ص ١٣٣.
(٣) فلسفة اللغة ص ٥.
(٤) وحى الرسالة ٣/ ٢١٢.
(٥) انظر كتاب (فى أصول الأدب) للزيات فصل (آفة اللغة هذا النحو) ص ١٦١: ١٦٦.

ولتوضيح الجواب أقول: لو قلنا: الكتاب لـــ .. دون أن نقول: لك أو للطالب. ولـــو قلنا: محمد فيَ ... دون أن نقول: فى الكلية. ولو قلنا: الضيف عند .. دون أن نقول: عند الكريم.

ولـــو قلـــنا: الله مع ... دون أن نقول: مع المظلوم ... إلى غير ذلك. هل لو فعلنا ذلك كان صواباً بحيث يسكت عنده المتكلم ويفهمه السامع؟ كلا. إذا فلفظ الظـــرف أو الحرف إنما يحتاج إلى لفظ يأتى من بعده حتى يتم المعنى الذى يدركه العقل دون احتياجه إلى تقدير. فالتقدير حينئذ تكدير.

٢- **قد سلف ذكر أمثلة تحتاج إلى إعادة نظر وهى:**

(أ) زيـــد قائما فى الدار. قال النحاة إن هذا غير جائز لأن الحال لا تتقدم علـــى الظرف. ومعنى هـــذا أن (قائماً) حـــال من الضمير المستقـــر فـــي (فى الدار).

والصواب غير ذلك فالحال من (زيد) ولا تقديم ولا تأخير والمعنى أن زيدا حالة قيامه فى الدار. ولنا فى سيبويه القدوة الحسنة لأنه هو الذى أثبت هذا.

(ب) قـــوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾ ٢٢ المائدة وقوله: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ ﴾ ٢٦ النازعات وقوله: ﴿ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ ٦٢ النحل دخلت (إن) هنا على الجار والمجـــرور. ومثل ذلك دخولها على الظرف نحو قـــوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالاً وَجَحِيمًا ﴾ ١٢ المـــزمل. بـــل إنهـــا دخلت على الجار والمجـــرور ومن بعدها الظرف كما فى قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّ لِى عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾ ٥٠ فصلت. والمشهور أن الظرف

والجـــار والمجـــرور مقدم على ما بعده فهو الخبر وما بعده اسم (إن). والصواب أن (إن) فى هذه الأساليب ناصبة للمبتدأ أو الخبر والمبتدأ هو الظـــرف أو الجار والمجرور والخبر ما بعده. إذ أصل هذه الأساليب. فـــيها قوم جبارون،فى ذلك عبرة لمن يخشى. لهم الحسنى. لدينا أنكال وجحـــيم. لـــى عـــنده الحـــسنى. فدخلت (ان) على الظرف أو الجار والمجـــرور فكان منصوبا وهو فى مقام المبتدأ. ثم.نصب الخبر. لأن الظرف قد رفعه قبل دخول (إن).

فكانـــت جملـــة ظـــرفية فلمـــا دخلت عليها (إن) نصبت ما كان فاعلا مـــرفوعا. مع أن الظرف أو الجار منصوب بها. والمعنى يقتضى أن يكـــون نـــسق هذه الأساليب كما هو بدون دعوى التقديم والتأخير فهى دعوى باطلة لأنها خلاف الأصل.

والـــصواب أن يقـــال: ذُكـِـرَ الظـــرفُ أولا لأن مقام الأسلوب ومعناه يقتضيان ذلك.

ولا غـــرابة فـــى نصب الظرف والجار والمجرور بـــ (إن) إذ قد قرر العلماء أنهما ينصبان بالفعل كما فى: مررت بزيد. وجلست عندك. فلا غرابة أن تكون (إن) ناصبة لهما.

الفصل الرابع

مقـــدرات القـــرآن

ثـــبت لنا فيما مضى أن متعلق الجار والمجرور لم تعد لنا إليه حاجة بعد أن تبـــين تمام المعنى بدونه؛ وإنما بحثنا أمر هذا المتعلق لأن موضوع بحثنا: معاني (مـــن) واستعمالها في القرآن وهي تكون من حروف الإضافة إذا كان معناها ابتداء الغايـــة فربما يُظَنُّ أنها - حينئذ - تحتاج إلى ذلك المتعلِّق؛ وعلى هذا يلزم تقديره في القرآن مع أن المعنى ليس في حاجة إليه بل هو في أشد الاستغناء عنه. ومن ثم كـــان لزاما علينا أن نبحث ما سماه علماء اللغة والنحو (مقدرات القرآن). فقد كثر حولها الجدل؛ وتباينت الاتجاهات؛ بل ثارت الخصومات. فلابد - إذاً - من الوقوف على تلك الآراء والاتجاهات لأنها تمس جانباً خطيراً ألا وهـــو: جانب الإعجاز في القرآن..

١- ذكر ابن مضـاء في كتابه (الرد على النحاة) أن المحذوفات في الصناعة النحوية ثلاثة أقسام:

(القـــسم الأول): محذوف لا يتم الكلام إلا به، وحذف لعلم المخاطب به دون ذكـــر لفظـــه كقولك لمن رأيته يعطي الناس: زيدا أي أعط زيدا؛ فتحذفه وهو مراد وإن أظهـــرته تم الكلام به؛ ومنه قوله تعالى: ﴿ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ خَيْرًا ﴾ ٣٠ النحل.

والمحذوفات في كتـــاب الله لعلم المخاطبين بها كثيرة جـــدا وهي إذا ظهرت تم الكلام بها؛ وحذفها أوجز وأبلغ.

(القسم الثاني): هو ما فيه المحذوف الذي يتم الكلام دونه وإن ظهر كان عيبا.

وأغلب الظن-إن لم يكن أقوى اليقين-أن ابن مضاء يعنى بذلك (متعلّق) الظرف والجار والمجرور؛ فقد علمنا أن المعنى المراد بالأسلوب تام بدونه؛ كما اتضح لنا أن ذكره مخل بتنسيق الجملة لما يترتب عليه من اختلاط القرآن المعجز بألفاظ البشر دون حاجة إليها.

(القسم الثالث): وهو المضمر الذى إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره كقولك: يا عبد الله ... وهذه المضمرات التى لا يجوز إظهارها لا تخلو من أن تكون معدومة فى اللفظ موجودة معانيها فى نفس القائل؛ أو تكون معدومة فى النفس كما أن الألفاظ الدالة عليها معدومة فى اللفظ- فادعاء تقديره فى اللفظ لا حاجة إليه لأن ادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل عليه خطأ بيِّن ... وطرد ذلك فى كتاب الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وادعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل .. حرام على من تبين له ذلك ... والدليل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزاد فى القرآن لفظ غير المجمع على إثباته. وزيادة المعنى كزيادة اللفظ؛ بل هى أحرى لأن المعانى هى المقصودة والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها"(١).

وبالتأمل فى معانى ما ذكره ابن مضاء ندرك أنه لا يرى جواز حذف شيء فى القرآن وإضماره إلا فى القسم الأول لأن المعنى يدركه العقل بدون لفظه إذ فى النص ما يدل عليه كما يتضح ذلك من المثالين اللذين ذكرهما.

وقد ذكر ابن جنى ما هو مثل ذلك حيث يقول: "باب فى: أن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان فى حكم الملفوظ به. من ذلك أن ترى رجلا قد سدد سهما نحو الغرض ثم أرسله فتسمع صوتاً فتقول: القرطاسَ واللهِ أى أصاب القرطاس فـ(أصاب) الآن فى حكم الملفوظ به ألبته وإن لم يكن فى اللفظ غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به"(٢).

---

(١) الرد على النحاة ص ٩٢: ٩٣ بتصرف.

(٢) الخصائص ١/ ٢٨٤: ٢٨٥.

بل إننا نقول: إن هؤلاء جميعاً ناهلون من معين (الكتاب) مغترفون من نهره فهو الذى وضع ذلك ورعاه حتى نقله عنه سواه[١].

وأمـا القـسم الثانـى الذى ذكره ابن مضاء فقد وضحنا أنه يعنى به متعلق الظـرف والجار والمجرور لأن معنى الكلام يتم بدونه، والعيب كل العيب فى ذكر لفظه؛ وحسبنا فى هـذا المقام قـوله تعالى: ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ ٥ البقرة. ففيه ظرف وهو (على) وحرف جر وهو (من) الابتدائية ولا شك أن أى إنسان مستقيم الفطرة سَوِىّ الخلقة سليم العقل والقلب إذا سمع هذا النص وقف على معـناه كاملا تاما دون حاجة إلى لفظ يضاف إليه. وإن كنت فى شك من هذا فاقرأ (أولـئك كائنون أو مستقرون أو يستقرون على هدى كائن أو مستقر أو يستقر من ربهـم) ثم انتبه إلى ما فيه من هلهلة النسج وخلخلة التركيب وتشويه النص وسيادة القبح فيه. فهل هذا يليق بكلام البشر بله كلام الله المعجز للبشر؟!

وعلى الرغم من ذلك نجد نحويا بارعا رائعا ذواقا يقول: "ومن أنكر أن يكون فى الكلام أو القرآن مقدر محذوف أو أن بعضه لا يعمل فى بعض فقد اقتحم خطرا وركب غررا"[٢].

وكأنـى بـه يعنى بذلك (ابن مضاء) ولو صح هذا لما وافقناه عليه لأن ابن مضاء لم يمنع من تقدير محذوف ولا من عمل بعض الكلمات فى بعض وإنما منع ما لا تدعو الحاجة إليه لبيان المعنى وتمامه بدون ذلك.

ولذا وجدنا الغزى يفصل نص ابن هشام قائلا: "قوله (من أنكر) فى هذا المقام إشكال وهو: أن المحذوفات المقدرة فى القرآن كـ (متعلق) البسملة الذى هو (اقرأ) أو (أؤلف) مثلا هل هو من كلام الحوادث أم من القرآن؟ فإن جعلته من القرآن لزم تألـيف القـرآن مـن المعجـز وهو كلام الله وغير المعجز وهو المتعلق المقدر؛ والمركب من المعجز وغير المعجز غير معجز؛ فيلزم أن القرآن غير معجز.

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٥٣ فما بعدها.

(٢) الألغاز ص ١٩.

وأيــضا أن المقام قد لا يقتضى تقدير لفظ بعينه بل أى لفظ صالح فى المقام؛ فــإن جعلنا جميع ما يصلح تقديره من القرآن فلا خفاء فى بطلانه للزوم العبث فى ذلك؛ وإن جعلنا واحدا منها من القرآن دون البقية لزم الترجيح بلا مرجح. هذا إن جعلــنا المحذوفات من القرآن. وإن جعلناها من غيره لزم احتياج القرآن القديم إلى غيره الحادث؛ ولا خفاء أن ذلك نقص".

هــذا ما ذكره الغزى وهو واضح الدلالة على أننا لا يجوز لنا تقدير شئ فى القــرآن لا يــدل علــيه لفظــه ونصه. ولكن يبدو أن النحاة أكثروا من ترداد تلك التقديــرات بــدون تفرقة ولم يتنبهوا إلى ما فى ذلك من (تكديرات) لصفوا لنص القرآنى والتشويش عليه وإثارة الضباب حول نصوصه حتى تعمى عنه الأبصار فلا تنطق به الألسنة سليما ولا تدرك العقول منه معنى مستقيما.

أقول: لكثرة ترداد ذلك أبى الغزى إلا أن يلجأ إلى طرق الاحتيال على جعل مــا حفظــوه يمكن تطبيقه على قرآن الله وكلامه. يتضح ذلك من قوله بعد ما تقدم ذكــره: "لــنا أن نخــتار كونها – أى الألفاظ المقدرة – من القرآن كما هو مذهب بعضهم ونقول: إن الكلام هنا فى القرآن اللفظى؛ ولا شك أن اللفظى بجميع أجزائه حادث فلا محذور فى لزوم الحدوث.

ثــم راح يدفع ما أورده على ذلك من أن (المركب من المعجز وغير المعجز غيــر معجــز) بأن سند ذلك مجموع القرآن وكل سورة منه وكل ثلاث آيات منه معجز؛ مع أن الآية والآيتين غير معجز).

كمــا راح يدفع ما أورده من أننا (إن جعلنا جميع ما يصلح تقديره من القرآن فهو باطل لما فيه من العبث وإن جعلنا بعضه من القرآن دون بعضه فهو باطل لما فــيه مــن ترجيح بلا مرجح) أقول: راح يدفع ذلك بأن المحكوم بكونه قرآنا نوع المقدر الصادق بكل لفظ يصلح للمقام. نعم: يرد على هذا أن النوع لا وجود له إلا

فى الأذهان فيلزم تركيب القرآن من لفظى وذهنى وفرض الكلام فى القرآن اللفظى فليتأمل".

هذا على اختياره أن الألفاظ المقدرة من القرآن. ثم قال: "ولنا أن نختار كونها من غير القرآن كما هو مذهب كثير؛ ولا نقص فى احتياج القرآن إليه من حيث تمام المعنى به؛ بل فى ذلك كمال الكمال لأن حذفه إنما هو لاقتضاء المقام حذفه؛ وهذا عين البلاغة؛ فيكون المحذوف مرادا لله تعالى غير مقول له؛ وهذا هو الأصلح. انتهى من كتابة الصبان على البسملة"(١).

هذا ما نقله الغزى دون تعليق أو تعقيب؛ وكان عليه أن يعلق أو يعقب على ما نقله مبينا ما يشير إليه من أمور خطيرة لا تليق بالقرآن الكريم. وبيانها:

١- قوله: إن الكلام فى القرآن اللفظى ... إلخ. إن هذا التعبير متخاذل أشد التخاذل وإن أنبأ عن شئ فإنما ينبئ عن فكر سقيم وفهم مريض إذ من المعلوم بالضرورة أنه لا يمكن الفصل بين اللفظ والمعنى. فقد قررنا – غير مرة – أن اللفظ جسم المعنى؛ والمعنى نفس اللفظ فلا حياة للفظ بدون معنى. كما أن المعنى الكامن فى النفس لا يعلم إلا بلفظه أو أمارة تدل عليه حتى يكون فى حكم الملفوظ به.

٢- أن دعوى حدوث اللفظ دعوى باطلة إذ لابد من ترتب حدوث المعنى عليه وبهذا يكون القرآن حادثاً؛ وتلك قضية لسنا فى حاجة إلى التحدث فيها لأن عصرنا الحديث بكل ما ظهر فيه من اختراعات دقيقة تجعلنا فى أشد الاستغناء عن هذا الزعم وإلا لأمكن لإنسان ما أن يأتى بكلام ذى خصائص معينة ثم يزعم أنها من وحى الله إليه.

٣- كيف يجرؤ أحد أن يزعم أن الآية أو الآيتين لا تكون معجزة؟ إن هذا الذى يجرؤ على هذا مفتر على الله الكذب لأننا لو قرأنا آية الكرسى أو آية الدين

---

(١) حاشية الغزى على الألغاز ص ١٩: ٢٠.

وهما الآيتان ٢٥٥، ٢٨٢ من البقرة. ثم ذهبنا نبحث فى جمل كل منهما وما تتضمنه كل جملة من معان يدركها عقل البشر بهدى الله عز وجل لما وصلنا إلى نهاية لأن العجز حليفنا والإعجاز سمة القرآن لفظا ومعنى.

ألم يعلم الغزى وأمثاله أنهم بذلك الذى دونوه قد فتحوا علينا أبوابا من الشر لا نطيق تغليقها وأثاروا أنواعا من الفتن لا نهتدى إلى إطفائها؟!

٤- قـوله (ولا نقـص فى احتياج القرآن إليه أى إلى اللفظ المقدر إذا جعلناه من غيـر القرآن) لست أدرى كيف استباح الكاتب لنفسه أن يسرح فكره إلى ذلك ثم يمليه إلى قلمه ليكتبه؟

إننى لو اتهمت أحدا من البشر بأن كلامه يحتاج إلى كلام غيره حتى يتم معناه ويـتحقق مضمونه فى ذهن قارئه. لو فعلت ذلك لقامت الدنيا علىّ من جميع جهاتـى حتـى لا أستطيع الانفلات من غضب ذلك الذى اتهمته بتلك التهمة. فهـل وصل بنا الحد إلى أن يجرؤ على كلام الله بما لا تسول لنا أنفسنا بأن نجرؤ بمثله على أحد من خلقه؟ إن هذا لهو الضلال البعيد.

٥- إن الحق لا يموت بل قد يستخفى على بعض الناس فى غمرة الباطل وشراسة هجـومه على بعض العقول ولكن سرعان ما تذوب الغشاوة وينكشف الغطاء فينـبلج الحق من تحتهما انبلاج الصبح من ظلمات الليل؟ وينبثق الخير من القلوب الصافية والعقول السامية انبثاق الماء من الحجر الأصم.

هذا ما وجدته فى نص الغزى لأنه – لست أدرى هل شعر بذلك أو لم يشعر– خـتمه بقـوله "لأن حذفه إنما هو لاقتضاء المقام حذفه وهذا عين البلاغة؛ فيكون المحذوف مرادا لله تعالى غير مقول له وهذا هو الأصلح".

أليس هذا هو ما سطره ابن مضاء فى القسم الأول من أقسامه الثلاثة. وعليه يكـون الغـزى قد انتهى حيث ابتدأ ابن مضاء. فلا نعترف بما ذكره فى اختياراته

والاحتيال على اختلاق وجهة صحيحة لكل منها. فما هكذا يدرس القرآن وتفهم لغته. لأن فيها محاولة الحفاظ على مصطلحات النحاة وعدم المساس بها مع أن الشهاب الخفاجي قد قال عنها في سياق حديثه عن (مقدرات القرآن): "فإن قلت: مقدرات القرآن هل هي منه؟ حتى يطلق عليها كلام الله؟ قلت: معانيها مما يدل عليه لفظ الكتاب التزاما للزومها في متعارف اللسان فهي من المعاني القرآنية؛ وأما ألفاظها فليست منه لأنها معدومة؛ ومنها ما لا يجوز التلفظ به أصلا كالضمائر المستترة وجوبا.

وأما جعلها مقدرة فأمر اصطلاحي ادعاه النحاة تقريبا للفهم. فانظره فإنه من الحور المقصورات في الخيام[1].

وواضح أن هذا لا ينطبق على ما زعموه (متعلقا) للظرف أو الجار والمجرور كما علمنا ذلك.

ومع هذا كله أرى الأستاذ على النجدي يقول: "ونحن لا ننكر أن المعنى يستغني عن تقدير (المتعلق) حين يكون واجب الحذف ومن هنا كان ذكره ممنوعا إلا في الضرورة... ولكن ثمة أمور تقتضيها طبيعة البحث ومنهجه كما رسمه الأولون دعت إلى تقدير المتعلق حينئذ"[2].

فأول نصه التزام بالجادة التي يقررها العقل ويطمئن بها القلب. وآخره يدور في فلك ما رسمه النحاة من تقدير المتعلق ولعله يخشى الخروج على المألوف المشهور. والذي أراد أن الأمور لا تقبل بما يشاع فيها ويذاع بل لابد من تمحيص وتدقيق؛ ولا مانع من أن يخالف اللاحق ما أشيع عن السابق ولو كان ذا صيت وشهرة. فقد قال عبد القاهر: "واعلم أن القول الفاسد والرأي المدخول إذا كان صدوره عن قوم لهم نباهة وصيت وعلو منزلة .. ثم وقع في الألسن فتداولته

---

(١) حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي ١/ ٣٣.

(٢) من قضايا اللغة والنحو ص ١١٠.

ونشرته وفشا و ظهر وكثر الناقلون له والمشيدون بذكره صار ترك النظر فيه سنة والتقلـيد ديـنا ... ولربما ظن أهل العلم أنه لم يشع ولم يتسع ولم يروه خلف عن سـلف وآخر عن أول إلا لأن له أصلا صحيحا – وأنه لو كان مدخولا لظهر الذى فيه على تقادم الزمان وكرور الأيام"(١).

وخلاصـة هذا المبحث أن المقدر الذى سبيله الإيجاز لا شك فى وروده فى القرآن لأن ذلك تكريم للعقل البشرى يحمله على التفكير فيه واستنباط خوافيه؛ ولن تزال المشاعر تهتز والوجدانات تتأثر كلما كشف العقل عن معنى غزير يُؤَدَّى بلفظ يسير فى القرآن الكريم. ومتعلق الظرف والجار والمجرور ليس من ذلك فى شىء. ومثله النداء الذى ذكره ابن مضاء فى القسم الثالث مثل: يا عبد الله فلا معنى لقولنا تقديره: أدعو عبد الله فهذا أسلوب غيرَ ذاك.

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٩٠: ٢٩١.

الفصل الخامس

أصل (مِنْ) فى اللغة

أصل (من) فى اللغة:

بالبحث فى متون اللغة ومعاجمها وجدت أن كل كلمة كان فى بنيتها الميم والنون دلت على معنى القطع والتقدير. وبيان ذلك:

(أ) **قال ابن فارس:** "الميم والنون أصلان أحدهما: يدل على قطع وانقطاع؛ والآخر على اصطناع خير.

الأول: المن القطع ومنه يقال: مننت الحبل قطعته قال الله تعالى: ﴿ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾ ٦ التين والمنون: المنية لأنها تنقص العدد وتقطع المدد.

والمن: الإعياء وذلك أن المعيى ينقطع عن السير .... وربما قالوا: من بيد أسداها إذا قرع بها؛ وهذا يدل على أنه قطع الإحسان"(١).

وقال الراغب: "المن: ما يوزن به يقال: من ومنان وأمنان؛ وربما أبدل من إحدى النونين ألف فقيل منا و أمناء. ويقال لما يقدر ممنون كما يقال: موزون"(٢).

وقال: "وقوله تعالى: ﴿ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾ ٢٥ الانشقاق قيل: غير معدود كما قال تعالى: ﴿ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ ٣٧ آل عمران. وقيل: غير مقطوع ولا منقوص منه. ومنه قيل: المنون للمنية لأنها تنقص العدد وتقطع المدد.

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٥/ ٢٦٧.

(٢) المفردات فى غريب القرآن ص ٤٧٤.

وقـيل: إن المِـنَّة التى بالقول هى من هذا لأنها تقطع النعمة؛ وتقتضى قطع الشكر.." (١).

(ب) قـال ابن فارس: منى: الميم والنون والحرف المعتل أصل واحد صحيح يدل علـى تقدير شئ ونفاذ القضاء به. منه قولهم : منى له المانى أى قدر المقدر قال الهذلى:

لا تأمنن وإن أمسيت فى حرم   حتى تلاقى ما يمنى لك المانى

والمنا: القَدَر. قال:

سأعمل نص العيش حتى يكفنى   غنى المال يوما أو منا الحدثان

ومـاء. الإنسان: منى أى يقدر منه خلقته؛ والمنية: الموت لأنها مقدرة على كل؛ وتمنىَ الإنسان كذا قياسه: أمل يقدره.. والأمنية: أفعوله منه. ومنىً مكة قـال قـوم سمى به لما قدر أن يذبح فيه من قولك مناه الله. ومما يجرى هذا المجرى: المنا الذى يوزن به لأنه تقدير يعمل عليه"(٢).

وقال الراغب: "المنى: التقدير يقال: منى لك المانى أى قدر لك المقدر. ومنه: المنا الذى يوزن به فيما قيـل. والمنى الذى قـدر به الحيوانات قال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ ﴾ ٣٧ القـيامة. وقال:﴿ مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ ﴾ ٤١ الـنجم. أى تقدر بالعزة الإلهية ما لم يكنه منه. ومنه: المنية وهو الأجل المقـدر للحـيوان؛ وجمعـه مـنايـا. والتمنى: تقـدير الشئ فى النفس وتصويره فيها"(٣).

---

(١) المفردات فى غريب القرآن ص ٤٩١.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٥/ ٢٧٦: ٢٧٧.

(٣) المفردات فى غريب القرآن ص ٤٧٥.

وقال المجد: "ومنى كإلى قرية بمكة وتصرف. سميت لما يمنى فيها من الدماء"(١).

(جـ) قال ابن فارس: مين: الميم والياء والنون كلمة واحدة هى: المين: الكذب ومان يمين قال عبيد بن الأبرص:

وزعمت أنك قد قتلت سراتنا كذبا ومينا" (٢).

وزعمت أنك قد قتلت سراتنا كذبا ومينا".

وقال المجد: "مان يمين كذب فهو مائن وميون وميان. ومان الأرض شقها للزراعة"(٣).

ومنه قول بعض الشعراء:

..... من عمرو زيدا أى كذب يا عمرو زيدا(٤)

ففى هذه النصوص نجد (من) و (مان) و (منى) قد اشتركت فى الميم والنون. وانفردت الأولى بتضعيف النون. والثانية بأن عينها ياء أبدلت ألفا. والثالثة بأن لامها ياء أبدلت ألفا. ولا يخفى ما بين الياء والنون من قربى لأن النون أقرب الحروف من حروف المد واللين (واى) فالواو فى عمود والألف فى كتاب والياء فى رغيف. وذلك: أنها غنة فى الخيشوم تجرى فيه كما تجرى حروف المد واللين فى مواضعها؛ فتبدل منها الألف فى الوقف نحو: رأيت زيدا (٥).

فلا عجب إذًا من التقارب الواقع بين معانى هذه الصيغ الثلاثة لأنها متقاربة أصوات الحروف. والقرب فى اللفظ منبع القرب فى المعنى.

---

(١) القاموس ٤/ ٣٩٢.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٥/ ٢٩٠.

(٣) القاموس: ٤/ ٢٧٣.

(٤) انظر رسالة موقد الأذهان وموقظ الوسنان لابن هشام ص ١١٧.

(٥) شرح السيرافى لكتاب سيبويه ١/ ٦٩: ٧٠.

موقع (من) فى هذا المقام:

لا شك أن لفظ (من) بكسر الميم بل بفتحها أيضا متحد تقريبا مع ألفاظ (من) و (مـــان) و (منـــى). فإذا دلت هذه الكلمات على التقدير والتجزئ والتقطيع كانت دلالـــة (من) على هذه الأشياء لازمة لا محالة. ومن ثم رأينا الراغب يذكرهما فى ســـياق كلامـــه على (ممنون) و (منية) و (المنة) حيث يقول: "و (من) عبارة عن الناطقـــين ولا يعبـــر به عن غير الناطقين إلا إذا جمع بينهم وبين غيرهم كقولك: رأيت من فى الدار من الناس والبهائم .. و (من) لابتداء الغاية ... إلخ[1].

وبالتأمل فى (من) و (من) ندرك أن كلا منهما فيه معنى القطع فالأولى تقطع الناطقـــين أى بنى الإنسان عن غيرهم. والثانية تفصل بين ما تشمله الأولى فإذا ما قلـــنا: مَنْ يقوم مِنَ الرجال والنساء ينال الخير. كان فى (من) عموما فصلته (من) وفى التفصيل معنى القطع والتجزئة. وبذلك تتوثق العلاقة المعنوية بين (من) بكسر الميم و (مَنّ) بتشديد النون مع فتح الميم. و (مان) و (منى).

هذا عن أصلها فى معاجم اللغة العربية.

فـــإذا يممـــنا غيرها من اللغات قرأنا قول جرجى زيدان " وكان المصريون القدماء يعبرون عن (من) فى قولنا (ساغة من ذهب) بلفظ (نسو) ومعناها الأصلى (لسان) ولا ندرى أى علاقة بين هذين المعنيين حتى استعملت لهما لفظة واحدة.

ولعلهـــم تصوروا فى اللسان صفة الخروج فاستعملوه بمعنى (خرج من) أى (تكون من) وهو المقصود بقولنا (ساعة من ذهب) ..." [2].

ثم قرأنا قوله: "و(من) فى العبرانية جزء أو قسم فربما كانت مشتقة من أصل يفيد قولنا: قسم أو جزأ"[3].

---

(١) المفردات فى غريب القرآن ص ٤٧٥.
(٢) الفلسفة اللغوية ص ٦٨.
(٣) الفلسفة اللغوية ص ٨٥.

وإذا تأملنا فى النص الأول أدركنا أن (مِنْ) فى لغة المصريين القدماء فيها معنى الجزء والبعض والقسم أيضا. فمن البدهى أن (الساعة) بعض (الذهب).

وبهذا تحصل على نتيجة واحدة من النصوص العربية وغيرها ألا وهى: أن (مِن) بمعنى القطع والجزء والقسم والبعض. وسبق أنها تكون بمعنى: مثل وهذا ليس بعيدا عنها فبين الجزء والجزء من الشئ الواحد مماثلة ومشابهة لا تخفى على ذى بصر وبصيرة.

وسيأتى فصل لآياتها. بل سيأتى أن (من) تكون بمعنى (مع) وذلك فى بعض آيات القرآن الكريم.

(من) بين ثنائية البنية وثلاثيتها:

من المعروف المشتهر لدى دارسى اللغة العربية أن حروف المعانى منها ما هو أحادى البنية نحو: باء الخفض فى قوله تعالى: ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾ ١ العلق. ولامه نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ ٢ الفاتحة أو ثنائية البنية نحو (فى) من قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ ﴾ ٢ البقرة. أو ثلاثية البنية نحو: حاش الحرفية ... إلى غير ذلك.

فهل (من) ثنائية أو ثلاثية.

إن الذى يتبادر إلى الذهن بناء على ما رأته العين ونطق به اللسان وسمعته الأذن أنها ثنائية فكم تردد بها اللسان والقلم وهى كذلك. ولكننا – على الرغم من هذه الشهرة الذائعة الشائعة – وجدنا من يثبت لها أصلا ثلاثى البنية. فالكسائى والفراء ذهبا إلى أنها فى الأصل (م ن ى) فنكتب (منى) مثل (إلى). ولما كثر استعمالها حذفت الألف فصارت (من) بسكون النون. واستدلا بقول بعض قضاعة:

بذلنا مارن الخطى فيهم   وكل مهند ذكر حسام
مِنَى أن ذر قرن الشمس حتى   أغاب شريد هم قتر الظلام

فـرد (مـن) إلى أصلها لما احتاج إلى ذلك؛ وقال ابن مالك: هو لغة لبعض العرب[١].

ونص ابن مالك في التسهيل: "مَن. وقد يقال: منا. وفي شرحه: "حكى الفراء أن بعـض العرب يقول في (من): منا؛ وزعم أنه الأصل وخففت لكثرة الاستعمال بحذف الألف وتسكين النون"[٢].

ومعنى البيتين السالفي الذكر أن الإيقاع بهم حصل من طلوع الشمس إلى حين فـشو الظلمـة وإخفاؤها شريدهم ذكره الشنقيطي وقال: و (منى) حينئذ كـ (من) الابتدائية[٣]

ولـست أدرى: هـل يعنى الشنقيطي: أن (مِنَى) كلمة غير (مِنْ) وإن كانت بمعـناها أو يعنـى: أنها أصل لها على ما قال الكسائي والفراء؟ الذى يدركه العقل لأول وهلـة أن جعلها أصلا لـ "من" هو الحق والصواب لأننا لو زعمنا أنها كلمة مـستقلة لوقعنا في خطأ جسيم حيث إننا لم نرها مستعملة في غير هذا البيت حسب اطلاعنا. ولو اطلع عليه غيرنا لنص عليه. وحتى نجد نصا لا يسعنا إلا القول بأن (منـى) أصل (من) بدليل قولنا: من الرجل بفتح النون. فقد استدل به الكسائي على أن أصلها (منى) [٤].

ومما يـزيد يقيننا بذلك ما قدمناه من مواد لغوية تتقارب معانيها مع (من) لتقارب مادتها اللغوية.

---

(١) انظر البحر المحيط ١/ ٣٩ والهمع ٢/ ٣٤.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٣٠.

(٣) الدرر اللامعة ٢/ ٣٤: ٣٥.

(٤) شرح الشافية ٢/ ٢٤٦.

وأيضا قول الكسائى والفراء بحذف الألف من (منى) لكثرة الاستعمال قانون من قوانين لغة العرب وقاعدة راسخة من قواعدها فكم قرأنا للنحاة من لدن سيبويه إلــى آخــر مجتهد فى النحو أن العرب بفطرتهم كانوا يستغنون عن بعض أحرف الكلمة لكثرة استعمالها لأن لغتهم لغة السهولة والتيسير والذوق الرفيع، وهذا الذوق يــشهد بأن كثرة دوران الكلمة على اللسان للاحتياج إلى معناها يكسبها ثقلا ومللا. فكــان العربى بفطرته يحذف بعض أحرفها وخاصة من آخرها لأن الثقل بالأواخر قــد حــصل. فــأى شئ فى أن (منى) ولدت هكذا ثم هذبتها الطباع المستقيمة لمَّا احتاجت إليها كثيرا فجعلتها (من). ولا ينبيك عن كثرة استعمال (من) إلا بحثنا هذا فقد زاد عددها عن ثلاثة آلاف مرة فى القرآن الكريم،ناهزت الاسمية ألفا وثمانمائة مرة. والحرفية ألفا وأربعمائة مرة.

ومــع هذا لا نترك السامع دون أن نحمله على الإقرار بما نقرر فنضرب له مثلا هو حسبنا فى هذا المقام وهو:

من المعروف المشهور أن الفعل ماض نحو: ضرب ومضارع: يضرب وأمر نحــو: اضرب وكم مشهور يحتاج إلى بحث وراء سر شهرته وبالبحث تتطاير هذه الشهرة تطاير الذباب هربا من اللهب. لأن كلمة (فعل الأمر) تحمل فى ثناياها معنى لا يقــر بأن هناك فعلا للأمر إذ الأمر معنى من معانى الحرف نحو اللام فى قوله تعالى:﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ ٧ الطلاق. ولما كان أكثر استعمال صيغة الأمر للمخاطب الذى يحضر الآمر حصل بذلك ثقل وملل. فالعربى بفطرته لم يقل: لتــضرب بــل قال: اضرب بتخفيف الكلمة إذ حذف لام الأمر وترك معناها أمارة علــى الفعــل ترشد إليها وتدل عليها. ثم حذف حرف المضارعة. ومع هذا الحذف ظل الفعل كأصله فاضرب أصله: لتضرب. وهذا مذهب جمهور النحاة.

والذى نبه إليه وأشار عليه هو سيبويه أمامهم حينما قال: استغنى العرب بـ (قل) عن (انقل) [١].

ويهذا يتأكد عندنا أن (من) أصلها (منى) خففت لكثرة الاستعمال. فتكون مثل (إلى) التى تقابلها معنى أليس (من) لابتداء الغاية و (إلى) لانتهاء الغاية. ولكن (مِنْ) خففت لكثرة استعمالها عن (إلى).

وإقناعا للقارئ أكثر أقول: إننا نجد بعض مفردات اللغة يخفف بحذف أحد أصوله نحو: يد فى قوله تعالى: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ ١٠ الفتح و (غد) فى قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا . إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ ٢٢، ٢٣ الكهف و (دم) فى قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ ﴾ ٣ المائدة و (سِنَة) فى قوله تعالى: ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ٢٨٥ البقرة و (عِضَه) فى قوله تعالى: ﴿ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ ٩١ الحجر. و (عِزَه) فى قوله تعالى: ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾ ٣٧ المعارج إلى غير ذلك. فإذا ثبت تخفيف مثل هذه الكلمات مع قلة دورانها على الألسنة فى القرآن وغيره فكيف لا يثبت فى (من) مع كثرة استعمالها فى القرآن وسواه.

موقف بعض العلماء:

على عادة النحاة يكاد الاتفاق لا يعرف إلى آرائهم سبيلا ومن ثَمَّ لم يكن غريبا أن وجدنا بعضهم لا يرضى عما ذكره الكسائى والفراء فقد علق الرضى

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ١٩٧ وغيره.

على قول الكسائى بقوله: "ولم يأت فيه بحجة؛ وهذا كما قال: أصل (كم): كما"[١].

وقال أبو حيان: "من: ثنائية الوضع لا ثلاثية فأصلها[٢] مِنَا حذفت منها الألف لكثرة الاستعمال خلافا للكسائى والفراء فى دعواهما ذلك"[٣].

ونقل عنه أن قال عن البيت السالف (منا أن ذر قرن الشمس...) أنه ضرورة [٤].

وقال فى البحر: "وتأوله ابن جنى رحمه الله على أنه يعنى (منا) مصدر على فعل من (مَنَى يمنِى أى قدر. واغتر بعضهم بهذا البيت فقال: وقد يقال: منا"[٥].

فابن جنى والرضى وأبو حيان يأبون التسليم بأن (منا) أصل (من). على الرغم مما أوردناه من كلمات حذف بعض أصولها. مع أن بعضها لا تبلغ مرتبة (مِنْ) كثرة واستعمالا. ومن ثم فنحن فى أشد الاستغناء عن رد ما ذكره هؤلاء بما أسلفنا ذكره من أدلة وحجج قائمة على التقارب المعنوى بين كلمات اللغة المتقاربة فى حروفها.

ولعل ما يحتاج إلى توضيح الرد عليه هو قول الرضى عن الكسائى (وهذا كما قال: أصل (كم): كما). وخلاصة ذلك أن قياس (من) على (كم) قياس باطل لأن الكسائى لم يزعم أن (منا) كلمتان ألفت منهما كلمة واحدة بل قصارى أمره أنه قرر حذف ألفها تخفيفا لكثرة استعمالها ولهذا نظائر كثيرة. وأما (كم) فقد ذهب الكسائى ومعه سائر الكوفيين على حد تعبير الأنبارى وهو: ذهب الكوفيون إلى أن (كم) مركبة لأن أصلها (ما) زيدت عليها الكاف.. وكان الأصل أن يقال فى (كم مالك): كما مالك إلا أنه لما كثرت فى كلامهم وجرت على ألسنتهم حذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها ... إلى آخر ما قال"[٦].

---

(١) شرح الشافية ٢/ ٢٤٦.

(٢) لعل أصل هذا التعبير (فليس أصلها... إلخ.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٤٤١.

(٤) الهمع ٢/ ٣٤.

(٥) البحر ١/ ٣٩.

(٦) انظر الإنصاف ص ١٨٧م ٤٠.

والرد عليه من عدة وجوه:

(أ) دعـوى تـركيب كلمتين وجعلهما كلمة واحدة باطلة لأننا لم نعرف فى لغة العـرب ذلـك إلا فى مثل (بعلبك) و (قالى قلا) و (معد يكرب) و (شاب قـرناها) مما فيه تركيب مزجى أو إسنادى. وملامح الكلمتين واضحة فلا حذف ولا حيف.

(ب) دعـوى زيـادة الكـاف قـبل (ما) أشد بطلانا لأننا نألف استعمال (ما) فى الاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ﴾ ثم قوله: ﴿مَا لَوْنُهَا ۚ ﴾ ٦٨، ٦٩ البقرة.

كمـا نألف استعمال (كم) كذلك نحو قوله تعالى: ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ ١١٢ المؤمنون، كما نألف استعمال الكاف للتشبيه كما فى قـوله تعالى: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ ﴾ ٧٤ البقرة.

فلكل كلمة معنى ومقام يقتضى هذا المعنى فلسنا فى حاجة إلى دعوى زائفه لا تقوم على أساس صحيح.

(جـ) إننا فى (من) و (يد) و (غد) وجدنا حذف لام للكلمة واردا فى اللغة العربية قرآنا وغير قرآن. وقد عرفنا أن هذا المحذوف قد وجد فى بعض استعمال الكلمـة مـثل (مـنا) فى قول الشاعر: منا أن ذرفرن الشمس: البيت وفى (أيـديهم) ففيه لام الكلمة التى حذفت فى المفرد. وهى الياء الأخيرة. وفى

(إن مــع الــيوم أخاه غدوا). دهذا الاستعمال للكلمة تامة دليل الحذف الذى قرره علماء اللغة.

أمـــا (كما) فلم توجد إلا فى تصور بعض الأذهان دون واقع ملموس يشهد له ويعــضده فالقول بتركيبها لا أساس له إلا الظن والتخمين وهذان لا يقوم عليها للغة أساس متين.

هــذا: وممـــا تجدر الإشارة إليه أن (مِنْ) هذه تشبه فى الصورة واللفظ فعل الأمر من (مَانَ يَمِينُ) أى كذب يكذب فهو (مِنْ) أى اكذب ووزنه (فل) لحذف عينه وأما المحذوف فى (من) فهو لامها إن صح التعبير. فـــ (من) أمرا تشبه (بع) أمرا مـــن (باع يبيع) إذ وزنه (فل) أيضا. وكذا (زن) أمرا من (زان يزين) فوزنه (فل) وربمـــا يــشتبه على أحد الدارسين (زن) من (زان) بـــ (زن) من (وزن) فهما فى صورة واحدة لفظا ولكن بينهما فرقا فى الوزن إذ وزن الثانى (عل) لحذف فائه.

فلغتـــنا لغة العجب والطرب والدقة والحكمة ومن ثَمَّ يحتاج دارسها إلى فكر ثاقـــب، وعقل دقيق الملاحظة حتى يدرك ما بين المتشابهات من فروق دقيقة. فقد أشـــرنا إلـــى أن (مِنْ) كلمة من الكلمات تكون حرفا وتكون اسما كما سيأتى تحقيق القول فى ذلك.

كمـــا تكـــون فعـــلا. فإذا كانت حرفا فمعناها: الابتداء؛ وإذا كانت اسما فهى مرادفة لـــ (بعض) فى المعنى. وإذا كانت فعلا فهى تدل على أن المتكلم يطلب من المخاطـــب أن يكذب كما سبق فالابتدائية والبعضية أصلهما (منى). والفعلية أصلها (مان) وهى أمر منه كما أن (زن) أمر من (زان).

معانى (مِنْ) عند النحاة:

١- إنمـــا أريد هنا أن أذكر المعانى التى وردت فى كتب اللغة نحوا وغيره. وهى متعددة عند العلماء. وحسبنا ما ذكره سيبويه وما ذكره آخر مجتهدى النحاة وهو ابن هشام.

معانى (مِنْ) عند سيبويه:

١- أمـــا سيبويه فقد ذكر لــ (من) أربعة معان هى: الابتداء والتبعيض والتوكيد والغاية ونصه: "وأما(مِن) فتكون لابتداء الغاية فى الأماكن وما هى بمنزلتها. وتكـــون أيضا للتبعيض تقول: هذا من الثوب؛ وهذا منهم كأنك قلت: بعضه؛ وقد تدخل فى موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ولكنها توكيد بمنزلة (ما) إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة وذلك قولك: ما أتانى من رجل ... لأن هذا موضع تبعيض فأراد أنه لم يأت بعض الرجال... وتقول: رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى"(١).

يتضح من هذا النص ما يلى:

(أ) أن سـيبويه قـــد ذكر لــ (من) معنى الابتداء وخصـه بالأماكن نحـو قـوله تعالـى: ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ ١ الإسـراء. وما هو بمنزلتها نحو قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ ٥ البقرة ومقتضى ذلك أنها لا تكون لابتداء غاية الزمان وهذا هو المشهور عن البصريين؛ أما الكوفيون فجمهورهم على أن هذا جائز واسـتدلوا له بقوله تعالى: ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ ١٠٨ التوبة. وسيأتى تفصيل ذلك.

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٠٧ : ٣٠٨. وانظر ٤/ ٢٢٤: ٢٢٥.

(ب) أن سـيبويه قـد ذكر معنى التبعيض فى (هذا من الثوب) وفى (ما أتانى من رجـل) حـيث قال فى الأول: كأنك قلت: بعضه. وقال فى الثانى: لأن هذا موضع تبعيض فأراد أنه لم يأته بعض الرجال[1].

ثـم ذكر فى موضع آخر أساليب لـ (من) البعضية حيث قال: "وكذلك ويحه من رجل، إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال. وكذلك: لى ملؤه من عـسل وكـذلك: هو أفضل من زيد إنما أراد أن يفضله على بعض ولا يعم وجعـل (زيدا) الموضع الذى ارتفع منه أو سفل منه فى قولك: شر من زيد. وكـذلك إذا قـال: أخـزى الله الكاذب منى ومنك إلا أن هـذا و (أفضل منك) لا يستغنى عن (من) فيهما لأنها توصيل الأمر إلى ما بعدها"[2].

وربمـا يفهم من كلام سيبويه عن (أفضل من زيد. وشر من زيد وأخزى الله الكـاذب منـى ومنك) أن (من) فى هذه الأساليب تشتمل على معنى البعضية والابتدائية لأنه فسرها بـ (بعض) أولا ثم قال: وجعل (زيدا) الموضع الذى ارتفع منه .. إلخ). ففى هذا إشارة إلى أنها ابتدائية.

وهنا يقال: هل يجوز أن يجتمع هذان المعنيان فى (من)؟

والجواب: أننا لو تأملنا كلمة (زيد) لعلمنا أنه بعض أمة كل منها (زيد) على حـد تعبيـر سيبويه فى موضع آخر من كتابه[3] وعلى هذا يكون هناك وجه شـبه بـين (رجل) و (زيد) فكما أن (رجل) جنس يشمل جميع الرجال. فكذا (زيـد) جنس يشمل جميع الزيود فهو مشترك لفظى فإذا صح أن تكون (من) فـى (مـن رجـل) بمعنى (بعض) صح ذلك أيضا فى (أفضل من زيد) لأن المقصود بعض أمة (زيد).

---

(١) وانظر الكتاب ٤/ ٢٢٥.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٥.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٩٧، ١٠٣.

وكـذا يقـال فى علامات الإضمار فى (منّى ومنك) إذ المراد فرد من أفراد المتكلم والمخاطب.

هـذا وقـد أشار سيبويه إلى أن (من) لا يستغنى عنها فى أفضل منك. ومنى ومنك.

ومقتضى هذا أنها يستغنى عنها فى (من رجل) و (من عسل). والصواب أن المقـام إذا اقتـضى ذكرها فلا يمكن الاستغناء عنها. وإذا لم يقتض ذلك كان ذكرها لغوا وعبثا.

والذى يدركه العقل ذو التفكير الدقيق أن هذا الأسلوب لا يمكنه الاستغناء عن (من) لفظا ومعنى ولا سيما أنها عاملة لا مهملة. ولكن ذلك لا يتفق مع قول سـيبويه (وقد تدخل فى موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما) وخاصة أن الـنحاة مـن بعده قد عبروا عن هذا بقولهم: إنها زائدة واعتمدوا فى ذلك على قول سيبويه (ولكنها توكيد بمنزلة: ما) وهـو يعنى مثل قـوله تعـالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُم ﴾ ١٥٩ آل عمران. فهناك من يزعم أن (ما) هنا زائدة للتوكيد.

ولـيس المقام هنا مقام مناقشة القول بزيادة بعض كلمات اللغة إنما نقصد هنا أن نكشف ما فى تعبير سيبويه من غموض وإيهام حتى يتضح معنى الأسلوب بلا لبس ولا خفاء.

فقول سيبويه (لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما) يعنى به قولنا (ما أتانى رجل) فهذا الأسلوب صحيح التركيب والمعنى ولكنه لا يؤدى معنى قولنا (ما أتانى من رجل).

ذلك: أن الأول يثبت نفى المجئ عن رجل واحد ومن ثم يجوز أن نقول: بل رجـلان أو ثلاثة... وأما الثانى فإنه يثبت نفى المجئ عن جنس الرجال كله

بلا استثناء ولذا لا يجوز أن نقول: بل رجلان أو ثلاثة. لأن النفى قد استغرق الجنس كله فلا يجوز الاستدراك عليه بفرد من هذا الجنس بل بفرد من جنس آخر فنقول: بل امرأة. أى ما جاءنى أحد الرجال بل امرأة.

وبهـــذا يتضح معنى قول سيبويه (ولكنها توكيد) فمعناه الصواب الدقيق أنها جعلـــت الأســـلوب لنفـــى المجئ عن أى فرد من أفراد الرجال. وهذا شمول معهود فى (كل) حيث تقول: جاءنى الرجال كلهم فـــ (كل) تثبت عموم المجئ للجـــنس كله. و (من) تنفى المجئ عن الجنس كله. فبينهما تقابل جميل رائع. وكما أن (كل) يعبر عنها بأنها للتوكيد فكذا (من) يعبر عنها بالتوكيد. وإذا لم يجـــز لأحد أن يزعم أو يتوهم أن (كل) زائدة فكذا لا ينبغى أن يدعى أحد أو يتخيل أن (من) زائدة.

ولنا مع هذا المعنى وقفة أخرى تزيده وضوحا عند عرض أساليب القرآن الكريم.

(جـــ) ذكر سيبويه أن (من) تكون لانتهاء الغاية مثل (إلى) وقد أشرنا فيما سبق إلى أن أصل (من) هو (منى) وهذه مثل (إلى). ونحن نعلم أن أحدا لم يقل بأن (إلى) تكون لابتداء الغاية بل هى مقصورة على انتهاء الغاية. فكيف يجوز أن تكـــون (من) لابتداء وانتهاء الغاية. ألم يقل سيبويه: (وتقول: رأيته من ذلـــك الموضـــع. فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى).

فـــإذا قلت رأيت الطائر من فوق الشجرة. كان (من فوق الشجرة) مرتبطا بـــ (الطائـــر) وكان ابتداء رؤية الطائر هو (فوق الشجرة). وإذا قلت: رأيت من فوق الـــشجرة الطائر يسبح فى الماء. كان ابتداء رؤيتك للطائر هو (فوق الشجرة) وقد عبـــر سيبويه عن المعنى الأول بانتهاء الغاية كأنك لم تستطع رؤية الطائر إلا عند انـــتهاء غايـــة رؤيتك. بمعنى أن نظرك قد سافر برهة من الزمان حتى وقع على

الطائـــر فعند انتهاء رؤيتك ابتداء رؤية الطائر. وهذا هو معنى قول سيبويه: (حيث أردت الابتداء والمنتهى). أى ابتداء رؤية الطائر عند انتهاء رؤيتك.

تلكم هى المعانى التى ذكرها سيبويه لـــ (من) ويمكننا – بناء على ما شرحناه ووضـــحناه أن نوجزها فى ثلاثة وهى: **ابتداء غاية المكان وحده** أو ما هو بمنزلته وهــذا مذهب البصريين وعلى رأسهم سيبويه. أو غاية المكان والزمان وهو مذهب الكوفيين.

والتبعيض: وهذا بحسب ما يذكر بعدها. فلو قلت: شربت من الماء وأكلت من التفاح كانت (من) دالة على (بعض الماء) و (بعض التفاح) ولو قلت هذه من النساء الفـــضليات كانـــت دالة على (بعض النساء)... ولو قلت: ما رأيت من منكر كانت (مـــن) دالة على أنك ما رأيت بعض المنكر فضلا عنه كله. مع أن النحاة يعدونها زائدة وسيأتى الرد على ذلك.

والغاية كما عبر سيبويه ومثّل له بقوله (رأيته من ذلك المكان) وقد ذكره ابن هشام قائلا: "فجعلته غاية لرؤيتك أى محلا للابتداء والانتهاء قال: "وكذا أخذته من زيد" ... والظاهر عندى أنها للابتداء لأن الأخذ ابتدئ من عنده وانتهى إليك"[1].

وقد عرفنا أن سيبويه قد ذكر أنها يراد بها (الابتداء والمنتهى).

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن المرادى يقول: "وكون (من) لانتهاء الغاية هو قول الكوفيين"[2].

والحق أن أصله فى كتاب سيبويه فالواجب نسبته إليه.

وأيـــضا ممـــا ينبغى التنبيه إليه أن المرادى قد جعل الانتهاء معنى منفردا ثم جعـــل (الغاية) معنى آخر فذكر: "أنها تكون للغاية نحو: أخذت من الصندوق ذكره

---

(١) المغنى بحاشية الأمير ٢/ ١٦.

(٢) الجنى الدانى ص ٣١٣.

بعض المتأخرين وحمل عليه كلام سيبويه المتقدم قال: معناه أنه محل لابتداء الغاية وانتهائها معا. فعلى هذا تكون (من) فى أكثر المواضع لابتداء الغاية؛ وفي بعضها لابتدائها وانتهائها معا".[١] وهذا ما قررناه سابقا.

معانى من عند ابن هشام:

وأمـــا ابـــن هشام فقد أحصى لـــ (من) خمسة عشر معنى هى: ابتداء الغاية، التبعـــيض، بيان الجنس، التعليل، البدل، مرادفة (عن)، مرادفة الباء، مرادفة (فى)، موافقة (عند)، مرادفة (ربما) وذلك إذا اتصلت بـــ (ما) كقول الشاعر:

وإنا لمما نضرب الكبش ضربة   على رأسه تلقى اللسان من الفم

قالـــه السيرافى وابن خروف وابن طاهر والأعلم وخرجوا عليه قول سيبويه: "واعلم أنهم مما يحذفون كذا" والظاهر أن (من) فيهما ابتدائية و (ما) مصدرية وأنهم جعلـــوا فـــى البـــيت كأنهم خلقوا من الضرب. وفى مثال سيبويه: كأنهم خلقوا من الحذف. مثل:﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ۚ ﴾ ٣٧ الأنبياء.

ومرادفة (على)، والفصل، والغاية، والتنصيص على العموم وهى الزائدة. في نحو: ما جاءنى من رجل، وتوكيد العموم فى نحو: ما جاءنى من أحد"[٢].

وبالتأمل فى هذه المعانى يتبين ما يأتى:

---

(١) الجنى الدانى ص ٣١٣.

(٢)المغنـــى بحاشـــية الأمير ٢/ ١٤: ١٦ وانظر فى معانى (من): المفصل للزمخشرى وشرحه لابـــن يعـــيش، وشـــرح الكافية للرضى؛ والجنى الدانى للمرادى. وشروح ألفية ابن مالك. والهمع... وغير ذلك.

(أ) أن ابـن هـشام قد ذكر المعانى الأربعة التى ذكرها سيبويه وهى: الابتداء؛ والتبعـيض، والغاية؛ ثم جعل قول سيبويه (وقد تدخل فى موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ولكنها توكيد ... إلخ) نوعين:

أحـدهما: التنصيص على العموم وهى الزائدة فى نحو: ما جاءنى من رجل ... وتوكيد العموم وهى الزائدة فى نحو: ما جاءنى من أحد"(١).

فمـا جعله سيبويه (توكيدا) مثل له بمثال قال عنه ابن هشام (التنصيص على العموم) ومعنى ذلك أننا لو لم نذكر (من) فى (ما جاءنى من رجل) فقلنا (ما جاءنى رجل) لما كان فيه عموم لأن النفي فيه ينصب على واحد من الجنس ومن ثم جاز أن يقـال (بـل رجـلان أو ثلاثة). فجاءت (من) لتكون نصا على أن النفى قد عم الجـنس كله فلا يفلت منه رجل واحد. وقد أشرنا فيما سلف إلى أن هذا التنصيص إنمـا حصل لأن نفى بعض الجنس يستلزم نفيه كله. ومن ثم صح لنا أن نرد زعم ابن هشام بأنها زائدة إذ هذا المعنى لا يوجد بدونها.

الثانى: توكيد العموم وهى الزائدة أيضا فى نحو: ما جاءنى من أحد. ومعنى هذا أننا لو قلنا: ما جاءنى أحد لوجد فيه العموم ثم جاءت (من) توكيدا له لا تأسيسا كما فى النوع الأول. وبذلك يكون قد ذكر خمسة معان.

فـسيبويه قد أجمل وابن هشام قد فصل كما أن سيبويه قد عبر بـ (التوكيد) فـيما جعله ابن هشام (تنصيصا) ومقتضى ذلك أن (ما جاءنى رجل) فيه عموم كما فى (ما جاءنى أحد) فدخلت (من) منهما توكيدا. فلا فرق بينهما عند سيبويه.

والدلـيل علـى ذلك قوله: "وقد تدخل فى موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما وكلها توكيد بمنزلة: (ما) إلا أنها تجـر لأنها حـرف إضافة وذلك قـولك:

---

(١) المغنى بحاشية الأمير ٢/ ١٦.

ماجاءنـــى من رجلن وما رأيت من أحد، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسنا ولكنه أكد بـــ (من) لأن هذا موضع تبعيض، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس"(١).

فلــم يفرق سيبريه بين (رجل) و (أحد) فى أن (من) مع كل منهما فيها معنى التبعــيض. غير أنه أشار إلى أن المراد بـــ (رجل) فى (من رجل) كل الرجال أى الذكور من بنى آدم. وأن المراد بـــ (أحد) الناس عموما أى ذكورا وإناثا ... .

ومنـــشأ هذا الفرق عند ابن هشام هو الفرق بين (رجل) و (أحد) فقد قال عن الأول "إنـــه قبل دخول (من) يحتمل نفى الجنس ونفي الوحدة؛ ولهذا يصح أن يقال: بـــل رجـــلان ويمتنع ذلك بعد دخول (من). وقال عن (أحد) ومثله (ديـــار) إنهما صيغتا عموم"(٢).

ومن ثم كانت (من) توكيدا لهذا العموم لا نصا عليه كما فى (رجل).

وقـــول ابـــن هشام هو المعروف المشهور عند دارسى اللغة العـــربية فكلهم يظـــن – إن لـــم يعتقد – أن هناك فرقا بين (رجل) من جـــانب و (أحد وديار) من جانب آخر.

والـــذى وجدته فى معاجم اللغة هو: أن أصل (أحد): وحد ومعناه الفرد، وقال الدرديرى: ما استأحدت بهذا الأمر أى ما انفردت به"(٣).

وقـــال ابـــن منظور: الأحد الفرد الذى لم يزل وحده ولم يكن معه آخر. وهو اسـم بنـــى لنفى ما يذكر معه من العدد تقول: ما جاءنى أحد .. وقال الله سبحانه: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ ٤٧ الحاقة(٤).

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٢٥.

(٢) المغنى بحاشية الأمير ٢/ ١٦.

(٣) معجم مقاييس اللغة ١/٦٧. وانظر ٦/ ٩٠: ٩١.

(٤) اللسان ص ٣٥.

وقـال المجـد: "الأحد بمعنى: الواحد، ويوم من الأيام جمع آحاد وأحدان، أو لـيس لـه جمع ... ويقال للأمر المتفاقم: إحدى الإحَد، وفلان أحد الأَحَدِين. وواحد الأحدِين والآحاد[1].

فهذه النصوص المعجمية تثبت أن (أحد) معناه فرد وأنه لا يكون نصا فى نفى العـام. وإلا لمـا دخلـت علـيه (من) كما فى قوله تعالى: "فما منكم من أحد عنه حاجـزين". فما الفـرق بين هذه الآية وقـوله تعالى: ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ ١٩ المائدة. فـ (من) فيهما معا تفيد عموم النفى لأنهـا دلت علـى بعض ما دخلت عليه ونفى بعض الجنس يستلزم نفى كله.

وممـا يـدل على أن (أحد) تقبل التنويع قوله تعالى: ﴿ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ ٣٢ الأحزاب ومثله ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾ ٤٧ الحاقة فالأول ذكر ثم بين بعض المراد أى النساء. وأما الثانى فبين المراد بمدلول (منكم) وهـو الرجال فـ (من) لبيان بعض الرجال. أى فما بعضكم حالة كونه بعض الرجال حاجزين عنه ما يفعله به ربه، وإنما خص الرجال لأنهم أولو القوة والمنعة. ...

وباسـتعمال القرآن هذا يتضح أن شهرة دلالة (أحد) على العمـوم لا تستحق مـا هـى علـيه من ذيوع وانتشار. بدليل ما سبق ومثله قوله تعالى: ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴾ ٢٨٥ البقرة وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُواْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُوْلَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ﴾ ١٥٢ النساء.

---

(١) القاموس ١/ ٢٧٣: ٢٧٤.

فمـــا الفـــرق بين هذه الآيات وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا ﴾ ٢٨ غافر. أليس في كل منهما بيان بعض ما يقع عليه؟!

وبهذا يتضح أن صنيع سيبـــويه حيث إنه لم يـــذكر فـــــرقا بين (من رجل) و (من أحد) هو الأجدر بالقبول لأنه يتفق وما ورد من أساليب القرآن الكريم.

ومما يزيدنا يقينا على يقين هنا ما ذكره ثعلب في قول النابغة:

(عيّتْ جوابا وما بالربع من أحد)

ونصه: "إدخال (من) وإخراجها واحد في هذا المعنى فإذا دخلت فإنما أريد به التجزئة أي تدخل (من) تجزئة على (كل أحد) كأنه إذا قال (وما بالربع أحد) أمكن أن يريد اثنين أو ثلاثة"[١].

ففي هذا النص يقرر ثعلب أمرين:

أحدهما: أن (من) زائدة وهذا هو معنى قوله (إدخال (من) وإخراجها واحد) وهـــو بـــــذلك يجري في غبـــار نص سيبويه الذي وضحناه ثم قـــررنا أن (من) غيـــــر زائدة.

الثانـــي: أن (أحدا) مثل (رجل) فإذا قلنا: ما جاءني رجل احتمل أن يكون قد جاءنـــي رجلان أو ثلاثة. وكذا إذا قلنا: ما جاءني أحد. احتمل أن يكون قد جاءني اثـــنان أو ثلاثــــة.. وإذا دخلت (من) فقلنا (من رجل) و (من أحد) امتنع ذلك. لأن (مـــن) بمعنـــى (بعض) ونفي بعض الشئ يستلزم نفي كله هذا هو معنى استغراق النفي للجنس كله.

---

(١) مجالس ثعلب ص ٤٣٦.

وقد سبق عن سيبويه أنه لا فرق بينهما. وهو السديد الصواب.

(ب) عبـر ابن هشام عن أربعة معان بقوله: بيان الجنس والتعليل والبدل والفصل ومـثّل للأول بقوله تعالى: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ ٢ فاطـر وقـوله: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ ١٠٦ البقرة وغير ذلك.

والحـق أن (من) هنا بمعنى (بعض) أى حال كونه بعض رحمة. وبعض آية ... كما سيأتى تحقيق القول فيه.

ومثّل للثانى بقوله تعالى: ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ ﴾ ٢٥ نوح. أى لأجل خطيئاتهم أغرقوا. أو من أجل خطيئاتهم. وأكاد ألمح معنى الابتداء فيها أى أن بدء إغراقهم هو خطيئاتهم.

ومـثّل للثالث بقوله تعالى: ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ ٢٨ الـتوبة.. وغيره، والحق أن (من) للتبعيض. كما سـيأتى أى حالة كـونها بعض الآخرة.

ومـثّل للرابع بقوله: ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾ ٢٢٠ البقرة فهى فصلت بين المتضادين وهذه الجملة قصد بها تحذير البشر لأن من يعلم الصالح والفاسـد هو الذى يستطيع محاسبتهما. وقال أبو حيان: "و (من) متعلقة بـ (يعلم) علـى تـضمين مـا يـتعـدى بـ (من) كأن المعنى: والله يميز بعلمه المفسد من المصلح"(١).

---

(١) البحر ٢/ ١٦٢.

وقــد عرفنا أن التضمين لا داعى إليه فى اللغة لأن العلم أساس التمييز فليس فى حاجة إلى أن يتحمل شيئا هو حاملــه ولا أن يحمــل على غيره بــدون سبب إلا دعوى مبنية على الظن والتخمين.

وبالتأمل فى الآية يدرك العقل أن المصلح مبدأ علم المفسد فــ (من) هنا تفيد ابتداء الحدث وتحدد بدأه. ولذا قال ابن هشام: "وهى الداخلة على ثانى المتضادين[١] – أى المفــسد والمصلح – وقال المرادى من قبله: "وقد تدخل على ثانى المتباينين من غير تضاد نحو: لا يعرف زيدا من عمرو"[٢].

فالداخلــة عليه هو ابتداء العلم أو المعرفة. فالمصلح يثبت به المفسد. وعمرو لا يعرف به زيد. أى لا يكون زيد بدءا لمعرفته.

(جــــ) عبــر ابن هشام بمرادفة (من) لكلمات خمس هى: (عن والباء وفى وربما وعلى) وقد سبق الكلام على (ربما). ومثّل لــ (عن) بقوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ ٢٢ الزمر. أى (عن) ذكر الله. وأرى أن (من) ليست بمعنى غيرها. بل إنها للابتداء لأن ذكر الله هو بدء قسوة قلوب تلك الطائفة.

ومثل للباء بقوله تعالى: ﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ ٤٥ الشورى. أى بَطرْف. ثم قال: "والظاهر أنها للابتداء.

ومثل لــ (فى) بقوله تعالى: ﴿ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ ٤ الأحقاف أى فى الأرض. وأرى أن (من) هنا بمعنى (بعض) أى ماذا خلقوه حالة كونه بعض

---

(١) المغنى بحاشية الأمير ٢/ ١٦.

(٢) الجنى الدانى ص ٣١٤.

الأرض. ولكن ابن هشام قال: والظاهر أنها لبيان الجنس. وقد ذكرنا آنفا أن (من) في هذا إنما هي بمعنى (بعض).

ثـم مثل لـ (على) بقوله تعالى: ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾ ٧٧ الأنبياء. أى على القوم كما فى قوله تعالى: ﴿ فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ ٢٨٦ البقـرة. قال ابن هشام: "وقيل: على التضمين أى منعناه مـنهم بالنصر" وقد عرفنا ما فى التضمين من مجازفة لغوية فيها ما لا يليق باللغة العـربية. فكان على ابن هشام وغيره كالمرادى أن يربا بنفسيهما عن تلكم الدعوى التى لا رجع لها ولا فائدة فيها. ولولا الجرى فى غبار من سبق لوجدوا الفرق بين (نـصر من) و (نصر على). فإذا وردت (من) بعد (نصر) دلت على أن المنصور نجـا بدون حرب مع خصمه وإذا وردت بعد (نصر) كان المعنى وقوع حرب بين الخصمين وانتصار أحدهما واندحار الآخر. وبذلك تكون (من) لابتداء الغاية أى أن القوم المعادين لنوح عليه السلام كانوا بدء نجاته وعدم تمكنهم منه.

وهكـذا تستقيم معانى النصوص القرآنية التى زعم العلماء فيها (مرادفة كلمة لأخرى) أو نيابتها عنها فى معنـاها. بـدون داع. لأن (من) فى تلكـم النصوص لا تخرج عن معنى هو لها وهي له.

(د) ثـم عبـر ابن هشام عن معنى واحـد بقـوله (موافقة: عنـد) نحو قـوله تعالى: ﴿ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴾ ١٠، ١٦ آل عمـران. ثـم قال: قاله أبو عبيدة؛ وقـد مضى القول بأنها فى ذلك للبدل"[1].

---

(١) انظر فى هذه المعانى المغنى بحاشية الأمير ٢/ ١٤: ١٦.

ويعنى بذلك أنها هنا مثلها فى قوله تعالى: "أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة" كما سبق ذكره والحق أن (من) فى هذه الآية بمعنى (بعض) أى حالة كونها بعض الآخرة. لأن منزلة الدنيا من الآخرة منزلة الشجرة من الثمرة والمقدمة من النتيجة فلا تكون بدلها بل هى جزء منها وإن شئت فقل (هى جذرها وجذعها وأصلها).

وبــذلك يتــضح أن معنــى (بــدل) فى ﴿ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴾ أى بــدل الله غير لائق إذ كيف يكــون المخلــوق بدل الخالق.

والذى أراه أن (من) فى هذه الآية بمعنى (بعض) على استحضار مضاف إليه يدركــه العقــل وتمثيله (من نعم الله أو عطاء الله) أى أن هذه الأموال والأولاد لن تغنى عنكم شيئا حالة كونها بعض نعم الله أو عطائه. وكما يدرك العقل ذلك يدرك أن هناك وصفا لــ (شيئا) يوضح المراد به أى شيئا من عذاب الله. ومعنى (تغنى) تدفع وتمنع. أى لا تمنع بعضُ نعم الله عليكم عنكم شيئا من عذاب الله إذا كفرتم أى بعض عذاب الله.

وقــال أبــو حيان: وهى عامة تتناول كل كافر؛ ومعنى (من الله) من عذابه الدنيوى والأخروى ومعنى (أغنى عنه) دفع عنه ومنعه"[١].

فقدر بعد (من) (عذاب) وبذلك تكون (من) بمعنى (بعض) أى لن تدفع أموالكم ولا أولادكم بعض عذاب الله عنكم ويكون (شيئا) بدلا من (من عذاب الله).

فعلــى كــل حال ليست (من) بمعنى (عند) ولا بمعنى (بدل) بل هى بمعنى (بعــض) فــإذا جعلنا التقدير (بعض نعم الله) كانت حالا. و (شيئا) مفعول (تغنى).

---

(١) البحر ٢/ ٣٨٧.

وإذا جعلـنا التقدير (بعض عذاب الله) كانت مفعولا به و (شيئا) بدل منه. فـ (من) في محل نصب على الوجهين.

ومـن ثم تستغنى (من) عن الافتئات على غيرها من الكلمات إذ صفة الفقـر لا تقـر بها ولا تحوم حولها. ولكن تأويل العلماء يلوى عنقها ويسلب قوتها وغناها فتـصبح طريحة كسيحة تتسول المعاني من هنا ومن هناك ومن هنالك. وكأنى بها تمثل حال المسلمين فى عصرنا فقد نأوا عن دينهم فذلوا وافتقروا مع توافر أسباب العزة والغنى عن كثب منهم. ولله في خلقه شئون وشجون.

ولـذا رأيـت ابن جنى يقرر أن منهج العلماء فى نيابة بعض الحروف عن بعـض فـى معانـيها يبعد كل البعد عن الصواب حيث يقول: (باب فى استعمال الحروف بعضها مكان بعض).

هـذا بـاب يتلقاه الناس – أى النحاة – مغسولا ساذجا من الصنعة – يعنى: عاريا من الدقة يستحق أن يغسل ويمحى – وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه.

وذلـك أنهـم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون لذلك بقول الله سـبحانه:﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ ١٤ الصف. أى مع الله. ويقولون: إن (فى) تكـون بمعنـى (على) ويحتجون بقوله – عز اسمه –﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ ٧١ طه أى عليها. ويقولون: تكون الباء بمعنى (عن) ويحتجون بقولهم: رمـيت بالقوس أى عنها وعليها ... إلى آخر ما ذكره مما يفهم منه أنه يمنع نيابة حرف فى المعنى عن آخر وهذا هو المنهج الرشيد السديد. غير أن ابن جنى قد لجأ فى النهاية إلى دعوى التضمين وقد عرفنا ما فى هذه الدعوى من بطلان[١].

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٠٦ فما بعدها.

٢- ممـــا سبق يثبت أن (من) لا يمكن تجردها من أحد معنيين هما: ابتداء الشئ وبعضه. فقد أمكننا أن نثبت أحد هذين المعنيين لها في الأساليب السابقة. لأننا عـــرفنا أن بيــــان الجنس والبــدل بمعنى (بعض). وأن التعليل والفصـــل من (الابتداء).

كما عرفنا أن ما زعموها مرادفة لـــ (عن والباء وربما وعلى) للابتداء. وما زعموها مرادفة لـــ (في وعند) بمعنى: بعض.

ومن قبل ذلك علمنا أنها في المعاني التي ذكرها سيبويه لا تخرج عن الابتداء ومعنى (بعض).

ولا يفوتـــنا في هذا المقام أن نلفت ذهن القارئ إلى أن قول العلماء: إن (من) تـــرادف (عـــن) و (عند) و (على) يترتب عليه اسمية (من) دائما لأن هذه الكلمات أسماء كما حققنا ذلك في (عن) و (على) وكما هو معلوم في (عند).

فقـــصر معاني (من) على (ابتداء الغاية ومعنى: بعض) يغنينا عن البحث في ذلك كله لأننا سنعلم أن (من) لا تخـــرج عن كونها (حـــرفا) إذا كانت للابتــداء و (اسما) إذا كانت بمعنى (بعض).

٣- إذا تقرر ما سبق ثبت أن منهج سيبويه منهج دقيق عميق فقد ذكر ما لا يمكن أن يسمح لأحــــد بالاستدراك عليه، ألا وهــــو: أن معنى (من) إما ابتـــــداء أو (بعض).

وقـــد كان هذا المنهج هو محور الخلاف الذى نشأ بين النحاة؛ ويمكننا حصر هذا الخلاف في ثلاثة آراء.

الـــرأى الأول: أن الأصل في دلالة (من) ابتداء الغاية وهو: للمبرد والأخفش الأصـــغر وابـــن السراج وطائفة من الحذاق والسهيلي: فقد رأوا أن سائر معانيها يـــرجع إلـــيه. ألا ترى أن التبعيض من أشهر معانيها وهو راجع إلى ابتداء الغاية،

فإنك إذا قلت: أكلت من الرغيف إنما أوقعت الأكل على جزء فانفصل، فمآل معنى الكلام ابتداء الغاية وإلى هذا ذهب الزمخشرى فى أحد قوليه.. [١] .

فقد جعل (من) فى (عشرون من الدراهم) وهى المشهورة بأنها بيانية جعله الزمخشرى ابتدائية. ورده الرضى قائلا: "إنه بعيد لأن الدراهم هى العشرون، ومحال أن يكون الشئ مبدأ نفسه، وكذلك الأوثان فى قوله تعالى:﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ ٣٠ الحج هى نفس الرجس فلا تكون مبدأ له"[٢].

والحق أن (من) هنا بمعنى (بعض) فهى تثبت أن (عشرون) بعض الدراهم لا غيرها. كما تثبت أن الرجس بعض صفات الأوثان لا حقيقتها.

هذا: وقد سبق عن سيبويه أنه جعل (من) التى زعم زيادتها بمعنى (بعض) ولكن الزمخشرى يجعلها ابتدائية ففى (ما جاءنى من رجل) يقرر أن معنى (من) ابتداء الغاية كقولك: سرت من البصرة وكونها مبعضة ومبينة ومزيدة فى نحو: ما جاءنى من أحد راجع إلى هذا"[٣].

هذا هو منهج الزمخشرى فى المفصل. وأما منهجه فى الكشاف قد عدد معانيها وأغلبها هو البعضية وسنعلم صدق ذلك فى أساليب (من) فى القرآن.

الرأى الثانى: أن الأصل فيها التبعيض، فبعد أن ذكر أبو البقاء فى كلياته الرأى الأول قال: وقال الآخرون: الأصل هو التبعيض[٤].

---

(١) انظر الجنى الدانى ص ٣١٥: ٣١٦ والمفصل بشرح ابن يعيش ٨/ ١٠: ١٣. والمخصص جـ ١٤ ص ٥٣ وكليات أبى البقاء ص ٥١.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٢٢.

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٨/ ١٠.

(٤) كليات أبى البقاء ص ١٥ وانظر الشرح الكبير للرازى ١/ ٥٥.

وهذا ما ذهب إليه علماء أصول الفقه فهم يرون أنها للتبعيض فقط، وما عداه يــرجع إليه نحو قوله تعالى:﴿ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾ ٢٥٣ البقرة. .. ومن هؤلاء الإمــام أبــو حنــيفة ولذلك يقول لو قال السيد لشخص: من شئت عتقه من عبيدى فاعتقه جاز له أن يعتقهم إلا واحدا"[١].

ومما يؤيد دلالتها على معنى (بعض) ما يلى:

١- أثبــتت الدراسة اللغوية المقارنة أن (من) فى العبرانية (جزء أو قسم) ولذا قال جرجى زيدان: "إن معانى (من) الخمسة عشر تُرَدُّ جميعها إلى التبعيض فربما كانت مشتقة من أصل يفيد قولنا: قسم أو جزأ"[٢].

٢- قــال الألوســى: "اســتعمال (مــن) فــى التبعيض شائع أينما وقع فى التنزيل واستعمالات الفصحاء"[٣].

٣- قــد ثــبت أن معنى (بعض) فيه معنى (بدء) والبدء هو النصيب من الجزور[٤] والنــصيب بعــض مــن كل فكما يقال: قسمت الشئ إلى أنصباء يقال: بعضته فتبعض أى صار أبعاضا وأجزاء[٥].

٤- أثبــتت الدراسة القرآنية العلاقة الوثيقة بين (من) بفتح الميم و(من) بكسرها فى المعنى فكل منهما يدل على جزء ما يضاف إليه. فإذا قلنا: من الرجال من يقاتل فى سبيل الله فينال الجنة. دلت (مِنْ) على بعض الرجال ودلت (مَنْ) على بعض المقاتلين وهم المقاتلون فى سبيل الله لا غيره.

---

(١) علم أصول الفقه ص ٥٢.

(٢) الفلسفة اللغوية ص ٤١.

(٣) روح المعانى ٤/ ٥٥٥.

(٤) القاموس ١/ ٨.

(٥) القاموس ٢/ ٣٢٥.

وقـــد ذكـــر هذا المعنى الإمام الطبرى عند تفسير قوله تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ ٤٦ النساء حيث قال: "الثانى: أن يكون معـــناه: مـــن الذين هادوا من يحرفون الكلم، فتكون (مَنْ) محذوفة من الكلام بدلالة (مِنَ الذين هادوا) عليها. وذلك أن (مَنْ) لو ذكرت فى الكلام كانت بعضا كـــ (مِنْ) فاكتفى بدلالة (من) عليها.

والعرب تقول: منا يقول ذلك ومنا لا يقوله بمعنى: منا من يقول ذلك ومنا من لا يقوله. فتحذف (مَنْ) اكتفاء بدلالة (مِنْ) عليه"(١).

ففـــى هـــذا النص ثبوت القرب فى المعنى بين (مِنْ) و (مَنْ). غير أن قول الطبـــرى (فـــتحذف من ...) غير محتاج إليه إذ المعنى تام بدونها فـــ (من) مبتدأ والفعل بعدها خبر. وسيأتى ذلك مفصلا فى نصوص القرآن.

ولعلـــك هنا تستحضر ما ذكره ابن خلدون من أنه: من ميزات اللغة العربية دلالة الحركة على معان متعددة كما مثله بـــ (قمت) بضم التاء وفتحها وكسرها.

ومثل ذلك ما ذكره القرافى فى مادة (دان) وهو: أن الأصمعى نقل عن بعض العـــرب فرقا ظريفا بين (الدين) بفتح الدال و (الدين) بكسرها فقال: إنما فتح الدال مـــن (الدين) لأن صاحبه يعلو المدين. وكسرت فى (الدين) لابتنائه على الخضوع وضم دال الدنيا لابتنائها على الشدة"(٢).

وبالتأمل فى معانى صيغ المادة (د ى ن) نجد بينها دنوًّا وقربا إذ لا يخلو أى من (الدين) بالكسر و (الـــدين) بالفتـــح و (الدين) أى المتمسك بدينه من الخضوع لما يعلوه.

فالمـــادة واحـــدة والمعانـــى متعددة؛ وسر تعددها إنما هو الحركة ذات السر العميق الدقيق فى لغة العرب.

---

(١) جامع البيان ٥/ ٧٠.

(٢) هامش القاموس ٤/ ٢٢٥ عن الشارح.

فــلا عجب إذاً مما ذكـــره الطبرى من العـــلاقة بين (من) و (من) بفتح الميم وكسرها.

ولعــل هذا من وراء قول أبى البقاء: "وكلمة (من) مفتوحة نص فى العموم، ومكسورة – وإن كانت للتبعيض – إلا أنها تحمل على التمييز"[١].

وقــوله (نــص فى العموم) ليس على إطلاقه كما وضحه الطبرى وإنما هو باعتبار معنى (من) بكسر الميم إذ معناها بالفتح أوسع دائرة من معناها بالكسر.

الــرأى الثالث: أن الأصل فيها بيان الجنس وهو رأى فخر الدين الرازى فى قوله تعالى: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ ٢ فاطر ويرى هذا الرأى من الفقهاء الإمامان أبو يوسف ومحمد. فقالا: لو قال السيد لشخص: من شئت عتقه من عبيدى فاعتقه فله أن يعتق الجميع لأن (من) عندهما للبيان[٢].

ولعلك تذكر هنا ما رددنا به على هذا الرأى لأن (من) بمعنى (بعض) فى هذه الأساليب. ولذا كان ينبغى أن يقال: إذا شئت أن تعتق عبيدى فاعتقهم.

وبهذا تنحصر دلالة (من) فى معنيين هما: أن تكون بمعنى (بعض) وأن تكون بمعنـــى (ابتداء). وعلى هذين المعنيين قامت آيات (من) فى القرآن الكريم وهذا ما قمـــنا بعمـــل ذلـــك الـــبحث من أجله، لننزه القرآن عن دعاوى زائفة مثل التقديم والتأخير، والحذف والتقدير. فالحذف حيف والتقدير تكدير.

تعقـــيب:

من المقرر عند دارسى اللغة أن الكلمة لابد أن تكون دالة على معناها حقيقة لا مجـــازا. إذ الحقيقة هى الأصل وأما المجاز فضرب من السعة فى التعبير ربما يلجأ إليه الكاتب فى بعض الأساليب.

---

(١) الكليات ص ٣٣٧. والصواب حذف (إلا أنها) لأن الخبر لا يتصدر بها.

(٢) علم أصول الفقه ص ٥٢.

ولم يستطع أحد فى مقامنا أن يزعم المجاز فى دلالة (مِنْ) على معنى (بعض) أو معنى (بدء). لما حققناه آنفا من متون اللغة. فمادة (من): منى كما علمنا ومعناها يرادف معنى مادة (ب ع ض) ومادة (ب د ء) وليس معنى كون هذه المواد مترادفة أنها متحدة المعنى بل لابد من فرق لا يلمحه إلا صاحب اللمحات اللغوية الدقيقة.

وهذا ما جَعَلَنا نقف عند هذين المعنيين لـ (من) لأن الذين توسعوا فى معانيها لم يمكنهم الاستغناء عن دعوى المجاز فى بعض معانيها. وما دام المعنى يمكن حمله على الحقيقة فلا يجوز جعله من المجاز لأن المجاز خلاف الأصل.

وبيان ذلك:

رأى بعض العلماء أنها تكون حقيقة فى: التبعيض وبيان الجنس وابتداء الغاية والبدل والتعليل. وتكون مجازا فى: الزيادة والظرفية وموافقة (عن) والباء و (على).

فهذه المعانى عشرة ذكرها الأشمونى وعلق عليها الصبان بأن ظاهر كلامه أنها حقيقة فى الجميع، والظاهر خلافه لأنها حقيقة فى الخمسة الأولى مجاز فى الخمسة الثانية لعدم تبادرها الذى هو علامة الحقيقة(١).

وقال الخضرى: "واعلم أن ما ذكره – أى ابن عقيل – لهذه الحروف من المعانى المتعددة إن تبادرت كلها من الحرف كالابتداء والبيان والتبعيض فى (من) كان حقيقة فى جميعها بطريق الاشتراك اللفظى فرارا من التحكم إذ التبادر علامة الحقيقة"(٢).

فمما ينبغى ملاحظته أن الصبان قرر أنها حقيقة فى خمسة معان هى: التبعيض والابتداء وبيان الجنس والبدل والتعليل؛ على حين قرر الخضرى أنها حقيقة فى الثلاثة الأولى.

---

(١) انظر منهج السالك للأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/ ٢١٢.

(٢) حاشية الخضرى على ابن عقيل ١/ ٢٢٨.

وقـــد عـــرفنا أن البدل ليس من معانى (من) إذ معناها فيما زعموه بدلا هو معنـــى (بعــض) كما عرفنا أن التعليل على معنى الابتداء. ويبقى بيان الجنس وقد حققنا أن (من) فيما زعموه فيه بمعنى (بعض). ولذا لم يبق إلا الابتداء والتبعيض. وهما من قبيل الحقيقة.

هــذا: وقـــد علمنا أن دعوى زيادة (من) رائجة ولكنها باطلة خاسرة. ومما يزيدها خسرانا أن الصبان قد ذكر أنها مجازية الاستعمال.

ولعله فى ذلك متأثر بما وقع فيه أبو حامد الغزّالى فى كتابه (المستصفى) فقد جعـــل المجـــاز أربعة عشر قسما ثم قال: "الثانى هذه الزيادة فى الكلام لغير فائدة كقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ ١٥٩ آل عمران:

وهـــو يعنى (ما) من (فبما) وكأن أصل الآية فى نظره (فبرحمة من الله) ... وهذا لا يليق لا بأبى حامد الغزّالى ولا بالقرآن من باب أولى.

ولذا رأينا ابن الأثير ينبرى له رادا عليه زعمه ومقرراً الحق والحقيقة حيث يقول: "وهذا القول لا أراه صوابا وفيه نظر من وجهين:

أحـــدهما: أن هذا القسم ليس من المجاز لأن المجاز هو دلالة اللفظ على غير ما وضع له فى أصل اللغة.

الـــوجه الآخر: أنى لو سلمت أن ذلك من المجاز لأنكرت أن لفظة (ما) زائدة لا معنـــى لهـــا. ولكنها وردت تفخيما لأمر النعمة التى لان بها الرسول ﷺ وهى محـــض الفصاحة. ولو عُرِّى الكلام عنها لما كانت له تلك الفخامة. ومن ذهب إلى أن فى القرآن لفظا زائدا لا معنى له فإما أن يكون جاهلا بهذا القول وإما أن يكون متسمحا فى دينه واعتقاده"[(١)].

---

(١) المثل السائر نسخة خطية بالمكتبة الأحمدية بطنطا.

وإنكار وصف الزائد بالمجاز هو ما ذهب إليه الإمام عبد القاهر[1].

ونتيجة ذلك أن (من) فى قوله تعالى: ﴿ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ ١٩ المائـدة و (ما) فى آية آل عمران السابقة حقيقة لا مجاز وهنا نرى عـبد القاهـر وابن الأثير فى ورطة لا يحسدان عليها وهما من همـا فقهـا للغة وفهما لأسرارها.

إذ كيف تكون الكلمة مستعملة فى معنى حقيقى ومع ذلك تسول لأحد نفسه أن يـتوهم أنهـا زائـدة؟ هـل الدال على الحقيقة يكون زائدا؟؟ إننا لو سرنا فى هذا المـضمار ضـللنا وأضـللنا لأنن بذلك نعترف أن فى القرآن كلمات لا حقيقة فى معناها. وهل يستسيغ عاقل هذا؟!

ومـن هـنا يتضح دقة منهج دراسة اللغة القائمة على أن ما زعم زيادته له معنى وعمل فمعنى (من) هو معنى: بعض. وعملها هو خفض ما بعدها.

وبهذا المعنى تحقق استغراق النفى لجنس المتحدث عنه.

وهـذا ما وضحناه عند بيان نص سيبويه والوقوف على ما فيه من تناقض إذ كـيف يقـرر معناها وعملها فى (هذا من الثوب) وفى (ما أتانى من رجل) حيث يقول: كأنك قلت: بعضه وبعض الرجال. ثم يزعم بعد ذلك كله أنها زائدة؟!

وإلـى هنا يحق لى أن أطمئن إلى أن (من) لا تخرج عن معنيين فى أساليب اللغة وهما: معنى: بعض ومعنى: بدء واستعمالها فيهما على الحقيقة التى لا يحجبها ضباب ولا ينال منها وهم واهم أو زعم زاعم.

مِنْ (البعضية) بين الاسم والحرف.

مرادفة (مِنْ) لـ (بعض):

١- لقـد ثبت فيما سبق بما لا خفاء عليه ولا ضعف فيه أن (من) ترادف (بعض) ومـن ثَمَّ صح وقوعها موقعها فى بيان معناها. كما قال سيبويه إمام النحاة فى (هذا من القوم) وفى (ما أتانى من رجل): كأنك قلت: بعضهم وبعض الرجال.

---

(١) أسرار البلاغة ص ٤٥٨.

ولـــم يكـــن ســـيبويه ليقرر ذلك بدون سند له من لغة العرب. لأننا قرأنا فى الكـــشاف للزمخشرى عند تفسير قوله تعالى: ﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ٩٢ آل عمـــران قوله: "قراءة عبد الله: حتى تنفقوا بعض ما تحبون. وهذا دليل على أن (من) للتبعيض. ونحوه: أخذت من المال أى بعضه"(١).

ألا يحتمل أن سيبويه كان يعلم هذه القراءة فقاس عليها ما ذكره من أساليب؟!

وربما يقال إن الزمخشرى كان ذا فكر ثاقب وعقل واع ومن ثَمّ لم يكن مقلدا لمن سبقه بل هو مجتهد يتمتع بأدوات الاجتهاد. ولا أدل على ذلك من أنه فى افتتاح تفسير سورة البقرة قال: "اعلم أن الألفاظ التى يتهجى بها أسماء. مسمياتها الحروف المبسوطة التى منها ركبت الكلم. فقولك: ضاد اسم سمى به: ضه من (ضرب) إذا تهجيته. وكذلك را. با اسمان لقولك: ره وبه ....

فإن قلت: لم قضيت لهذه الألفاظ بالاسمية؟ وهلا زعمت أنها حروف كما وقع فى عبارات المتقدمين؟ قلت: قد استوضحت بالبرهان النير أنها أسماء غير حروف؛ فعلمت أن قولهم خليق بأن يصرف إلى التسامح، وقد وجدناهم متسامحين فى تسمية كثيـــر مـــن الأسماء التى لا يقدح إشكال فى اسميتها كالظروف وغيرها بالحروف مستعملين الحرف فى معنى: الكلمة"(٢).

وبهـــذه النـــصوص الثلاثة أعنى: نص سيبويه ونصَّىْ الزمخشرى أكون قد رفعـــت مصبـــاحا يضئ الطـــريق إلى إثبات اسمية (من) التى ترادف (بعض) أى تقع موقعها.

بل إنى أقول: إن ذلك يحتاج إلى بذل جهد وطول فكـــر وعمق تأمـــل حتى لا يبقـــى حوله شبهة ولا تقربه ريبة ولا ينال منه غموض. لأن كثيرا من دارسى

---

(١) الكشاف ١/ ٢٩٤.

(٢) الكشاف ١/ ١٦.

اللغة العربية – بل أكثرهم – لا يعرف شيئا عن اسمية (من) هذه ولو حاولت إقناعه بـــذلك لمـــا ألقى إليك إذنيه فضلا عن عقله و فكره وكأن اسمية (من) لا ترقى إلى مرتبة حسن الاستماع والإنصات، وكيف ترقى وقد قال السيوطي: "من: مبنية على الـــسكون مكسورة الأول قال ابن درستويه: وكان حقه الفتح لكنه قصد الفرق بينها وبين (من) الاسمية"(١).

ولعلك تذكـــر وتتذكر ما سلف نقله عن ابن جـــرير الطبرى من أن (مِنْ) و (مَنْ) بينهما قرب فى المعنى وإنما فتحت الأولى لأن معناها أوسع مدى وكسرت الثانـــية لأن معناها أقل وأضيق. فالأولى تدل على العموم والثانية تدل على بعض العمـــوم. وأن معنى كل منهما يتحدد بما يضاف إليه فقولنا (من الناس من يؤمن) تـــدل فـــيه (من) على بعض الناس. وتدل (من) على الذين يؤمنون منهم. ففى كل مـــنهما معنى (بعض) وقد صرح الطبرى بذلك حيث قال: "إن (من) لو ذكرت فى الكلام كان بعضا كـــ (من) فاكتفى بدلالة (من) عليها"(٢).

ومن البدهى أن (من) بالفتح اسم وعليه تكون اسمية (من) بالكسر بدهيا كذلك. وقد سبق مناقشة الطبرى فى حذف (من) لدلالة (من) عليها من قوله تعالى: ﴿ **من الذين هادوا يحرفون الكلم .....الآية**﴾ ومن قـــول العـــرب: منا يقـــول ذلك ومنا لا يقـــوله.. إذ الأسـلوب لـــيس فى حاجة إلى حذف وتقدير فقد عرفنا أن الحذف (جيف) وان التقدير (تكدير). فما دامت (من) اسما فهى فى محل رفع مبتدأ وجملة (يقول ذلك) خبره...

وعلـــى الـــرغم من تلك الإشارات الجملية الموحية المرشدة إلى اسمية (من) بكـــسر الميم نكاد لا نرى شيئا يشير إليها فى مراجع اللغة نحوا وغيره. فهى حقيقة ضـــائعة وحسبك دليلا على ضياعها أن المراجع النحوية التى اطلعت عليها ومنها

---

(١) الهمع ٢/ ٣٤.

(٢) جامع البيان ٥/ ٧٠.

على سبيل المثال لا الحصر: الكتاب لسيبويه. والمفصل للزمخشرى. وشرحه لابن يعـيش. والكافــية لابــن الحاجب وشرحها للرضى. والمغنى لابن هشام وشرحه لدمامينى وحاشيتا الأمير والشمنى عليه. والتوضيح لابن هشام والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى وحاشية يسن عليه.

وحاشــية الخضرى على شرح الألفية لابن عقيل ... إلى غير ذلك. كل هذه المــراجع لــم تذكر أن (من) تستعمل اسما فيما اطلعت عليه منها مع ذكرها معنى (التبعــيض) لها. اللهم إلا ما جاء فى منهج السالك للأشمونى وحاشية الصبان عليه فــى غيــر باب حروف الإضافة، وكذلك ما جاء فى حاشية الخضرى عند إعراب قــوله تعالــى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ الآية ٨ البقرة كما سيأتى.

أثر دراسة القرآن فى اسمية (من):

لقد كان لدراسة القرآن الفضل كل الفضل فى اكتشاف حقيقة اسمية (من) التى بمعنــى (بعض) تلك الحقيقة اللغوية التى بها استقام فهم كثير من آياته والمحافظة على صياغتها المعجزة ونسقها الرائع.

ومما يؤخذ على النحاة فى هذا المقام أن كثيرا منهم قد جعل (من) أم حروف الإضــافة. وممــا يثبت ذلك أن كل كتب النحو بدأت الكلام عليها دون غيرها من الحــروف. وقد سبق عن سيبويه ذلك. وكذا فعل الزمخشرى وعلل ابن يعيش لهذا بقوله: "قد صدر صاحب الكتاب - يعنى: الزمخشرى فى المفصل - كلامه وابتدأه بــ (مِنْ) وهى حَرِيَّة بالتقديم لكثرة ورودها فى الكلام وسعة تصرفها"(١).

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٠.

وكـــذا ابــن مالك فى ألفيته وعلل له الأشمونى فقال: "إنما بدأ بـــ (من) لأنها أقـــوى حروف الجر، ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها نحو (من عندك) وأضاف الصبان: "ولأن من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها ثم بين أن المـــراد بنحـــو (من عندك) كل ظرف ملازم النصب على الظرفية"(١).

وقـــال الــشيخ خـــالـــد: "إنمـــا بدأ بـــ (من) لأنها أم حروف الجر قاله صاحب: درة الغواص"(٢).

أقول: مع هذا كله لم نر أحداً منهم عنى أيما عناية أو اهتم تمام الاهتمام ببيان اسميتها التى تكون وساما لها يميزها على ما عداها من بناتها أو أخواتها ولم يكتفوا بـــذلك بـــل زاد إجحـــافهم بحقهـــا حيـــنما أثبتوا لبعض هؤلاء البنات أو الأخوات اســـتعمالهن أسماء أحيانا كالكاف وإلى ومذ ومنذ وعن وعلى ... أليس هذا عجيبا يدعو إلى التعجب؟!

وظـــل هذا منهجا سائدا عند النحاة حتى الأستاذ عباس حسن فقد بدأ معانيها بالتبعـــيض أى الدلالة على البعضية. وعلامتها: أن يكون ما قبلها – فى الغالب – جزءا من المجرور بها مع صحة حذفها ووضع كلمة (بعض) مكانها نحو: خذ من الـــدراهم. وكقـــولهم: ادخر من غناك لفقرك، ومن قوتك لضعفك، فالمأخوذ بعض الـــدراهم، والمدخـــر بعـــض الغنى والقوة، ويصح وضع كلمة (بعض) مكان كلمة (من). ومثل هذا قول الشاعر:

وإنـــك ممن زيـــن الله وجهـــه ... وليس لوجـــه زانـــه الله شـــائن

فالمخاطـــب جـــزء من الاســـم المجـــرور بها وهو (من) الموصولة التى بمعنى (الذين).

---

(١) منهج السالك وحاشية الصبان عليه ٢/ ٢١٢.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣ وانظر درة الغواص ص ٢٥ وشرح ملحة الإعراب ص ٨٨.

وقد يكون الجزء متأخرا عنها وعن الاسم المجرور بها فى اللفظ دون الرتبة كقــولهم: إن مـــن آفـــة المـــنطق الكذب، ومن لؤم الأخلاق الملق، فالكذب والملق متأخران فى الترتيب اللفظى وحده ولكنهما متقدمان فى درجتهما لأن كلا منهما اسم (إن) والأصل فى اسم (إن) تقدمه فى الرتبة على خبرها[١].

إن هذا الكلام ينطوى على أمرين:

أحــدهما: أن الأســتاذ عباس حسن قد حدد متى تكون (من) بمعنى (بعض) ووضحه بأن ما قبلها يكون جزء ما بعدها. وبأنه يصح وضع (بعض) موضعها.

ولا يخفــى علــى ذى عقل وبصيرة أن هذا يقتضى اسميتها. غير أن هناك مميزات لـــ (من) على (بعض) سيأتى بيانها مما جعلها أكثر دورانا فى الاستعمال عنها كما اتضح ذلك من أساليب القرآن الآتية.

وقد كان بوسع الأستــاذ عباس حسن أن يــدرك العــلاقة الوثيقة بين (مِن) و(مَــن) فى قول الشاعر: (وإنك ممن زين الله وجهه) كما فعل ابن جرير الطبرى فقــد صــرح بأن (من) و (من) فيهما معنى (بعض) بيد أن كسر الميم فى الأولى جعلها أضيق دائرة من الثانية المفتوحة الميم. وليس من العدل أن نجعل (من) بالفتح اســما وبالكــسر حــرفا بــل الــذى يقتضيه الإنصاف أن يكونا اسمين لكل منهما خصائصه فى الاستعمال.

وعلــى هذا تكون (من) فى الأمثلة التى ذكرها الأستاذ عباس حسن فى محل نــصب لأنهــا مفعول به. وتكون فى قول الشاعر (وإنك ممن زين الله وجهه) فى محل رفع لأنها خبر (إن).

الأمــر الآخــر: أن الأســتاذ عباس حسن لم يمنعه سعة اطلاعه وعمق فكره الــنحوى عن أن يتخلى عن دعوى التقديم والتأخير التى هى - بالإجماع - خلاف الأصل ولا تليق إلا بموطن الضرورة وهو الشعر. فــدأب على إعــراب (من آفة)

(١) النحو الوافى ٢/ ٤٢٥.

و(مــن لؤم) خبرا مقدما و (الكذب) و (الملق) مبتدأ مؤخرا. ونسى أن (الكذب) هو المحكــوم بـــه على بعض الآفات. و (الملق) هو المحكوم به على بعض الأخلاق. وممـــا يثبت ذلك أن هذين الأسلوبين قبل دخول (إن) عليهما كانا: من آفة المنطق الكــذب، ومــن لــؤم الأخلاق الملق. فـــ (من) فيهما فى محل رفع مبتدأ لأنها فى موضع المحكوم عليه. و (الكذب) و (الملق) خبر ان لأنهما فى موضع المحكوم به.

فلما دخلت (إن) لم تنل من ذلك شيئا إذ قصارى أمرها أنها أكدت نسبة الخبر إلى المبتدأ.

وهنا نجدنا فى حاجة إلى وقفة تأمل إذ يمكننا أن نجعل (من) فى محل نصب اسم (إن) ونرفع (الكذب) و (الملق) لأنهما خبرها.

ومثل هذا قول الرسول عليه السلام: "إن من البيان لسحر. أو إن بعض البيان سحر. فـــ (من) اسم (إن) و (سحر) خبرها.

وعلـــى ذلـــك يعرب قول الرسول عليه الصلاة والسلام: "إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون".

فـــ (من) فى محل نصب اسم (إن) و (المصورون) خبرها. ولكن النحاة جَرْياً وراء المـــشهور غيـــر المحقق يجعلون اسم (إن) محذوفا وهو ضمير الشأن فيكون تقدير الحديث (إنه) أى الحال والشأن و (من أشـــد) متعلق بمحذوف خبـــر مقـــدم و (المصورون) مبتدأ مؤخر(١).

أرأيت بعد ذلك تعقيدا وتعسيرا مع أن نسق الحديث يأباه كل الإباء وينفر منه أشـــد الـــنفور. إذ المراد به أن الذين يعذبون أشد العذاب طوائف متنوعة وبعضهم المـــصورون. وهـــذه هى الصورة التى رسمها الحديث بنسقه ووضع كل كلمة من كلماتـــه فـــى مكانها الذى لا تزول عنه. فالمصورون محكوم بهم على (بعض أشد الناس عذابا) لا كلهم.

---

(١) انظر حاشية الصبان ١/ ٢٧٨.

ومــثل هذا الحديث أحاديث أخرى وردت فيها (من) اسم (إن) وخبرها جملة فعلــية ومنها قوله ﷺ: "إن من أشراط الساعة أن يُرْفَع العِلْم ويثبت الجهل ويشرب الخمــر ويظهر الزنا" فـ (من) اسم (إن) فى محل نصب ورفع العلم وثبوت الجهل وشرب الخمر وظهور الزنا أخبار عنه.

وغيــر ذلك من أحاديث منها (من) اسم (إن/ وبعدها جمل فعلية مصدرة بــ (أن) المصدرية فهى فى تأويل مصدر خبرها(١).

ولكــن الــسائد فى الاستعمال العربى نصب نحو (الكذب) و (الملق) كما فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ ﴾ ١٤ التغابن. وقد يبدو للقارئ لأول وهلة أنه لابد من جعل (عدوا) اسم (إن) و (من أزواجكم) خبرها مع ارتكاب دعوى التقديم والتأخير. وهنا أقول له: لا لأننا لو فعلنا لجعلنا المحكوم به محكوم عليه ولا يخفى ما فى ذلك من خلل واضطراب وخروج عن نسق لغتنا العربية المحكم الدقيق.

ومن هذا الإحكام وتلك الدقة أننا وجدنا لهجة عربية تنصب بــ (إن) الجزءين أى المبــتدأ والخبــر فلِمَ لا يكون مثل هذه الآية على تلك اللهجة التى تجعل النص سـليم البناء منسق المعنى فلا تقديم ولا تأخير. وخاصة أن (العداوة) واضح الحكم بهــا على بعض الأزواج والأولاد وهم المحكوم عليه. وبهذا ينطبق الإعراب على المعنى؛ إذ هو فرعه كما قرره علماء النحو قاطبة.

ومــثل هــذه الآية قول الرسول عليه السلام: "إن من الشعر حكمة" بنصب (حكمــة) فــــ (إن) ناصـــبة المبتدأ والخبر... وغير ذلك. كما سيأتى تفصيله فى أساليب القرآن.

---

(١) انظر هداية البارى إلى ترتيب صحيح البخارى جـ ٢ ص ٢٠٥ فما بعدها.

ومن هنا اتضح لنا مدى فضل دراسة القرآن على اكتشاف اسمية (من) التى هـى بمعنى (بعض) وكان على الأستاذ عباس حسن أن يدلو بدلوه فى هذه المسألة ولكن قوة الشهرة وجلبة المشهور قد صرفاه عن ذلك فله العذر.

ومما ينبغى أن ننوه به فى مقامنا هذا أننا حاولنا أن نضع عين القارئ ونلفت ذهنه إلى أول من صرح باسمية (من) التى بمعنى (بعض) فكان هو الإمام محمود بـن عمر الزمخشرى فى (الكشاف) لا فى (المفصل) ولا فى (الأنموذج) وغيرهما من كتبه وهذا (الكشاف) كتاب فريد فى بابه ومن ثم قيل عنه "فأنت لو قرأته وجدت مـسائل العـربية نحـوها وبلاغتها قد عرضت لك فى ثوب رائع يمثل لك حسن الأسـلوب ودقته، وجمال المعنى وروعته، ويعطيك مع ذلك الفكرة العلمية الدقيقة، وقلما وجدت ذلك عند غيره إلا الذين قَفَوْا آثاره وأخذوا عنه.

وفـى الحق أن الزمخشرى - رحمه الله تعالى - قد أفاد علوم القرآن وعلوم اللغة العربية بتفسيره هذا أكبر الفائدة؛ وعاد عليها منها أعظم النفع، حتى كان خليقا بما قيل فيه وفى السكاكى: **"لولا الأعرجان لجهلت بلاغة القرآن"**[١].

فـلا عجـب إذاً من وصول الزمخشرى إلى كنوز القرآن وحصوله عليها ثم إظهارهـا جميلة رائعة تأخذ بعين القارئ وتستقر فى ذهنه فتصير شعاعا له يهديه إلى دقة مسلك أسلوب القرآن.

ولعل أول ما لفت نظرى ونبه عقلى هو ما جاء فى الكشاف عند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ ٢٢ البقرة. وهو: "و (من) فى (مـن الثمـرات) للتبعـيض لأن المُنكَّـرَيْن أعنى: ماء ورزقا يكتنفانه، وقد قصد بتنكيـرهما معنـى البعضية فكأنه قيل: وأنزلنا من السماء بعض الماء فأخرجنا به بعض الثمرات ليكون بعض رزقكم؛ وهذا هو المطابق لصحة المعنى"[٢].

---

(١) مقدمـة فى نشأة علوم البـلاغة لكتاب السعـد/ بقلم الشيخ محمـد محيى الدين عبد الحميد جـ١ ص ٢٣.

(٢) الكشاف ١/ ٧١.

ولو أتصف لجعل (من) فى (من السماء) بعضية كذلك فقد حققنا فى أساليب (من) فى القرآن أن المراد بـ (السماء) التى أنزل الله منها الماء هو (السحاب) والماء بعضه وعليه يكون مستهل عبارة الزمخشرى: وأنزلنا بعض السحاب حالة كونه بعض الماء ... إلخ.

ولعل مثل هذا النص للزمخشرى فى معنى (من) هو الذى جعل السيوطى يقول: "قال الزمخشرى فى الكشاف والطيبى فى حاشيته: وترد (من) اسما مفعولا كقوله تعالى:﴿ **فأخرج به من الثمرات رزقا لكم**﴾ أعرب (من) مفعولا لـ (أخرج) و (رزقا) مفعولا لأجله، قال – يعنى: الزمخشرى – وكذا حيث كانت للتبعيض فهى فى موضع المفعول به. قال الطيبى: وإذا قدرت (من) مفعولا كانت اسما كـ (عن) فى قوله: من عن يمينه"(١).

ولا يخفى أن (من عن يمينه) ليس (من) فيه بمعنى (بعض) بل هى حرف ابتداء لأن ما بعدها لا يصلح للتبعيض أى للتجزئة وسيأتى الحديث عنها.

هذا: ومما يجدر ذكره أنه قد سبق تصريح الزمخشرى باسمية (من) البعضية فى آيتين من سورة البقرة هى قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ ٣ وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ٨ فقد قال فى الأولى: "وأدخل (من) التبعيضية صيانة لهم وكفا عن الإسراف والتبذير المنهى عنه؛ وقدم مفعول الفعل دلالة على كونه أهم كأنه قال: ويخصون بعض المال الحلال بالتصدق به".

وقال فى الثانية: "فإن قلت: كيف يجعلون – أى المنافقون – بعض أولئك – أى الكافرين – والمنافقون غير المختوم على قلوبهم.

---

(١) الهمع ٢/ ٣٦.

قلـت: الكفر جمع الفريقين معا وصيرهم جنسا واحدا؛ وكون المنافقين نوعا من نوعي هذا الجنس... لا يخرجهم أن يكون بعضا من الجنس، فإن الأجناس إنما تتوعت لمغايرات وقعت بين بعضها وبعض"[١].

ألـيس فـي ذلك أبلغ الأدلة على أن (من) مفعول فى الآية الأولى وذكر أولا للاختصاص. وأنها في الآية الثانية مبتدأ خبره (من يقول آمنا..." ؟!!

٥- مما سبق يتضح أن (من) التي تكون بمعنى (بعض) تعرب مبتدأ ومفعولا به .. إلى غير ذلك مما يأتي بيانه في أساليب القرآن.

وسـنعلم أن القول باسميتها حنيئذ أكثر مرونة وأوضح وأقوى بلاغة وبيانا. وحسبنا في هذا المقام قول الأشموني شارحا قول ابن مالك:

والاسـم مـنه معـرب ومبنـى ــــ لـشبه مـن الحـروف مدنـى

"والاسم (منه) أى بعضه (معرب) على الأصل فيه ويسمى متمكنا (و) منه أى بعضه الآخر (مبنى) على خلاف الأصل فيه ويسمى غير متمكن".

قـال الصبان: "قوله (أى بعضه): تفسير (من) بـ (بعض) أقرب إلى مذهب الزمخشرى الجاعـل (مـن) التبعيضية اسمـا بمعنى (بعض) وعليـه فـ (من) مبتـدأ و (معرب) خبر؛ وهذا أحسن في المعنى"[٢].

معنى البعضية فى (مِن):

يثبت مما سبق بـلا شك أن (من) تكون بمعنى (بعض). ومن ثـم اشتهرت بـ (من) البعضية أى المنسوبة إلى بعض) في معناها.

---

(١) الكشاف ١/ ٣٢، ٤٢.

(٢) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ٥٦.

وهـنا ينبغـى أن نوضح المراد بـ (بعض) التى تنسب إليها (من) هل هى بعضية الأجزاء أو بعضية الأفراد؟

جـاء فـى كلـيات أبى البقاء: "والبعضية المعتبرة فى (من) التبعيضية هى: البعـضية فى الأجزاء لا البعضية فى الأفراد. خلاف التنكير الذى يكون للتبعيض فـإن المعتبـر فيه التبعيض فى الأفراد لا فى الأجزاء. وقد صرح الزمخشرى فى مواضع من الكشاف بأنه قد يقصد بالتنكير الدلالة على البعضية فى الأجزاء منها ما ذكره فى قوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾ ١ الإسراء[1].

ونـص عبارة الزمخشرى: "أراد بقوله (ليلا) بلفظ التنكير تقليل مدة الإسراء وأنـه أُسْـرِىَ به فى بعض الليل من مكة إلى الشام مسيرة أربعين ليلة، وذلك أن التنكير فيه قد دل على معنى البعضية، ويشهد لذلك قراءة عبد الله وحذيفة: من الليل أى بعض الليل كقـوله: ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ ﴾ ٧٩ الإسراء[2].

والفرق بين بعضية الأجزاء وبعضية الأفراد أن الأولى تكون فى ذى أجزاء مـرتبط بعـضها ببعض ارتباطا عضويا أى كأعضاء جسم الإنسان بحيث إذا أخذ جـزء منها اختل شكله. ومن ذلك: أكلت من الرغيف أى بعضه وشربت من الماء أى بعـضه. وأما الثانية فتكون فى ذى أفراد يستقل كل منها فى تكوينه عن الآخر. نحو: محمد من العلماء أى بعضهم.

وبالتأمل فى هذا الفرق يتضح أن (مِنْ) صالحة لبعضية الأجزاء والأفراد معا وهـذا خلاف ما ذكره أبو البقاء فى كلياته. ولذا كان كلام الزمخشرى أعم وأجمل حـيث جعـل (مِـنْ) لبعضية الأجزاء فى (من الليل) ومثله (من النهار) فى قوله تعـالـى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ

---

(١) الكليات ص ٣٣٤.　　(٢) الكشاف ٢/ ٥٠٤.

بَيْنَهُمْ ﴾ ٤٥ يونس. وقوله: ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ ١٠ الجمعة.

فـــ (من) فى هذه كلها بمعنى (بعض) قـــال المجـــد: "وبعض كل شئ طائفة منه"(١).

بــل إن الزمخشرى ذكر ما يثبت أنه قد يراد بــ (بعض) المتكلم نفسه حيث قال: "ويقال للرجل من القوم: من فعل كذا فيقول: أحدنا أو بعضنا يريد نفسه. ومنه قـــول لبيـــد:

تـرّاك أمكـنة إذا لـم أرضـــها   أو يرتبط بعض النفوس حمامها

يريد نفسه. وهذه جارية حُسّانة يشبه بعضها بعضا"(٢)

وحكى المعرى محاورة بين لبيد وغيره فى هذا البيت: قال أحدهم: هل أردت بــبعض: معنى كل فقال لبيد كلا إنما أردت نفسي، وهذا كما تقول للرجل إذا ذهب مالـــه: أعطاك بعض الناس مالا وأنت تعنى نفسك فى الحقيقة، وظاهر الكلام واقع على كل إنسان وعلى كل فرقة تكون بعضا للناس"(٣).

فـــ (بعض) هنا يراد بها فرد من الناس. وقد ورد مثل ذلك فى (من) حيث قال الله عز وجل: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴾ ٢٠٤ البقـــرة وقوله: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾ ٢٠٧ البقـــرة. فالمراد بــ (من) فى الأولى، الأخنس بن شريق. وبها فى الثانيـــة: شهيب بن سنان"(٤).

---

(١) القاموس ٢/ ٣٢٤.

(٢) الأساس ص ٥٥.

(٣) رسالة الغفران ص ٣٨.

(٤) الكشاف ١/ ١٩٠.

وكـــذا فـــى قوله: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ ﴾ ٦ لقمان. فالمراد بها: النضر بن الحارث[١].

فــــ (من) يراد بها الأجزاء كما يراد بها الأفراد ولذا وجدنا أبا البقاء يعقب علـــى النص السابق قائلا: "والحق ما قاله الشيخ سعد الدين وهو: أن البعضية التى تدخل عليها (من): البعضية المجردة المنافية للكلية لا البعضية التى هى أعم من أن تكـــون من ضمن الكل أو بدونه لاتفاق النحاة على ذلك حيث احتاجوا إلى التوفيق بين قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ ٤ نوح. وبين قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ ٥٣ الزمـــر. إلى أن قالوا: لا يبعد أن يغفر جميع الذنوب لقوم وبعضها لقوم ولم يذهب أحد إلى أن التبعيض لا ينافى الكلية"[٢].

ما تعرف به (من) البعضية:

من نصوص العلماء سيبويه ومَنْ بعده إلى يومنا هذا يتبين أن (مِنْ) البعضية تعرف بأن يصح حلول (بعض) محلها، والدليل على ذلك ما ورد فى بعض قراءات القـــرآن كمـــا فى قراءة (بعض ما تحبون) فى (مما تحبون) بل إن هناك قراءة بـــ (من) تثبت أن التنوين للتبعيض كما عرفنا فى قوله تعالى: ﴿ أسرى بعبده ليلا ﴾ فقد قـــرئ: مـــن الليل: فكأن (مِنْ) بمعنى (بعض) أصلا لأنها لو لم تكن كذلك لما دلت على معناه دون التصريح بها.

ومـــع وضـــوح هذا وقوته رأينا علماء النحو لا يكتفون به بل يذكرون أشياء أخرى يعرف بها معنى (بعض) فى (مِن). يقول الرضى: "وتعرف (مِن) التبعيضية بأن يكون هناك شئ ظاهر وهو بعض المجرور بـــ (من) نحـــو قـــوله تعالـــى:

---

(١) الكشاف ٣/ ٣٨٧.

(٢) الكليات ص ٣٣٤.

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ ١٠٣ التوبة. أو مقدر نحو: أخذت من الدراهم. أى من الدراهم شيئا"[١].

ومعنى الآية واضح جدا وهو: خذ بعض أموالهم حالة كونه صدقة. وكذا معنى أسلوب الرضى وهو: أخذت بعض الدراهم. أى لا كلها.

فلست أدرى ما معنى قول الرضى (أن يكون هناك شئ ظاهر) وهو يعنى: صدقة فما العلاقة بين معنى (من) و (صدقة)؟ إن (من) بعض الأموال. و (صدقة) مصرف الأموال. ونسق الآية ليس فى حاجة إلى أن يكون: خذ صدقة من أموالهم. بل هو جميل رائع دقيق بديع وحسبه أنه وحى الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لأنه تنزيل من حكيم حميد.

وأما أخذت من الدراهم فليس به حاجة إلى تقدير شئ إذ مقامه وهو إفادة أخذ المتكلم بعض الدراهم لا كلها كما فى (أكلت من الرغيف) و (شربت من الماء).

وبهذا يظهر تدخل الرضى فى أسلوب القرآن بالتعديل تقديما وتأخيرا بدون حاجة إليه إلا ما وقر فى صدور علماء النحو من أنه لابد فى اللغة من (التعديل) ومثل ذلك تدخله فى الأسلوب الثانى بذكر شئ ليس المعنى فى حاجة إليه. وفضلا عن ذلك لو استجاب الرضى لنزعة التقديم والتأخير لقال: أخذت شيئا من المال. وبهذا يكون قدر ثم قدم وأخر.

وبعض العلماء يحتم أن يكون المذكور قبلها لفظا أو معنى بعضا مما بعدها كقولك: أخذت درهما من الدراهم[٢].

ومقتضى هذا أننا لا نقول: أخذت من الدراهم. وهذا شئ عجيب يدعو إلى التعجب لأننا قرأنا فى القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُم ﴾ وقوله: ﴿أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ ﴾ ٢٥٤ ، ٢٦٧ البقرة.

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٢٢.

(٢) كليات أبى البقاء ص ٣٣٤.

فلــم نجد شيئا قبلها لا لفظا ولا تقديرا إذ المعنى تام واضح لا نقص فيه ولا غمــوض أى أنفقــوا بعــض ما رزقناكم. وأنفقوا بعض طيبات ما كسبتم. وقد نبه الزمخشرى إلى أن التعبير بـــ (من) لمنع الإسراف والتبذير.

ويبقــى للــرد علــى ذلك كله أنهم بتقديرهم شيئا قبل (من) فى (أخذت من الــدراهم) أى (شــيئا من الدراهم) يرتكبون خطأ فاحشا حيث يحذفون الموصوف وحذف الموصوف قبيح بل هو أقبح من القبيح.

كمــا أنهم إذا قدروا (شيئا) بعد (من) فى قولهم: (أخذت من الدراهم) فجعلوه أخذت من الدراهم شيئا. يجعلون المبعض بعد أداة التبعيض وذلك لا يستسيغه عقل ولا يجيزه تفكير مستقيم.

على أنهم بتقديرهم (شيئا) يجعلون معنى التبعيض فيه وبذلك تتجرد (من) عن المعنى وهذا واضح الفساد.

لــذلك كلــه وجدنا فريقا من العلماء مستقيم الفكر معتدل البيان يجعل علامة (مــن) البعضية حلول (بعض) محلها. قال ابن هشام: "وعلامتها إمكان سد (بعض) مسدها كقراءة ابن مسعود فى قوله تعالى: **﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا ما تحبون﴾**: حتى تنفقوا بعض ما تحبون"(١).

وقال أبو البقاء: "المبعضة ما يصح فى موضعها (بعض) كما فى: أخذت من الــدراهم"(٢) وبذلك يثبت أن (من) هى المبعضة لأن فيها معني (بعض) وما بعدها هو (المبعض) فـــ (من) بعض ما تضاف إليه مثلها مثل (بعض) في قول الشاعر:

إذا بعــض الــسنين تعــرقتنا كفــى الأيــتام حقــد أبــى اليتــيم

قال سيبويه: لأن (بعض) هنا سنون(٣).

---

(١) المغنى بحاشية الأمير ٢/ ١٤. (٢) الكليات ص ٣٣٤.

(٣) الكتاب ١/ ٥٢.

وواضح أن (من) مثل (بعض) فتكون بعض ما تضاف إليه. وهذا هو الصواب.

الرد على من ينكر بعضية (مِنْ):

لعل القارئ قد اطمأن قلبه وطابت نفسه بما حققناه ووثقناه من دلالة (من) على معنى (بعض) ومن ثم تكون اسما مثلها إذ لا يقوم الاسم إلا فى مقام الاسم فما دامت (بعض) تخلف (مِنْ) وهى اسم فلا مناص من كون (من) اسما.

ولكننى أقول إن هناك من ينكر هذا المعنى – مع ما سبق ذكره – كابن جنى وأبى حيان.

أولا: أما ابن جنى: فقد ذكر أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار

فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هى أيضا واختصار المختصر إجحاف به .. ثم شرح ذلك قائلا: "إذا قلت ما قام زيد فقد أغنت (ما) عن (أنفى) وهى جملة فعل وفاعل... وإذا قلت: ليس زيد بقائم فقد نابت الباء عن (حقا) و (البتة) وغير ذى شك. وإذا قلت: (فبما نقضهم ميثاقهم) فكأنك قلت: فبنقضهم ميثاقهم فعلنا كذا حقا أو يقينا. وإذا قلت: أمسكت بالحبل فقد نابت الباء عن قولك: أمسكته مباشرا له وملاصقة يدى له. وإذا قلت: أكلت من الطعام فقد نابت (من) عن البعض أى أكلت بعض الطعام"(١).

والذى يعنينا فى مقامنا هذا هو نيابة (من) عن (بعض). ولعلك تلحظ أن هذا التعبير يختلف عما سبق ذكره عن العلماء فقد قرروا أن (من) تردفها (بعض) فهى الأصل وإنما تقع (بعض) موقعها للدلالة على أنها اسم. فإذا جاء ابن جنى وجعلها نائبة عن الاسم اقتضى ذلك حتما أن تكون اسما. إذ كيف ينوب حرف عن اسم؟؟ أليس ذلك بعجيب غريب؟؟

---

(١) الخصائص ٢/ ٢٧٣: ٢٧٤.

وربمـــا نلتمس لابن جني مخرجا من مأزقه هذا بما ذكره الإمام الزمخشرى ونقلناه عنه فيما مضى من أن منهج العلماء في التعبير عن الأسماء بالحروف مبنى علـــى التسامح لأنهم يستعملون الحرف مرادا به: الكلمة. فلعل ابن جنى يعنى بقوله (حرف): كلمة.

وهذا ما قرأناه – وقرأه غيرنا – كثيرا فى كتاب سيبويه. فلعل ابن جنى جرى هذا المجرى حتى لا يقع فى ضيق ليس له منه مخرج.

ولكننا لا نلبث حتى نرى لابن جنى موقفا غريبا بالنسبة لـــ (من) هذه. فعلى الـــرغم مـــن نصه السالف الذكر عن أنها تنوب عن (بعض) نرى الشنقيطى يقول: "وقد حرص ابن جنى بإنكار أن تكون (من) للتبعيض. ثم يورد اعتراضا على ذلك بأنـــه شهادة على نفى فلا تقبل ثم يرد هذا الاعتراض بأنها شهادة على أمر مظنون نـــشأ عن استقراء صحيح فتقبل لأن ابن جنى شديد الإطلاع على لسان العرب قاله الدماميني[1].

ومـــع أننا لا ننكر فضل ابن جنى وجهده المشكور فى تجلية كثير من حقائق اللغـــة وكشف أسرارها الدقيقة العميقة لا نرى ما قرره الدمامينى فى مقامنا هذا بل نخالفه ولا نسلم بأن ابن جنى اطلع على لسان العرب بصورة أعم وأتم وعلى نحو أشـــمل وأكمـــل مـــن اطلاع سيبويه الذى شافه العرب أو من شافههم وتأدب على أســـاليبهم ودوّن كثيرا من نصوصهم. ومع ذلك كان هو إمام النحاة فى إثبات معنى (بعـــض) لـــ (من) فقوله: "وتكون أيضا للتبعيض، تقول: هذا من الثوب وهذا منهم فكأنك قلت: بعضه وبعضهم[2].

وقد مضى النحاة على هذا النهج لم يشـــذ منهم أحـــــد – حسب علمنا – إلا ابن جنى.

---

(١) الدرر اللامعة ٢/ ٣٤ بتصرف.

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢.

ما ترتب على إنكار ابن جني:

ولقد ترتب على إنكاره هذا المعنى أن ضاق فكره عن استيعاب معناها فى قول النابغة:

كأنك من جمال بنى أقيش   يقعقع خلف رجليه بشن

يقول البغدادى فى حديثه عن قول الشاعر وهو الأعشى ميمون

أتنتهون ولن ينهى ذوى شطط   كالطعن يهلك منه الزيت والفتل

:"أنشده الرضى على أنه يتعين فيه اسمية الكاف إذا طلبها عامل رفع كما هنا فإنها اسم بمعنى (مثل) وقعت فاعلة لـ (ينهى) قال ابن جنى فى سر الصناعة[1]: "إن قال قائل: هل يجوز أن تكون الكاف فى (كالطعن) حرف جر وتكون صفة قامت مقام الموصوف والتقدير: ولن ينهى ذوى شطط شئ كالطعن فيكون الفاعل المحذوف الموصوف حذفا جائزا كما حذف الموصوف فى قوله تعالى:﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا ﴾ ١٤ الإنسان. أى جنة دانية وكقول الشاعر

كأنك من جمال بنى أقيش   يقعقع خلف رجليه بشن

أى جمل من جمال بن أقيش.

فالجواب: أن حذف الموصوف وإقامة الوصف مقامه قبيح وفى بعض الأماكن أقبح. فأما قوله (ودانية عليهم ظلالها) فالحجة أن يكون حالا معطوفة على (متكئين) فهذا لا ضرورة فيه.

---

(١) انظر جـ ١ ص ٢٨٣.

ولمـــا قــوله (كأنك من جمال بنى أقيش) فإنما جاز فى ضرورة الشعر؛ ولو جــاز لنا أن نجد (من) في بعض المواضع قد جعلت اسما لجعلنا ها ههنا اسما ولم نحمل الكلام على إقامة الصفة مقام الموصوف"[١].

أرأيت كيف وقع ابن جنى وهو من هو فى هذا الضيق حين يَخَرِّجِ البيت على أقــبح القبــيح؛ ولو اعترف باسمية (من) لأنها بمعنى (بعض) لما احتاج إلى قوله: (ولــو جــاز لنا أن نجد (من) في بعض المواضع قد جعلت اسما... إلخ) إذ كونها بمعنـــى (بعــض) يــستلزم اسميتها لأن الاسم لا يخلفه إلا اسم مثله. فجعلها حرفا وحــذف موصوفها مردود بما قاله ابن السراج عن بيت الكاف وهو: "فإن قال قائل إنمـــا هـــى – أى الكـــاف فى (كالطعن) – نعت لمحذوف أراد (شئ كالطعن وهى حــرف قيل له: إنما يخلف الاسم ويقوم مقامه ما كان اسماً مثله نحو: جاءنى عاقل ومررت بظريف. وليس بالحسن[٢]. إلا فيما يشكل من النعوت ولو كان غير الاسم يخلفهــا لــصلح أن نقول: جاءنى بقوم، وكلمت يضرب تريد: إنسانا ورجلا ونحو ذلك. وكذلك يلزمك أن تقول: جاءنى فى الدار تريد: رجل فى الدار انتهى"[٣].

فمـــا ترتب على جعل الكاف فى (كالطعن) حرفا يترتب على جعل (من) فى (مـــن جمال) حرفا وهو: حــذف الموصوف وإقامة الوصف مقامه. وهــذا قبيــح بل أقبح منه.

إذ يترتب عليه أمر آخر وهو خاص بابن جنى ألا وهو تناقضه مع نفسه فى كتابــيه (الخــصائص وسر الصناعة) حيث صرح فى الأول بأن (من) تنوب عن (بعض) فى :أكلت من الطعام. وفى هذا اعتراف بمعنى بعضية (من). ثم ينكر ذلك فى الثانى.

---

(١) خزانة الأدب ٤/ ٢٦٣: ٢٦٤.

(٢) إلى هنا ينتهى نص ابن السراج فى المطبوعة جــ ١ ص ٤٤٠.

(٣) خزانة الأدب ١٣٢/٤.

ممـــا جعلنى أقول: ربما يكون (سر الصناعة) أسبق تأليفا على (الخصائص) وعلـــيه يكـــون الإنكـــار أوّلاً ثم الرجوع عنه آخرا وهذا ترتيب فكرى مستقيم فكم للإنـــسان مـــن شطط فى صدر حياته العلمية-ثم يزول هذا الشطط ليحل محله فكر رزين وتأمل دقيق وقد عرض لترتيب هذين المؤلفين أستاذنا المرحوم الشيخ محمد علـــى الـــنجار فقـــال: "ويذكر أيضا (سر الصناعة) فى (الخصائص) فى (باب فى العربـــى يسمع لغة غيره) وفى (باب فى الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه) وعلى هذا فقد ألف (الخصائص) بعد (سر الصناعة).

ولكـــنه فـــى (ســـر الصناعة) فى المقدمة فى الكلام على مرتبة الحركة من الحـــرف يقول: وقد ذكرنا فى كتاب (الخصائص) فيما بعد فساد هذا القول عن أبى على رضى الله عنه.

ومقتضى هذا تقدم الخصائص على سر الصناعة".

فيتـــضح مـــن هذا أن صنيع ابن جنى أمر يحار فيه القارئ إذ لا يستطيع أن يعلم فضلا عن أن يظن أن (الخصائص أسبق من سر الصناعة) أو العكس.

فتظل قضية اعترافه بـــ (مِنْ) النائبة عن (بعض) وإنكار معنى البعضية لها حائرة فى ذهن القارئ لا يهتدى إلى جواب قاطع فيها.

وهذا ما جعل الشيخ محمد على النجار يعقب على النص السابق قائلا: "والذى يبدو لتفسير هذا التدافع أنه ألف الكتابين ووضع نظامهما أولا فى وقت مبكر ثم كان يزيد فيهما فقد يلحق بأحد الكتابين شيئا ثم يحيل فى الآخر عليه"(١).

فربما أنكر ابن جنى دلالة (من) على معنى (بعض) فى (سر الصناعة) أوّلاً ثم عدل عن ذلك فى (الخصائص) ثانيا حيث قرر أنها تنوب عن (بعض) فى قولنا: أكلت من الطعام. وإن كان لا يعترف بأنها اسم كما هو شأن بعض النحاة.

---

(١) مقدمة الخصائص ص ٦٩.

ثانـيا: وأما أبو حيان: فقد قرر منع دلالة (من) على معنى (بعض). فحينما فسر الزمخشـرى قـوله تعالـى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةٗ لَّكَ ﴾ ٧٩ الإسراء بقوله: وعليك بعض الليل فتهجد به"(١).

اعتـرض علـيه قائلا: "وتقديره (من) بـ (بعض) فيه مسامحة لأنه ليس بمرادفه البتة. إذ لو كان مرادفه للزم أن يكون اسما ولا قائل بذلك. ألا نرى إجماع النحويين على أن واو (مع) حرف وإن قدرت بـ (مع) (٢).

وقـد أجاب الألوسى على هذا" بأنه يحتمل أن يكون القائل بذلك قائلا باسمية (من) فى مثل ذلك كما قالوا باسمية الكاف فى نحو قوله تعالى:﴿ فَجَعَلَهُمۡ كَعَصۡفٖ مَّأۡكُولِۭ ﴾ ٥ الفيل و (عن) فى نحو (من عن يمينى تارة و شمالى) و (على) فى (من عليه) (٣).

ونزيد على ذلك بأن كلا من الشيخ الجرجاوى والشيخ محمد محى الدين نقل اسميتها فى قول الشاعر:

جاريــة لـم تأكـل المـرقّعا ... ولـم تـذق مـن الـبقول الفستقا

فالمـشهور أن (من) فى هذا البيت (بدل) أى بدل البقول. هكذا قال ابن مالك وجماعــة من النحويين. وقال آخرون: إن (من) هنا للتبعيض. وعندهم أن الفستق بعـض الـبقول وعلى هذا تكون (من) اسما بمعنى (بعض) وموقعها من الإعراب مفعول به لـ (تذق) ويكون قوله (الفستقا) بدلا منها"(٤).

---

(١) انظر الكشاف ٢/ ٥٣٦.

(٢) البحر ٦/ ٧١.

(٣) روح المعانى ٤/ ٥٦٩.

(٤) انظـر شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوى ص ٢٣٧: ٢٣٨. وتعليق الشيخ محيى الدين على ابن عقيل ٢/ ١٦.

وبأدنى التفاته ذهنية يبدو للقارئ جمال المعنى مع المحافظة على نسق العبارة وتيسير الأمر على دارسي النحو. والمحافظة على نص القرآن من دعاوى لا أصل لها مثل: التقدير. والتقديم والتأخير...

ولعـــل القارئ يريد هنا أن ينبهني إلى قول أبي حيان عن الواو ومع. فأقول له: هناك فرق دقيق بين (من) مع (بعض) والواو مع (مع). إذ لـــ (من) مادة لغوية تفـــيد معنـــى التبعيض والتجزئة كما حققنا ذلك ولكن الواو مجردة عن ذلك فكيف تعامل معاملة (مع).

هذه واحد تتعلق بأصل الكلمتين. وأخرى تتعلق باستعمالهما وهي: أننا علمنا استعمال (بعض) مكان (من) واستعمال (من) مكان (بعض). وأغلب الظن أن الواو لم تقع موقع (مع) ولم تقع (مع) موقعها استعمالا.

فهل سمعنا في قول العرب (لا تأكل السمك وتشرب اللبن): مع تشرب اللبن؟ وهل سمعنا في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ ٣٥ محمد وفي قوله: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ ٤ الحديد. قراءة بالواو بل هل نتصور ذلك؟

لهـــذا: كلـــه نرى ما ذكره أبو حيان غريبا على جسم اللغة العربية لأنه يقف أمـــام ســـيل جارف من نصوص علماء اللغة في توضيح معنى (من) بـــ (بعض) وحسبنا ذلك.

على أن قوله: إن (واو) مع حرف وإن قدرت بـــ (مع) يحمل في ثناياه الرد علـــيه إذ قصارى أمر الواو أن تقدر بـــ (مع) فلا تقع موقعها ولا تـــؤدي دورها في الإسلوب.

علامة اسمية (من) البعضية:

من النصوص السابقة يتضح أن القول باسمية (من) البعضية صار واضحا لا يعتريه غموض. ثابتا لا ينال منه خلل. ولكننا قد ألفنا من منهج النحاة أن يجعلوا لكل اسم علامة فهذا علامته التنوين وذاك علامته (أل) المعرفة. وذلك علامته الخفض... إلى غير أولئك. فما علامة اسمية (من):

والجواب: أن علامة اسمية (من) أقوى علامات الاسم وأحسنها ألا وهى الإسناد الذى قال عنها ابن هشام: "وهذه العلامة هى أنفع علامات الاسم وبها تعرف اسمية (ما) فى قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ﴾ ١١ الجمعة. وقوله:﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ ٩٦ النحل. ألا ترى أنها قد أسند إليها الأخيرية فى الآية الأولى. والنفاد فى الآية الثانية والبقاء فى الثالثة. فلهذا حكم بأنها فيهن اسم موصول بمعنى: الذى"[1].

وما قيل فى (ما) يقال فى (من) فقد سبق أن علمنا إعراب قول ابن مالك: (والاسم منه معرب) أى بعضه معرب. فـ (من) مبتدأ أى مسند إليه. ولا غرابة فى ذلك لأن العلاقة اللفظية بين (ما) و (من) واضحة جلية فإذا صح الإسناد إلى (ما) فما المانع من صحته إلى (من).

بل إننا عرفنا أن بين (مِنْ) و (مَنْ) علاقة وثيقة ومن ثم كان بينهما قرب فى المعنى كما قرره الطبرى فيما سبق. ومما لاريب فيه وقوع (من) مسند إليه كما فى قوله تعالى: ﴿ وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ ﴾١٩ الأنبياء. فـ (من) فى الجملتين مسند إليه. غير أن الأولى

---

(١) شرح شذور الذهب ص ١٦.

يحتمل أن تكون مبتدأ وخبره (له) على التقديم والتأخير. ويحتمل أن تكون فاعلا لـــ (لـــه) فلا تقديم ولا تأخير. فهى مسند إليه على كلتا الحالتين. وأما الثانية فهى مبتدأ إذ ليس قبلها ما يصلح رافعا لها كالأولى.

فمـــا المانـــع إذاً مـــن جعـــل (من) مسندا إليها فى قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ وقـــــــــوله: ﴿ وَأَنَّا مِنَّا ٱلۡمُسۡلِمُونَ وَمِنَّا ٱلۡقَٰسِطُونَ ﴾ ١١، ١٤ الجن.

فهى مبتدأ وخبرها (الصالحون) و (دون ذلك) و (المسلمون) و (القاسطون).

أى بعضنا كما سبق فى (والاسم منه معرب) ....

هـــذا: وقـــد قال ثعلب: "لم تقع (من) فى موضع الاسم إلا فى ثلاثة مواضع (جـــادت بكفى كان مِنْ أرمى البشر) وقوله: (ألا رب منهم من يقول بمالكا) وقوله: (ألا رب منه وادع وهو اشوس)" (١).

ففـــى هـــذه الأســـاليب وقعت (من) خبرا لـــ (كان) فعلامة اسميتها الإسناد. ودخلـــت عليها (رب) مرتين وهى حرف إضافة ومن علامات الاسم دخول حرف الإضـــافة علـــيه. ومن عجائب اللغة العربية أن (من) البعضية تكون اسما وعلامة أســـميتها الإسناد وإذا لم تكن بمعنى (بعض) كانت حرف ابتداء ثم تكون علامة من علامات اسمية بعض الكلمـــات كما سبق فى نص الألـــوسى فى (من عن يمينى) و(مِنْ عليه).

فلغتنا لغة العجيب المعجب ولا غرابة فى ذلك لأنها لغة وحى الله عز وجل.

ولهـــــذا كله لا يبقـــى فى نفس القارئ أدنى شبهة فى أسمية (من) إذا كانت بمعنى (بعض).

---

(١) مجالس ثعلب ق ٢ ص ٤٤٥.

مناقشة بعض التعقيدات فى اسمية (من):

وإذا كان هناك من يبقى فى نفسه أدنى شبهة في اسمية (من) هذه لأن معناها فى غيرها والمشهور عند النحاة: أن الحرف ما دل على معنى فى غيره لا فى نفسه وقد ناقشنا هذه القضية بما لا يدع فيها صلاحا للاستعمال. لما تنطوى عليه من تعقيد غريب تنفر منه لغتنا العربية لعذوبتها وسلاستها وسهولتها.

ودونك ما تختص به (من) البعضية من ذاك التعقيد لو قيل بحرفيتها. يقول الصبان معلقا على كلمة التبعيض: "إن أريد به التبعيض الملحوظ لغيره أى لكونه حالة بين المتعلِّق والمجرور وآلة الربط أحدهما بالآخر فلا مسامحة فى العبارة.

وإن أريد به مطلق التبعيض كان فى العبارة مسامحة لأن معنى (من) ليس مطلق التبعيض بل التبعيض الملحوظ لغيره لما تقرر أن معنى الحرف فى غيره .. وبذلك يفهم أن قول الشارح: وعلامتها أن يخلفها (بعض) أى فى أصل المعنى لا من كل وجه"(١).

وهنا نرى الصبان واقعا فى ورطة لأنه ناقض نفسه فقد سبق تفسير (من) بـ (بعض) فى قول ابن مالك (والاسم منه معرب) وقرر الصبان اسميتها لأنها أحسن فى المعنى. وهنا نراه ينكر اسميتها. فلست أدرى لماذا؟

وهذا التناقض يجعلنى أقول: ينبغى أن يعنى الدارسون المحدثون ببيان ما وقع فيه النحاة السابقون من تناقضات ثم يعملون على تنقية الكتب منها حتى يسهل فهم اللغة ويتيسر الوقوف على أسرارها.

وربما يقال: إن الصبان فى مقامنا هنا قد تأثر بما ذكره السكاكى فى (من) الحرفية التى معناها الابتداء والانتهاء حيث قرر أنهما ليسا معنيين لها إذ لو كانا معنيين لها – وهما اسمان– لكانت هى أيضا اسما. لأن الكلمة إذا سميت اسما سميت لمعنى الاسمية فيها.

---

(١) حاشية الصبان على منهج السالك ٢/ ٢١٦.

وإنمـــا هــي متعلَّقات معانيها أي إذا أفادت هذه الكلمة معاني رجعت إلى هذا بنوع استلزام"(١).

فقــوله (مــتعلقات معانيها) بمثابة أصل لقول الصبان: "إن أريد به التبعيض الملحوظ لغيره أي لكونه حالة بين المتعلق والمجرور) ولكنني أقول: إن السكاكي لم يذكــر (مــن) التــي بمعنى (بعض) بل ذكر (من) الحرفية الدالة على ابتداء الغاية وانتهائها كما عرفنا ذلك من نص سيبويه. فهي أحيانا تشبه (إلى).

إذاً فـــ (من) بمعنى (بعض) اسم والداخلة عليه هو (المبعَّض) فقولنا: محمد مــن الكــرام فيه أنه: بعض الكرام. وليس كلهم. وقد سلف قول سيبويه في (بعض الــسنين) إن (بعض) سنون. فهو مستقل على العكس من معنى (ابتداء الغاية) فليس مستقلا وهذا يشبه إلى حدٍّ ما قول الرضي مفرِّقاً بين الكاف الاسمية والحرفية: "وأما الكاف الاسمية فمعناها (المثل) بخلاف الحرفية فإن معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر، وكذا معنى (كم)، كثير لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها"(٢).

والذي أراه أن الكاف اسم دائما كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

ومــن ثم أرى من اللازم أن نستبدل بـــ (التبعيض): (بعض) لأن الأول فيما بَعْد (من). وأما الثاني فمعناها هي.

القول باسمية (من) الابتدائية:

أشــرنا فيما سبق إلى ما ارتكبه بعض النحاة من التعقيد في معنى (التبعيض) ومن ثم قررنا أن نستبدل به معنى (بعض).

وهــنا نــود أن نــشير إلى أن القول باسمية (من) ليس مقصورا على كونها بمعنى (بعض) بل هناك من يجعلها اسما إذا كانت بمعنى (الابتداء) أيضا. وقد سلف

---

(١) مفتاح العلوم للسكاكي ص ٢٠٢.

(٢) شرح الكافية ١/ ١٢.

قـول السكاكى فى (مِنْ) التـى بمعنى الابتداء والانتهـاء إنهما ليسا معنيين لها إذ لـو كانـا معنيـين لهـا – وهما اسمـان – لكانت هى أيضا اسـما.. وإنما هى متعلقـات معانيها.

وإذا كـان السكاكى سلك هذا المسلك فإن الأستاذ عباس حسن قد سلك مسلكا آخر وهو التعجب من التفرقة بين (الابتداء) و (مِن) حيث يكون الأول اسما. وتكون (مِـنْ) حرفا. ومن الدعوى الباطلة التي روجـها النحـاة وهى أن معنى الحـرف فى غيره.

اسـتمع إلـيه بقـول: "لِمَ التفرقة فتقول: إن كلمة ابتداء وحدها التى تفهم من الحرف (مِنْ) هى اسم. وكلمة (مِنْ) نفسها هى حرف؛ مع أنها تفيد عند وضعها فى الجملة معنى الابتداء فكلاهما يتوقف فهمه على أمرين: شئ كان هو المبتدئ وشئ آخر كان المبتدأ منه"(١).

وبـذلك ينهار ما هو مشهور ومحفوظ فى صدور دارسى النحو من تعليلات لا تساوى ما كتبت به ولا تستأهل التفكير فيها لأنها طمس لما هو واضح.وقتل لما هـو حىّ نام وإبعاد أهم عناصر كيان اللغة العربية عنها ألا وهو عنصر العمق فى الدلالـة. والوضوح فى المعنى. والقوة فى الأداء. والاعتماد على العقل الذى يميز بـين المعانى ويختار لكل معنى ما يناسبه من لفظ يقوم بنقله من يتكلم إلى مخاطب ومن كاتب إلى قارئ..

---

(١) الـنحو الوافـى ١/ ٨٩ وسـيأتى مزيد بحث لذلك فى دراسة آيات (من) البعضية و (من) الابتدائية.

١- بين التفسير والنحو:

١- أشـــرنا فـــى المقدمـــة إلى أن المؤلف الذى كتب فى النحو والتفسير لم يلتزم مـــنهجا واحدا فى كتابته بل كان له قلم فى التفسير وآخر فى النحو فيذكر فى أحـــدهما نقـــيض مـــا ذكـــره فى الآخر. ومصداق ذلك ما نحن بصدده الآن فالزمخشرى الذى كان له الفضل الأكبر فى إثبات واكتشاف اسمية (من) التى بمعنـــى (بعـــض) وغيـــرها حصل منه ذلك فى كتابه عمدة المفسرين وهو (الكشاف). على حين نراه فى كتاب (المفصل) وهو كتاب نحو ينكر أى معنى لـــ (من) إلا الابتداء ويجعل معنى (بعض) راجعا إليه ومن ثم عده السيوطى ممـــن ينكرون معنى (بعض) فقال: "وممن أنكر ورود (من) للتبعيض المبرد والأخفـــش الـــصغير وابـــن الـــسراج والجرجانى والزمخشرى وقالوا: هى للابتداء"(١).

وربمـــا يدفع ذلك عن الزمخشرى أنه فى (المفصل) يعنى (مِنْ) الحرفية وفى (الكشاف) كان يعنى (من) الاسمية وهى التى بمعنى (بعض).

أو أنه ألف المفصل قبل الكشاف فذكر فى الأول ما قرأه فى كتب النحو ولما ألف الثانى زاد على ذلك أن (من) تكون بمعنى (بعض) ومن ثم تكون اسما غير أن ذلك يحتاج إلى تحقيق إذ الثابت أنه شرع فى تأليف المفصل فى غرة شهر رمضان ســـنة ٥١٣هـــــ. وفرغ منه فى غرة المحرم سنة ٥١٥هـــ أى أنه قد ألفه فى ستة عشر شهرا. وكان عمره إذ ذاك ثمانية وأربعين عاما.

حـــيث إنـــه قـــد ولد ليلة السابع والعشرين من شهر رجب سنة سبع وستين وأربعمائة.

فلم يكن قد بلغ السن التى توهن العظم وتشعل الرأس شيبا.

---

(١) الهمع ٢/ ٣٤. وانظر المفصل بشرح ابن يعيش ٨/ ١٠.

ثم قال لما طلب منه تأليف الكشاف:" قد ضاقت على المستعفي الحيل، وعيت بـــه العلـــل، ورأيتني قد أخذت مني السن وتقعقع الشن وناهزت العشر التي سمتها العرب دقاقة الرقاب – ولعله يعني العقد السابع من عمره ...

ووفـــق الله وسدد ففرغ منه في مقدار مدة خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عـــنه – أي ســـنتين وثلاثة أشهر على الصواب – وكان يقدر تمامه في أكثر من ثلاثين سنة"(١).

وبهذا يثبت أن الكشاف مؤلف بعد المفصل فيكون قوله باسمية (من) يعد تمام التجربة وعمق الفكر وحسن التأمل.

وسواء صح ذلك الدفع أم لم يصح فقد وجد انفصام بين النحو والقرآن وصار الذي يدرس النحو إذا عرض القرآن على قواعده وجد تنافراً وتدابرا؛ وحينئذ يعمد إلى التأويل فيما قاله الله، وكان الأجدر به أن يعمد إلى التعديل فيما وضعه النحاة.

بل إن الذي لا ينقضي منه العجب أن الزمخشري كان لا يلتزم طريقة واحدة يوضح بها معاني أسلوب القرآن فكان يقول برأي في أحد أساليبه ويقول برأي آخر في أسلوب مشابه للأول.

وعلى سبيل المثال قول الله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَـٰرُونَ نَبِيًّا ﴾ ٥٣ مـــريم وقـــوله: ﴿ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ۚ ﴾ ٨٤ الأنعـــام ففي هاتين الآيتين تقـــع (مـــن) مفعولا به وما بعدها بيان لها أوبدل منها دون حاجة إلى تقدير عامل. ولكن الزمخشري في الآية الأولى يجعل (من) اسما بمعنى (بعض) فهي مفعول به و (أخاه) بدلا و (هارون) عطف بيان. وكان المعتقد أن يجعل (من ذريته) معطوفا

---

(١) مقدمة تفسير الكشاف ص ك، ص ك.

علـــى المفعول أى: ونوحا هدينا من قبل وبعض ذريته ثم يجعل (داود) وما عطف عليه بدلا من (من).

ولكنه لم يفعل بل جعل (داود) مفعولا لفعل مقدر[١]. وسيأتى تفصيل ذلك.

ولـــيس الزمخشرى وحده هو الذى وقع فى هذا الاضطراب بل إننا إذا تأملنا وجدنا لكل جواد كبوة.

وإنما أردت بهذا المثال أن أقرر حقيقة وهى: أننا يجب علينا أن ندرس القرآن أولا ونستخلص من تلك الدراسة قواعد النحو الموجودة فيه ثم نطبقها على غيره من الأســـاليب. فكم من حقيقة ضائعة أوجدها القرآن، وكم من قاعدة قلقة ثبتها القرآن، فاللغـــة العـــربية إنما هى بالقرآن وفى القرآن وللقرآن أى خالدة به، موجودة فيه، مدروســـة لأجلـــه، ولولاه لزالت. فقد قرر (رينان) أن اللغات السامية مدينة ببقائها للـــدين، فلـــولا اليهودية ما بقيت العبرية، ولولا المسيحية ما بقيت السريانية، ولولا الإسلام ما حفظت العربية"[٢].

ومع هذا أقول: شتان بين حفظ القرآن للعربية وحفظ التوراة للعبرانية فقد قال الشيخ أحمد حسن الباقورى: "إن بقاء العربية إلى اليوم وإلى ما شاء الله راجع إلى الـــدفاع عن القرآن لأن الدفاع عنه لكونه أصل الدين ومستقى العقيدة يستتبع الدفاع عنها لأنها السبيل إلى فهمه...

ولو فرضت أنه نزل كما نزل غيره من الكتب المقدسة حكما وأحكاما وأمرا ونهيا ووعدا ووعيدا ولم يتحر هذا الأسلوب الذى جاء به فلم يُعْنَ الناس بلفظه ولم ينظـــروا إليه قولا فصلا وبيانا شافيا وبلاغة معجزة لكان من الممكن أن تزول هذه اللغة ... وفى اللغة العبرية ما يؤكد ذلك الذى نقول فإنها – وهى لغة كتاب مقدس

---

(١) انظر الكشاف ٢/ ٣٣.

(٢) وحى الرسالة ٣/ ١٧٨.

- صــارت إلــى ذمة التاريخ ولو أن التوراة جاءت كما جاء القرآن فتحدث اليهود على النحو القرآنى لاحتفظوا بلغتهم لأن فى ذلك احتفاظا بمعجزة نبيهم فكان ممكنا أن نرى اليوم لغة موسى عليه السلام"(١).

٢- ومما يثبت فضل القرآن على اللغة العربية بحثنا هذا لأننا فى إثبات اسمية (من) المــرادفة لــ (بعض) قد اعتمدنا عليه وانتفعنا به. ولم نكن ندرى أننا سنحصل على حقيقة كبرى بهذا المعنى الذى نظن - إن لم نعتقد - أنه جديد على دارسى اللغة العربية وربما نقول: إنه سيكون محل شك عند ما يبدهون به حتى يستقر فــى وجــدانهم ويتمكن من إحساسهم ويتضح فى عقولهم وحينئذ يعترفون بأن ثمرة هذا البحث لا تدانيها ثمرة لذة ومذاقا.

تلكم الحقيقة هى: أن (من) البعضية وردت فى القرآن حوالى ١٨٠٠ ثمانمائة وألف مرة. على حين وردت (بعض) فى القرآن تسعا وعشرين ومائة مرة.

وهنا يقف العقل متأملا ثم ينطلق بعد تأمله متهللا حينما يدرك الفرق الشاسع بين صوتى (الميم والنون) من جانب. وأصوات (الباء والعين والضاد) من جانب آخر.

وبيــــان ذلك:

(أ) قــام الأســتاذ الدكتور إبراهيم أنيس بإحصاء علمى تبين منه أن نسبة شيوع النون وأخواتها فى اللغة العربية تعد من أكبر النسب، ففى كل ألف حرف نجد حوالــى ١١٢ نــونا، ١٢٤ مــيما... على حين نجد حرفا مثل الظاء لا يكاد يتكرر أكثر من ثلاث مرات فى كل ألف من الحروف"(٢).

ولعلــك تدرك أيها القارئ تقارب نسبة الميم والنون فالأولى تزيد على الثانية اثنتى عشرة مرة.

---

(١) أثر القرآن الكريم فى اللغة العربية ص ٣٣.

(٢) مجلة مجمع اللغة: ١/١٤.

هـذا فـي اللغـة خارج القرآن؛ أما في القرآن - وهو أصل بحثنا ومصدر دراسـتنا - فقد وردت الميم ٢٦١٣٥ مرة على حين وردت النون ٢٦٥٢٥ مرة. ولسنا نجد عكس ما سبق في غير القرآن إذ النون تزيد على الميم ٣٩٠ مرة. ولكن ذلك لا يقف مانعا دون تقارب النسبة بينهما.

أما صوت الضاد فقد ورد ٢٥٠٩ مرات أي أن كلا من الميم والنون قد ورد في القرآن ما ينوف على عشرة أضعاف ورود الضاد.

وما ذلك كله إلا لأن الضاد أثقل أصوات العربية ومن ثم قال بعض الباحثين: "الـضاد القديمة كانت عصية النطق على أهالي الأقطار التي فتحها العرب أو حتى على بعض القبائل العربية في شبه الجزيرة"[١].

ولـذا كثـر اسـتبدال غيره به من الأصوات ولا سيما الظاء والدال المفخمة ويكثر ذلك على ألسنة غير العرب فكان يقول أحدهم: أبيد بدل أبيض"[٢].

ولا شك أن الدال أخف من الضاد. ولا أدل على ذلك من ورودها في القرآن ٥٦٤٢ مرة.

وأما الظاء فقد وردت في القرآن ٨٤٢ مرة[٣]. أي أقل من ورد الضاد.

فهل هي أثقل من الضاد أو الضاد أثقل منها؟

يقول سيبويه عن مخرج الحرفين: "ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضـراس مخـرج الضاد" "ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء"[٤].

---

(١) الأصوات اللغوية ص ٥٠.

(٢) العربية ليوهان فك ترجمة الدكتور النجار ص ١٠١: ١٠٢.

(٣) انظر في هذه الإحصائيات: بصائر ذوي التمييز ١/ ٥٦٣ فما بعدها.

(٤) الكتاب ٤/ ٤٣٣.

والذى يتأمل فى النطق يدرك أن الضاد أثقل لأنها من حافة اللسان مع ضغط الأضراس عليها. وأما الظاء فمن طرف اللسان مع أطراف الثنايا إذ اللسان يخرج من بين الثنايا وفي خروجه راحة وسهولة وتيسير. على العكس من الضاد.

وعلـــى هـــذا تكـــون الضاد مع ثقلها أكثر استعمالا فى القرآن من الظاء مع خفتها. فما سر ذلك؟

إنـــنا هنا نحاول أن نلتمس لأنفسنا مخرجا من هذا وإن كان يمكننا الاستغناء عـــنه إذ لابـــد فى القرآن من أسرار لا نستطيع كشفها وحقائق لا يمكننا أن نصل إليها. أليس هو المعجز ونحن العجزة؟؟

والذى ينبغى أن نسلم به بل نستسلم له هو ما قرره الخطابى بقوله: "اعلم أن عمـــود هـــذه البلاغة التى تجتمع لها هذه الصفات – يعنى صفات الإعجاز – هو وضع كل نوع من الألفاظ التى تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به الذى إذا أبدل مكانه غيره جاء منه: إما تبدل المعنى الذى يكون منه فساد الكلام، وإما ذهاب الرونق الذى يكون معه سقوط البلاغة"(١).

وكـــذا ما قرره السيوطى قائلا: "والمفهوم من كلام ثعلب: أن مدار الفصاحة فـــى الكلمـــة علـــى كثرة استعمال العرب لها فإنه قال فى أول فصيحه: هذا كتاب اختـــيار الفـــصيح مما يجرى فى كلام الناس وكتبهم فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك فاخترنا أفـــصحهن، ومنه ما فيه لغتان كَثُرَتا واسْتُعْمِلَتا فلم تكن إحداهما بأكثر من الأخرى فأخبرنا بهما"(٢).

---

(١) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ص ٢٩.

(٢) المزهر ١/ ١٨٥ وانظر التلويح فى شرح الفصيح ص ٢ فالمراد بقول السيوطى (فصيحه): فصيح ثعلب.

والقــرآن كــتاب العالم أجمع عربيه وأعجميه لأنه كتاب الدين العالمى الذى ارتضاه الله للبشرية جمعاء منذ آدم إلى محمد عليهم جميعا صلاته وسلامه.

فــإذا كثــر فيه استعمال (مِنْ) التى بمعنى (بعض) عنها كان هذا دليلا على إعجاز القرآن فى اختيار أصوات الكلمات التى يستعملها فضلا عن الكلمات أنفسهن وقــد لاحظ الرمانى ذلك فى تفضيله قوله تعالى:﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ ١٧٩ البقرة على قول العرب: (القتل أنفى للقتل) فقال فى رسالته (النكت فى إعجاز القــرآن): "وأمـــا الحسن بتأليف الحروف المتلائمة فهو مدرك بالحس وموجود فى اللفظ فإن الخروج من الفاء إلى اللام يعنى فى (فى القصاص)- أعدل من الخروج من اللام إلى الهمزة – يعنى فى (القتل أنفى- لبعد الهمزة من اللام، وكذلك الخروج مــن (الــصاد إلى الحاء فى (فى القصاص حياة) أعدل من الخروج من الألف إلى الــلام – يعنـــى فى (أنفى للقتل) فباجتماع هذه الأمور التى ذكرناها صار أبلغ منه وأحسن وإن كان الأول بليغا حسنا"[١].

وبالــتأمل فــى هذه الأمور يدرك القارئ أنها تدور حول انسجام الأصوات واتساقها وعدم انسجامها واتساقها. وواضح أن ذلك موجود فى النص القرآنى غير موجود فى سواه.

ومــن ثــم قال أستاذنا الدكتور محمد عبد الله دراز: "إن أول شئ أحسته تلك الأذن العربية فى نظم القرآن هو ذلك النظام الصوتى البديع الذى قسمت فيه الحركة والسكون تقسيما منوعا يجدد نشاط السامع لسماعه، ووزعت فى تضاعيفه حروف المد والغنة توزيعا بالقسط يساعد على ترجيع الصوت به وتهادى النفس فيه آنا بعد آن إلى أن يصل إلى الفاصلة الأخرى فيجد عندها راحته العظمى".

---

(١) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ص ٧٨. وانظر (عبد القاهر الجرجانى) ص ٣٣١.

ثم قال: "فإذا ما اقتربت بأذنك قليلا تطرقت سمعك جواهر حروفه خارجة من مخارجها الصحيحة فأجأتك منه لذة أخرى فى نظم تلك الحروف ورصفها وترتيب أوضاعها فيما بينها؛ هذا ينقر وذاك يصفر وثالث يهمس ورابع يجهر وآخر ينزلق عليه النفس وآخر يحتبس عنده النفس وهلم جرا.

فترى الجمال اللغوى ماثلا أمامك فى مجموعة مختلفة مؤتلفة لا كركرة ولا ثرثرة ولا رخاوة ولا معاظلة ولا تناكر ولا تنافر. وهكذا نرى كلاما ليس بالحضرى الفاتر ولا بالبدوى الخشن، بل تراه وقد امتزجت فيه جزالة البادية وفخامتها برقة الحاضر وسلاستها. وقدر فيه الأمران تقديرا لا يبغى بعضها على بعض فإذا مزيج منهما كأنما هو عصارة اللغتين وسلاستهما، أو كأنهما هو نقطة الاتصال بين القبائل عندها تلتقى أذواقهم وعليها تأتلف قلوبهم"(١).

وأظن – إن لم أعتقد – أن القارئ الآن قد أسلم نفسه لعظمة الدقة فى اختيار الصوت وضمه إلى ما يقوم معه بأداة المهمة، ثم لحكمة وضع الحرف مع الحرف بحيث يتناغم صفة أحدهما مع صفة الآخر فلا تنافر؛ ثم لعظمة نسج الكلمة مع الكلمة التى تتعاون معها أكمل تعاون على بناء الجملة بناء محكما قويا متينا لا ينال منه شئ على مر العصور وغير ذلك. فلابد أن يكون نسيج وجده لا يناظره غيره ولا يدنو منه سواه.

واستعمال (مِنْ) التى تؤدى معنى (بعض) خير أداء وأكمله ما هو إلا نعمة فى ذلك اللحن السلس العذب الذى يتناسب فى مشاعر الإنسان ويختلط بأحاسيسه ويتمكن منه أيما تمكن فيلين قلبه ويقشعر جلده وينطلق فكره إلى حقائق الكون فيهيم بها حبا.

وكل هذا قد فاض على الحس الإنسانى من اختيار صوتين هما صوت الميم والنون للتعبير بهما عن معنى ثلاثة أصوات. فمع نقص العدد نجد الخفة والسلاسة والليونة فلا عجب أن ترد (من) حوالى ١٨٠٠ مرة على حين ترد (بعض) ١٢٩ مرة.

---

(١) النبأ العظيم ص ١١١: ١١٢.

(ب) ومما يجدر ذكره وتذكره هنا قول ابن جنى إن (من) قد نابت عن (بعض) لاختصار حروفها وقلتها عن حروف (بعض). فيجتمع فى (من) قلة الحروف مع سلاسة الصوت ورخامته.

(جـ) ومما يزيد فضل (من) على (بعض)أنها بمثابة علامة على اكتمال ونضج فى لغة العرب بحيث يتمكن المتكلم من اختيار صوت على صوت وإثبات كلمة على أخرى فلولا استبحار اللغة وكثرة روافد النطق فيها لما جاءت أساليبها متينة قوية واضحة سخية.

فتفضيل كلمة على كلمة فى الدلالة على معنى يبدو لأول وهلة أنهما – أى الكلمتين – قد اتحد معناهما أو قرب من الاتحاد أكبر دليل على اكتمال اللغة ونضجها ولم يتهيأ ذلك فى لغة غير العربية "فقد أنضجها الزمان المتطاول فى البقاع الشاسعة من الجزيرة وأخرجتها الفطرة السليمة والإحساس المرهف والإدراك النافذ لغة كاملة معجبة عجيبة... تكاد تتجلى معانيها فى أجراس الألفاظ، وتتمثل فى نبرات الحروف، فالمعانى المحسة والمعقولة مبَيَّنة فى ألفاظ تدرك الفروق الدقيقة بين الأشياء المتشابهة فتضع للشبيه لفظا غير ما وضعته لشبيهه إدراكا للفرق الدقيق بينهما"(١).

(د) عرفنا أن العلاقة وثيقة جدا بين (مِنْ) و (مَنْ) حيث إن كلا منهما يدل على بعض المضاف إليها. فـ (من الناس) يدل على بعض الناس. و (من يقول) يدل على الذى يقول. وهذا بعض القائلين لا كلهم. واشرنا إلى أن مصدر هذه التفرقة هى حركة الميم فيهما فالفتحة تدل على عموم أكبر من الكسرة. ولا يخفى أن الحركة صوت لغوى لا يكون مجردا من المعنى. لأن كل صوت فى لغة العرب له دلالة وُجِد لأجلها ومعنى وُضِع له.ومكان يوضع فيه ليتمكن من دلالته على معناه.

---

(١) مهد العزب ١٦: ١٧.

وقررنا أن (من) تمتاز على (من) باستعمالها في مقام تكون هي مبينة لغيرها كما في قوله تعالى: وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ٢٥٥ البقرة.فـ (شئ) مبهم المدلول ومن ثم جاء (من علمه) ليبينه ويوضحه.

ويكون غيرها مبينا لها كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْـًٔا ﴾ ٢٠ النساء.

فـ (شيئا) بيان لإبهام (من).

فـ (من علمه) وضحت نوع الشئ. و (شيئا) عينت مقدار (بعض).

ومن ثم لا ينبغي أن يظن ظان أو يتوهم متوهم أنه لا فرق بين (من) و (شئ) لأن هذا مستحيل في لغة العرب وخاصة ما جاء منها في القرآن الكريم.

فإننا لو قلنا في الآية الأولى: "ولا يحطيون بشئ" لما رضى العقل ولما اطمأن القلب لذا كان لابد من قوله (من علمه). لأن عموم (شئ) أوسع مدى وأكثر شمولا من عموم (من) فربما يتبادر إلى ذهن القارئ أو السامع أنهم لا يخيطون بما هو أوسع وأفسح وأكبر إنما يحيطون بما هو أضيق وأصغر. فأراد القرآن أن يبين ذلك فقال (من علمه) فأفادت (من) بعض علمه. فيتفق هذا النص مع قوله تعالى:﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ٨٥ الإسراء. ففسر (من) بـ (قليلا).

ولو قلنا (فلا تأخذوا منه) لشمل القليل والكثير فجاءت كلمة (شيئا) لتدل على أن المراد القليل، كما في قوله تعالى:﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾٤ النساء. وأما (من) فلا يتأتى ذلك فيها إذ لكل مقام مقال.

ولهذا كله صح أن يقال: "فالجديد في لغة القرآن أنه في كل شئ يتناوله من شئون القول يتخير له أشرف المواد، وأمسها رحما بالمعنى المراد، وأجمعها للشوارد، وأقبلها للامتزاج، ويضع كل مثقال ذرة في موضعها الذى هو أحق بها وهي أحق به، بحيث لا يجد المعني في لفظه إلا مرآته الناصعة. وصورته الكاملة.

ولا يجد اللفظ فى معناه إلا وطنه الآمن وقراره المكين. لا يوما أو بعض يوم بل على أن تذهب العصور وتجئ العصور فلا المكان يريد بساكنه بدلا، ولا الساكن يبغى عن منزله حولا.

وعلــى الجملــة يجيــئك من هذا الأسلوب بما هو المثل الأعلى فى صناعة البيان"(١).

أرأيــت كيف كان القرآن مشتملا على خزائن العلم والمعرفة والهدى والرقى وكــيف تفــيض أســاليبه بحقائــق جديــدة كلما نظر فيه المتأملون. واستبصر به المستبصرون.

وحسبنا فى هذا المقام ما ذكرناه فى المفاضلة بين (من) و (بعض) فذلك تمهيد لما سيأتى من استيعاب أساليب (من) البعضية مبوبة ومفصلة.

أساليب تختص بها (من) البعضية:

ممــا يثبت أن معنى البعضية ومعنى الابتدائية هما المحور الذى يدور حول استعمال كلمة (من) أننا وجدنا لكل منهما أساليب لغوية تنفرد بالاستعمال فيها فمن أساليب (من) البعضية:

١- أسلوب نفى الجنس:

وذلــك نحو لا رجل فى الدار فإن النحاة قد اعتمدوا اعتمادا قويا على معنى (مــن) البعضية فى دلالة هذا الأسلوب على استئصال شأفة جنس الرجال من الدار ومن ثم جعلوا أصله لا من رجل فى الدار أى لا بعض هذا الجنس. وبدهى أن نفى بعض الجنس يستلزم لا محالة استغراقه. وفى ذلك يقول الأشمونى:

"اعلم أنه إذا قصد بــ (لا) نفى الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود (من) لفظا أو معنى.

---

(١) النبأ العظيم ص ٩٦: ٩٧.

وقـــال الـــشنواني: كـــان الحاصل أنهم وضعوا لنفي الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة (لا) مضمنة معنى (من) البيانية فلزم من ذلك أنهم إذا قصدوا النفي المذكور اختصت بالاسم فليتأمل[١].

وتفسير الشنواني (من) بالبيانية غير دقيق لأننا قد عرفنا - وسنعرف فيما يلي - أن هـــذا المعنى يقتضى زيادة (من). وهذا ادعاء باطل. فالصواب جعلها بعضية فـــتكون اســـما. وادعـــاء زيادتها في (ما جاءني من رجل) زائف لأنها هي محور المعنـــى وهو استغراق النفي لجنس الرجل. أي ما جاءني بعض هذا الجنس ونفي البعض يستلزم نفي الكل كما قررنا آنفا.

وعلـــى هذا يفسر أسلوب (لا) التي تنفي الجنس في القرآن نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ﴾ ٢ البقرة وقوله: "﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ ١٩٧ البقـــرة... إلى غير ذلك مما يلحظ فيه معنى (من) الاستغراقية أي التي بمعنى (بعض).

وقـــد يذكر لفظها كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ ٢٤ فاطـــر أي وما بعض جنس أمة. أي أن كل أمة من الأمم كان لها نذير من قبل الله عز وجل. فـــ (من) البعضية هي أساس معنى الآية وركيزته التي يقوم عليها. ومـــع ذلك يزعم علماء اللغة أنها زائدة وما هي كذلك وسيأتي لذلك مزيد بحث في آيات (من) التي يقال أنها زائدة.

٢- أسلوب التمييز:

سبق قول سيبويه: "لي ملؤه من عسل" [١] وهو يعني أن (من) بمعنى: بعض وهـــي تـــدل على التمييز بل هي التي تختص به دون غيرها من الكلمات ولـــذلك قال ابن مالك:

---

(١) انظر الكتاب ٢٢٥/٤.

اسم بمعنى (من) مبين نكرة   ينصب تمييزا بما قد فسره

فقولنا: نحن أكثر مالا على معنى: بعض مال. لا المال كله لأن الأكثرية والأقلية داخلتان فى حيز البعضية.

وقد أختلفت كلمة النحاة فى معنى (من) هنا. فاقتصر ابن يعيش على أنها بيانية كما سبق فى نفى الجنس وقد رددنا عليه.

يقول ابن يعيش: "وشرط التمييز أن يكون نكرة جنسا مقدرا بـ (من) وإنما كان نكرة لأنه واحد فى معنى الجمع ألا تراك إذا قلت: عندى عشرون... احتمل أنواعا من المعدودات. فإذا قلت: درهما أو دينارا فقد أزلت ذلك الإبهام.. وكانت جنسا لأن الغرض تخليص الأجناس بعضها من بعض. وقدرت بـ (من) لأنها لبيان الجنس فأتى بها لذلك وحذفت تخفيفا وهى مرادة"[٢].

ولعلك تذكر هنا أن معنى البيانية ليس نصا فى المراد بل الذى ينص عليه ولا يحتمل غيره إنما هو معنى (البعضية).

وإذا كان ابن يعيش قد اقتصر على معنى واحد فقد وجدنا غيره يجعلها مترددة بين معان متعددة يقول الصبان تعليقا على قول ابن مالك (اسم بمعنى: من...): "أى الشائع استعمالها فيه كالبيان والابتداء والتبعيض كما يتبادر من إضافة المعنى إليها. والمراد بكونه بمعنى (من) أنه يفيد معناها لا أنها مقدرة فى نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرها"[٣].

فالصبان يجعل (من) محتملة للابتداء وللبيان وللتبعيض. ولا شك أن الثالث هو المراد الواضح إذ لا معنى لكون (من) فى (لى ملؤه من عسل) ابتدائية. وقد عرفنا أن البيانية لا مكان لها هنا فانفردت البعضية بالمقام.

---

(١) انظر الكتاب ٤/ ٢٢٥.

(٢) شرح المفصل ٢/ ٧٠.

(٣) حاشية الصبان على منهج السالك ٢/ ٢٠٠.

٣- أسلوب التعجب:

سبق قول سيبويه فى (ويحه من رجل): إنما يريد أن يجعل التعجب من بعض الرجال[١].

وهــذا تصريح واضح بأن (من) بعضية. وقال المجد: "ويح لزيد وويحا له: كلمــة رحمــة. ورفعه على الابتداء ونصبه بإضمار فعل" قال شارحه: "والمسوغ للابــتداء بالنكــرة التعظــيم. أو أنه جرى مجرى الأمثال أو أريد به الدعاء أو هو للتعجب دائما"[٢].

هذه المعانى الثلاثة مما تختص به (من) البعضية كما اتضح ذلك.

هــذا: وممــا ينبغى التنبيه إليه أن (من) الإسمية قد كشفت الدراسة القرآنية الــنقاب عــن أنها ليست مقصورة على معنى (بعض) بل هى غالبة كثيرة فى هذا المعنى. ولم تمنع هذه الكثرة من أن تكون بمعنى غير معنى (بعض). فقد حققنا أنها قــد وردت فــى القرآن بمعنى (مثل) أى دالة على التشبيه وحسبنا هنا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ - لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ ٢٤: ٢٥ النحل.

فــ (من أوزار) معناه: مثل أوزار. لا بعض أوزار. والدليل على ذلك قوله تعالــى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَىْءٍ ۖ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ -

(١) الكتاب ٤/ ٢٢٥.

(٢) القاموس ١/ ٢٥٦ وهامشها بتصرف.

وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالاً مَّعَ أَثْقَالِهِمْ ﴾ ١٢: ١٣ العنكبوت. وحسبنا هذا هنا.

كما حققنا أنها قد وردت للمصاحبة أى بمعنى (مع) وشتان بين معنى البعضية ومعنى المعية. فلو قيل فى آية العنكبوت سالفة الذكر وأثقالا من أثقالهم. لضاع المعنى المراد ومن ثم وجدنا (من) المعية تدل على المصاحبة كما فى قوله تعالى: ﴿وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ﴾ ٢٢ طه. ففى سورة الأعراف يقول الله: ﴿ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴾ ١٠٨. فذكر (بيضاء) مطلقة عن قيد (من غير سوء) فجاءت آية طه لتضيف هذا القيد منعا لما قد يتوهم أحد الدارسين من أن بياض يد النبى موسى عليه السلام مرض أو علة أو دمامة بل هو صحة ونقاء وجمال.

فلا يصح هنا معنى لـ (من) إلا المعية. أى أن بياض يد موسى عليه السلام لا يصحبه ما يعيبها أو يشينها أو يوحى بأنه علة تنفر من رؤيتها.

وهكذا نجد أن الدراسة القرآنية قد أثبتت لـ (من) الاسمية معانى ثلاثة وهى (البعضية) أى بمعنى (بعض) و (المثلية) أى بمعنى (مثل) فهى للتشبيه. و (المعية) أى بمعنى (مع) فهى للمصاحبة.

ومن يدرى فربما يكون لها غير هذه المعانى وفتوح الله ليس مقصورا على باحث بل يسع كل الباحثين فما غفل عنه أحدهم تنبه إليه الآخر ولله فى كلماته أسرار تفوق أسرار كائناته الأخرى.

مِنْ : الابتدائية:

سبق أن ذكرنا نص سيبويه عن إفادة (مِن) معنى الابتداء وأنه جعلها أحيانا لابتداء الغاية وانتهائها.. ولكنه فى موضع آخر لم يذكر هذا المعنى حيث قال: "وأما

(مـن) فتكون لابتداء الغاية فى الأماكن وذلك قولك: من مكان كذا و كذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا كتبت كتابا: من فلان إلى فلان.

فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها"[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن سيبويه قد بدأ بمعنى الابتداء وبين ما هو بمنزلته نحـو: مـن فـلان إلى فلان. وواضح أن الداخلة عليه (من) هذه لا يقبل التبعيض فليست (من) بعضه.

وقد حذا حذو سيبويه غيره من النحاة حيث بدأوا بمعنى الابتداء كالزمخشرى فـى مفـصله وعلله ابن يعيش قائلا: "قد صدر صاحب الكتاب - يعنى المفصل - كلامــه وابـتدأه بـــ (مـن) وهى حرية بالتقديم لكثرة ورودها فى الكلام وسعة تصرفها"[2].

وكـذا ابن مالك فى خلاصته وعلله الأشمونى قائلا: "إنما بدأ بـــ (من) لأنها أقـوى حـروف الجر ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها نحو (من عندك) وأضـاف الـصبان: ولأن من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها ثم بين أن المراد بنحو (من عندك) كل ظرف ملازم النصب على الظرفية"[3].

.... إلى غير ذلك مما ذكرناه سابقا وبينا أنها مع ذلك لم تحظ بما يحظى به غيرها من حروف الإضافة عند كثير من النحاة ألا وهو: أن تكون اسما. ولكننا قد حققنا أنها تكون اسما إذا كانت بمعنى (بعض).

وممـا ينبغـى ذكـره والعناية به أن (مِنْ) الابتدائية لم يزعم أحد من النحاة زيادتهـا. وإنما وجدناهم يزعمون زيادة (مِنْ) التى بمعنى (بعض) وقد عرفنا ذلك

---

(١) االكتاب ٤/ ٢٢٤. وانظر ٢/ ٣٠٧.

(٢) شرح المفصل ٨/ ١٠.

(٣) مـنهج السالك إلى ألفية ابن مالك وحاشية الصبان عليه ٢/ ٢١٢. وانظر التصريح بحاشية يس ٢/ ٣.

من سيبويه وغيره. ولكننا قد بينا أنها ليست بزائدة بل تكون إما فى محل رفع فاعلا أو فـــى محـــل نصب مفعولا.. وسيأتى تفصيل القول فيها عند دراسة أساليبها فى القرآن الكريم.

ومـــن أعجب العجب أن النحاة الذين زعموا زيادتها جعلوا هذه الزيادة ميزة فـــيها لأنهـــا أم الباب فقد جاء فى حاشية يس على التصريح: "ولأجل أنها أم الباب اشترطوا لزيادتها شروطا لم يشترطوها فى زيادة غيرها لتقل زيادتها"(١).

أرأيـــت أعجب من هذا؟! كيف يزعم النحاة أن إمام تلك القبيلة من الحروف إنمـــا كانت إمامها لأنها يمكن أن توضع فى مكان وتكون زائدة غير ذات فائدة إذ دخولها كخروجها كما عبر إمام النحاة سيبويه.

ألا يمكـــن أن نقيس على هذا فنزعم أن ملك الأمة أو رئيسها من مميزاته أنه يكـــون زائـــدا على عدد أمته أما غيره من الرعية فلا يمكن. إن ما يدل عليه هذا الكلام هو: أن العقل النحوى يستطيع أن يبرهن على أى شئ بأى شئ؟!

ومع هذا أقول: إنا نستطيع أن نجعل ما ذكره النحاة دليلا على قوة أثر (من) فـــى أســـاليب اللغة. ولا أدل على ذلك من أن (من) بمعنى (بعض) قد وردت فى القرآن حوالى ثمانمائة وألف مرة. وأما (من) الابتدائية فقد وردت فى القرآن حوالى أربعمائة وألف مرة.

وأظن – إن لم أستيقن – أن أى كلمة لم تحظ بما حظيت به (من) فقد عرفنا أن كثـــرة استعمال الكلمة فى اللغة – وخاصة فى القرآن – دليل على رقة صوتها وسلاسة نطقها وعذوبة استعمالها وبذلك يتحقق بها أعلى درجة فى الإيجاز والبلاغة والإعجاز.

أساليب تختص بها (مِنْ) الابتدائية:

ســـبق أن ذكـــرنا بعـــض ما تختص به (من) البعضية. وهنا نذكر بعض ما تختص به (من) الابتدائية تمهيدا لذكر أساليب كل منهما فى القرآن.

---

(١) انظر جـــ٢ ص ٨: ٩.

١- الظـــــروف:

قـــال الرضـــى: وتختص (من) بجر (قبل) و (بعد) و (لدى) و (لدن) و (مع) يقـــال: جئت من معه أى من عنده وكذا (بله) نحو: فمن بله. واختصت بجر (عن) اسمين"(١).

ومن قبل الرضى قال سيبويه: "وأما (عن) فاسم إذا قلت: من عن يمينك لأن (من) لا تعمل إلا فى الأسماء. و (عل) معناها الإتيان من فوق وقال امرؤ القيس:

مكـر مفـر مقـبل مدبـر معـا ∴ كجلمود صخر حطه السيل من عل

وقال جرير:

إنـى أنصببت من السماء عليكم ∴ حتـى اختطفـتك يـا فـرزدق مـن عل

ثم قال: وأما (على) فاستعلاء الشئ تقول: هذا على ظهر الجبل.... وهو اسم لا يكـــون إلا ظـــرفا ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب (نهض من عليه) قال الشاعر:

غدت من عليه بعد ما تم خمسها تصل وعن قيض ببيداء مجهل(٢).

فدخول (من) على (عن) و (على) يثبت اسميتها دائما كما أن (عند) و (لدى) وغيرها أسماء.

هذا: وما ذكره الرضى ليس كله من الظرف إذ أن (بله) ليست ظرفا، وسيأتى أن (لـــدى) لا تدخل عليها (من) لأنها لا تدخل إلا على الظرف غير المتمكن مثل (عـــند) و (لـــدن) وســـيأتى أمثلتها من القرآن الكريم. "ودخولها عليه توكيد لمعناه وتقـــوية له ولولا قوة (من) على سائر حروف الخفض لكونها ابتداء لكل غاية لما

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٢٣.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٨: ٢٣١.

جاز دخول (من) عليه. ألا ترى أنه قد جاء فى كلامهم كون (من) مرادا بها الابتداء والانـتهاء فى مثل: رأيت الهلال من خلل السحاب. فـ (خلل السحاب) هو ابتداء الرؤية ومنتهاها ولذلك أجازوا (من عنـده) و (من لدنه) و (من معه) و (من قبله) و (من بعده) ولم يجيزوا: إلى عنده"[١].

وقـد سـبق عن سيبويه أن (من) تكون لابتداء الغاية ومنتهاها. وقد قال فى موضـع آخـر "وأما (مذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت (من) فيما ذكـرت لـك. ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها. وذلك قولك: ما لقيته مذ يوم الجمعـة إلى اليوم و (مذ غدوة إلى الساعة) و (ما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه) فجعلت (اليوم) أول غايتك فأجريت فى بابها كما جرت (من) حيث قلت: من مكان كـذا إلـى مكان كذا. وتقول: ما رأيته مذ يومين فجعلتها غاية كما قلت: أخذته من ذلك المكان. ولم ترد منتهى"[٢].

ومقتـضى ذلـك كله أن سيبويه ومعه جمع غفير من النحاة لا يرون (من) لابـتداء غاية الزمان. كما علمنا ذلك. وهناك من يرى أنها تكون لها قال المرادى: "وفـى الزمان عند الكوفيين كقوله تعالى:﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ ١٠٩ التوبة. وصححه ابن مالك لكثرة شواهده. وتأويل البصريين ما ورد من ذلك تعسف.." [٣].

هذا: وقد خطأ الحريرى قولهم: ذهبت إلى عنده لأن (عند) لا يدخل عليه من أدوات الجـر إلا (مـن) لأنها أم حروف الجر؛ ولأم كل باب اختصاص تمتاز به وتنفرد بمزيته"[٤].

---

(١) كليات أبى البقاء ص ٢٣٨.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٦.

(٣) الجنى الدانى ص ٣٠٨: ص ٣٠٩.

(٤) درة الغواص ص ٣٢.

وقال عنه الشيخ محمد النجار: "وهذا منكر فى اللغة فإدخال (إلى) على (عند) فــى المــثال المسطور غير معروف عن العرب. ألا ترى أن (ذهبت عنده) يؤدى معنـــى: ذهبت إلى عنده كاملا غير منقوص، فكان ذكر (إلى) مع (عند) ضربا من العبث ولغو القول"(١).

هــذا: ولما كانت بعض الكلمات المذكورة التي دخلت عليها (من) لم ترد فى القرآن الكريم رأينا أن نوضح معناها مع (من) وكذا نوعها.

(أ) معنى (عن) مع (من) هو (جانب) قال الشاعر:

ولقــد أرانـــى للـــرماح دريـــئة　　　مـن عـن يمينـى تـارة وأمامـى(٢)

وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن (عن) إذا دخل عليها (من).

فهى حرف وزعموا أن (من) تدخل على حروف الجر كلها سوى: من واللام والـباء وفى .. ومعناها ابتداء الغاية.. وقال ابن مالك إذا أدخلت (من) على (عن) فهى زائدة"(٣).

هــذا مـــا نسبه المرادى إلى ابن مالك. وأما نص ابن مالك فهو: "وإذا دخلت (من) على (قبل وبعد ولدن وعن) فهى زائدة لأن المعنى بثبوتها أو سقوطها واحد.

وإذا دخلت على (عند ولدى ومع وعلى) فهى لابتداء الغاية.

و (عن) بعد دخول (من) بمعنى (جانب) .. قال جرير فى (من عن):

وإنى لعفُّ الفقر مشترك الغنى　　　سـريع إذا لـم أرض دارى انتقالـيا

جرئ الجنان لا أُهَال من الردى　　　إذا ما جعلت السيف من عن شماليا

---

(١) لغويات ١/ ١١١: ١١٢

(٢) منهج السالك للأشمونى ٢/ ٢٣٣.

(٣) انظر الجنى الدانى ص ٢٣٤.

وقال آخر: ولقد أرانى للرماح دريئة .. البيت[١].

ففى هذا النص نرى ابن مالك مضطرب الفكر قلق العبارة لأنه عبر أولا بأن (مـن) مع (عن) زائدة. ثم قال: و (عن) بعد دخول (من) بمعنى: جانب. وذكر لها من الشعر شاهدين. فكيف تؤثر (من) فى معنى (عن) فتجعلها بمعنى: جانب بعد أن كانـت تفـيد المجـاوزة. وتؤثر فى نوعها فتجعلها اسما. ثم تكون بعد ذلك زائدة؟ أليست بعد (من) مبنية فى محل خفض أى أنها نقلت إلى المعرب محلا. فهذه أنواع ثلاثـة مـن التأثيـر فـى (عن) إذا دخلت عليهـا (من) وهى: معـناها ونوعها وإعـرابها محلا.

بل إننا سنعرف إن شاء الله فى دراسة أساليب (من) الابتدائية فى القرآن أنها إذا دخلت على الظرف أفادت معنى لا يوجد إلا بها فقولنا (حضر عند محمد) غير قولنا: حضر من عند محمد. إذ الأول يفيد أن الحضور حصل فى مكان محمد.

وأما الثانى فيفيد أن الحضور ابتدأ من مكان محمد وانتهى عند غيره.

كمـا تفـيد معنى المباشرة والتعقيب إذ قولنا: صليت الظهر قبل العصر غير قولنا: صليت الظهر من قبل العصر. إذ الأول يثبت أن صلاة الظهر قد حصلت فى أول وقـتها فبينها وبين العصر زمن طويل. وأما الثانى فيثبت أن صلاة الظهر قد حصلت قبيل نهاية وقتها. فمعنى (من) هنا يشبه التقليل الذى يفيده أسلوب التصغير. أرأيت دقة اللغة وحكمتها؟!

وكـذا مـع (عن) فقولنا: جلست عن يمين الأمير يفيد التراخى بين الجالس والأمير، فإذا ما قلت: جلست من عن يمينه أفادت المباشرة بينك وبينه فى الجلوس. ولكل مقام مقاله.

ولهـذا كلـه أرى أن (عـن) اسم حتما دون التقييد بدخول (من) عليها لقول الـصبان: "إن اسـمية (عن) .. لا تتقيد بدخول (من) .. ولكنه عاد فى قوله حيث

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٤٠.

استدرك قائلا: نعم تتعين اسميتها بدخولها. فإذا قلت:سرت عن البلد احتمل كونها اسما وكونها حرفا وعند دخول (من) تتعين اسميتها[1].

وربما يكون الصبان متأثرا بظاهر عبارة سيبويه "وأما (عن) فاسم إذا قلت: من عن يمينك، لأن (من) لا تعمل إلا فى الأسماء"[2].

والحق أن (عن) اسم دائما ما دامت قبلت علامة الاسمية فى بعض أساليبها إذ لا يترتب على فقد العلامة فقد الاسمية كما هو الحال فى الحد لأن الحد مطرد منعكس أى يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم. وأما العلامة فمطردة غير منعكسة أى يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم. فلا داعى لقول المرادى: (عن) لفظ مشترك تكون اسما وحرفا .. إلخ وأرى أن مصدر هذه البلبلة الفكرية فى (عن) هو كتاب سيبويه لأن عبارته ليست نصا فى المراد. ولسنا ملزمين بهذه البلبلة ما دام طريق الاستقرار أمامنا واضحا.

(ب) ومعنى (على) مع (من): فوق. وبدونها: الاستعلاء. قال ابن مالك وإذا دخلت (من) على (على) فهى – أى (من) لابتداء الغاية ... و (على) بمعنى فوق. قال الشاعر.

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل"[3]

ومما يؤخذ على ابن مالك هنا أنه زعم زيادة (من) مع (عن) ولم يفعل ذلك مع (على). فلست أدرى من أين له هذه التفرقة الموهومة المزعومة؟؟

إن سيبويه لم يفعل ذلك مع (عن) كما سبق وكذا لم يفعله مع (على) فكان منهجه ثابتا غير قلق مستقيما غير ذى عوج. وقد قرر اسمية (على) دون احتمال

(١) حاشية الصبان ٢/ ٢٣٣.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٨.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٤٠.

لغيـرها حـيث قال: "وهى اسم لا يكون إلا ظرفا، ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب نهض من عليه قال الشاعر وهو مزاحم بن الحارث العقيلى.

غدت من عليه.... البيت[١].

فقـول سيبويه (وهى اسم .... إلخ) نص صريح على اسمية (من) فلا داعى لجعلهـا تـارة حرفا وأخرى اسما إذ قبولها (من) ولو فى بعض أساليبها يثبت ذلك دائمـا وقـال المـرادى: وزاد بعضهم أنها تكون اسما فى موضع آخر وهـو قـول الشاعر:

هـون عليك فإن الأمـور بيـد الله مقـاديـرها

ومـا أشبهه لأنها لو جعلت حرفا فى ذلك لأدى إلى تعدِّى فعل المخاطب إلى ضميره المتصل وذلك لا يجوز فى غير أفعال القلوب وما حمل عليها ونقل بعضهم أن هـذا مذهب الأخفش فإنه قال باسميتها فى نحو: سوَّيت علىَّ ثيابى ... إلى آخر ما سبق[٢].

والحـق أنـنا لسنا فى حاجة إلى كل ذلك الخلاف الذى استطرد المرادى فى ذكـره لأن اسمية (على) واضحة صريحة قوية لا يعتريها غموض ولا ينال منها ضعف. ولولا غموض بعض عبارات سيبيوه فى هذا الشأن لما وقع هذا الخلاف هنا.

وفـى أدب الكاتـب أن (علا) بالألف بمعنى (فوق) وتدخل عليها (من) أنشد الكسائى:

باتت تنوش الحوض نوشا من علا نـوشـابه تقطـع أجـواز الفـلا

قال محققه: يصف إبلا باتت تشرب من ماء الحوض وتتناول ما فيه من الماء من فوق[٣].

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣١.

(٢) الجنى الدانى ص ٤٧١: ٤٧٢.

(٣) أدب الكاتب ص ٤٩٨ وهامشها.

وقال المرادى: واعلم أن (علا) قد تكون فعلا من العلو ترفع الفاعل.

كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ٤ القصص. وأمر هذا بين؛ وليست من الحرفية فى شئ إلا فى الصورة[1].

وقد اجتمعا فى قوله تعالى: ﴿ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ ٩١ المؤمنون.

فلا حاجة إلى ما ذكر فى أدب الكاتب. وعليه ينبغى رسمها ياء لا ألفا. وقد تقرر أن معناها (فوق). إذ الفعل لا يقبل حرف الجر. ولعل رسمها بالألف فى البيت للمشاكلة بينها وبين (الفلا).

ومما يثبت الفرق بين (علا) فعلا و (على) ظرفا أن الأولى من مادة (ع ل و) فهى تفيد العلو ومنه قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ﴾ ٨٣ القصص. فهذه الآية ردّ مفحم على ما اتصف به فرعون فى أول السورة من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا﴾ ٤ القصص. فقول المرادى إن (على) و (علا) بينهما شبه فى الصورة غير دقيق.

وقد قيل إن أصل (من علا) (من عل) كقول امرئ القيس

مِكَــرٍّ مِفَــرٍّ مقبــل مــدبرٍ معـــا   كجلمود صخر حطه السيل من علِ

فقد ذكر الزوزنى فى (عل) ثمانى لغات ... والثامنة أن أصل (عل): علا ثم ذكر البيت الذى أنشده الفراء وهو:

---

(١) الجنى الدانى ص ٤٧٥.

باتت تنوش الحوض نوشا من علا ... نوشـا بـه تقطـع أجـواز الفـلا[1]

وقد سبق أن هذا البيت أنشده الكسائي.

وجوَّز النحويون فى (علا) أن يكون مبنيا على الضم وأن أصله (علو) بضم الواو فلما تحركت مع فتح ما قبلها قلبت ألفا فصارت (علا) بالبناء على الضم. وأن يكـون معـربا وأن أصله (علو) بكسر الواو فتحركت الواو بالكسر وفتح ما قبلها فقلبت ألفا فهى معربة بكسرة مقدرة على الألف[2].

وأمـا (علـى) الظرفية فبالبحث فى معاجم اللغة وجدت فيها مادتين إحداهما واوية اللام (ع ل و) والأخرى يائية اللام (ع ل ى).

أما واوية اللام فيتفرع عنها صيغتان هما:

(أ) عـلا يعلو علوا قال المجد: "وعلا النهار ارتفع كاعتلى واستعلى وعلا الدابة ركـبها" والمـصدر علـوا واعتلاء واستعلاء. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ٤ القـصص وقوله: ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ٨٣ القصص.

(ب) عَلِىَ يَعْلَـى كرضـى يرضى قال المجد: "وعَلِى فى المكارم كرضىَ علاء" وأصله (علو كرضو) أبدلت الواو ياء. وأصل (علاء): علاو كاستعلاء أبدلت الواو همزة.

وأما يائية اللام فيتفرع عنها صيغتان هما:

(أ) علـى يعلـى كرمى يرمي قال المجد: "على السطح يعليه عليا وعليا صعده" وأصـل (على) على كرمى أبدلت الياء ألفا وأصل (عليا): علويا أبدلت الواو ياء وأدغمت فى الياء. ثم كسرت ضمة اللام.

---

(١) شرح المعلقات السبع ص ٥٣.

(٢) انظر خزانة الأدب للبغدادى ٤/ ٢٦٢.

(ب) عَلِيَ يعلى علاء. قال المجد: "عَلِيَ يَعلَى علاء كبقى يبقى بقاء" وأصل علاء: علاى أبدلت الياء همزة. ثم قال: "وعن سيبويه: على اسم للاستعلاء ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾٨٠ غافر[1].

ولا يخفى أن أصل (استعلاء) هنا ياء أبدلت همزة على عكس (استعلاء) من واوية اللام.

ونتيجة ذلك هى: أن (على) الاسمية يائية اللام فبينها وبين (على السطح يعليه) جناس تام لأنها مثل (رمى يرمى). والدليل على ذلك أن ألفها تقلب ياء مثل (لدى) فكما يقال (لديك) يقال: عليك. ومنه قوله تعالى:﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ ٧ الفاتحة.

هذا: وقد جاء فى القرآن قوله تعالى:﴿ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ ٩١ المؤمنون. فـ (علا) فعل واوى اللام. و (على) اسم يائى اللام. وفيهما معا معنى الاستعلاء غير ان الأول من باب (نصر ينصر) والثانى من باب (رمى يرمى). وقد عرفنا أن أصل همزة (استعلاء) من الأول واو ومن الثانى ياء.

وبهذا يتحقق الفرق بين (نوشا بن علا) و (علا فى الأرض) و (نزلت من على السطح) ولا غرابة فى أن يكون (على) صالحة للاسم والفعل فلذلك نظائر عربية مثل: جنى الجنة أى ثمرها. وجنى محمد القطن.

(جـ) وأما (بله) التى دخل عليها (من) فليست ظرفا وإنما ذكرت مع الظروف استطرادا وقد اختلف فى معناها. فقال ابن هشام: بله على ثلاثة أوجه اسم لدع. ومصدر بمعنى الترك. واسم مرادف لكيف... ومن الغريب أن فى البخارى فى تفسير (ألم) السجدة: يقول الله تعالى: أعددت لعبادى الصالحين

---

(١) انظر القاموس ٤/ ٣٦٥: ٣٦٦ وحاشية الدسبان ٢/ ٢٣٣.

ما لا عين رأت. ولا أذن سمعت. ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعـتم علـيه. اسـتعملت معربة مجرورة بـ (من) خارجة عن المعانى الـثلاثة وفسرها بعضهم بـ (غير) وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يعدها فى ألفاظ الاستثناء"[١].

ونقـل الدمامينـى عن الرضى قوله: "وإذا كان (بله) بمعنى (كيف) جاز أن يدخله (من). حكى أبو زيد: أن فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله أن يأتى بالصخرة أى كيف ومن أين؟ هذا كلامه.

قلت: وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بمعنى (كيف) التى يقصد بها الاستبعاد و (مـا) مـصدرية وهـى مع صلتها فى محل رفع على الابتداء والخبر (من بله) والضمير فى (عليه) عائد على الذخر. أى كيف ومن أين اطلاعكم على الذخر الذى أعددته لعبادى الصالحين. فإنه أمر قلما تتسع الأمور لإدراكه والإحاطة به"[٢].

وقـال الشُّمُنِّى: لقائل أن يقـول: جـاز أن تكون مصدرا بمعنى: الترك مفيدا للتعليل.

والمعنى: أعددت لعبادى الصالحين من أجل تركهم ما علمتوه من المعاصى. فلا تكون خارجة عن المعانى الثلاثة. يعنى: التى ذكرها ابن هشام"[٣].

وبذلك يتلخص القول فى معنى (بله) التى تدخل عليها (من) فى ثلاثة آراء.

الأول: أن تكون بمعنى (غير) وهذا ما نقله ابن هشام واستظهره.

الثانى: أن تكون بمعنى (كيف) وهذا ما نقله الدمامينى عن الرضى وَوَجَّهه.

الثالث: أن تكون مصدرا بمعنى: الترك. وهذا ما قرره الشمنى.

---

(١) المغنى بحاشية الأمير ١/ ١٠٥.

(٢) شرح الدمامينى على المغنى ١/ ٢٤٠.

(٣) حاشية الشُّمُنِّى على المغنى ١/ ٢٤٠.

٢ - التفضـــيل:

تخـــتص (من) الابتدائية بأسلوب التفضيل قال سيبويه: "هذا باب أفعل منك، اعلـــم أنك إنما تركت صرف (افعل منك) لأنه صفة. فإن سميت رجلا بـــ (أفعل) هذا بغير (منك) صــــرفته فى النكـــرة وذلك نحـــو: أحمر وأصفـــر وأكبـــر لأنك لا تقـــول:هذا رجل أصفر. ولا هذا رجل أفضل. وإنما يكون هذا صفة بـــ (منك) فإن سميته (أفضل منك) لم تصرفه على حال"[١].

وعلى هذا تكون دلالة (أفعل) على التفضيل وهو ما عبر عنه سيبويه بالصفة رهـــنا بذكـــر (من) فكأنها جزء منه. وهذا ما ذكره الرضى حيث قال: "وأما (من) التفضيلية فهى – وإن كانت لمجرد المجاوزة – لكنه لا تستعمل (عن) مكانها. لأنها صارت علما فى التفضيل وكبعض حروف أفعل التفضيل فلا تغير ولا تبدل"[٢].

ومما ينبغى ملاحظته أن الرضى صدر الخبر بـــ (لكنه) وذلك يشبه أن يكون لازمــــة مـــن لوازمه فى شرحى الكافية والشافية. والصواب حذفها ويكون التعبير (فهى – وإن كانت لمجرد المجاوزة – لا تستعمل (عن) مكانها).

ويـــؤخذ مـــن هـــذا أن (من) لازمة لاسم التفضيل لا يغنى عنها غيرها وأن معـــناها المجـــاوزة. وقد ترتب على هذا أن يكون اسم التفضيل معها مفردا منكرا مذكـــرا لا غيـــر نحو: زيد أفضل من عمرو. لأنها كأنها من تمام الكلمة إذ أصل اســـتعماله بهـــا فلو ثنى وجمع وأنث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتأنيثه قبل كماله. ولذلك قالوا: لابد أن يتصل به أى المجرد (من) ويمتنع حذفها بلا دليل"[٣].

---

(١) الكتاب ٢/ ٥.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٢١.

(٣) عمدة السرى على أنموذج الزمخشرى ص ١١٢.

ولـــو جرينا في مضمار المشهور عن النحاة فى معانى حروف الجر لقلنا إن (مـــن) فـــى أسلوب التفضيل بمعنى (عن). ولكن الذى يضعف هذا المنهج أنهم هنا قـــرروا عـــدم صحة ذكر (عن) فكيف نحكم على الكلمة بأنها نائبة عن أخرى فى معناها مع أن تلك الأخرى لا يصح استعمالها فى هذا المكان؟! أليس هذا ضربا من المحـــال إذ كيف يزعم معنى لكلمة فى مكان لا تصلح له؟! هل يجوز أن نزعم أن الأمير نائب عن الحقير مع أن الحقير يستحيل وجوده فى مكان الأمير؟!

إننا لو تأملنا قوله تعالى: ﴿ كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِنۡهُمۡ وَأَشَدَّ قُوَّةً ﴾ ٨٢ غافر وقوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَنۡ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ﴾ ١٥ فصلت. لأدركنا أن (من) ابتدائية المعنى إذ هـــى التـــى تدل على ابتداء زيادة كثرة العدد وشدة القوة. ولا شك أن فى معنى (الابتداء) مجاوزة إذ الشئ الذى يظل متروكا لايبتدئه أحد لاتحصل فيه حركة. فإذا دنت الحركة وابتدئت تجاوز مكانه. فالابتداء أصل المجاوزة ألم تقل إن المسافة ألف ميل نبتدئها بخطوة ...؟؟

وهـــذا ما أشار إليه سيبويه حيث قال: "وكذلك (ويحه من رجل) إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال. وكذلك: لى ملؤه من عسل. وكذلك هو افضل من زيـــد إنمـــا أراد أن يفضله على بعض ولا يعم. وجعل (زيدا) الموضع الذى ارتفع منه. أو سفل منه فى قولك: شر من زيد"[(١)].

فعـــبارة سيبويه تشير إلى معنى (بعض) ولعل مصدر ذلك أن (زيد) الأفضل مبـــتدأ زيادة الفضل والابتداء بعض الحدث. وذلك ما وضحه سيبويه قائلا: (وجعل (زيدا) الموضع الذى ارتفع منه أو سفل منه) وهذا معنى الابتداء.

ولذا قال المرادى: "اختلف فى معنى (من) المصاحبة لـــ (أفعل) التفضيل فقال المبرد وجماعة: هى لابتداء الغاية ولا تفيد معنى التبعيض. وصححه ابن عصفور. وذهب سيبويه إلى أنها لابتداء الغاية ولا تخلو من التبعيض"[(٢)].

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٢٥.

(٢) الجنى الدانى ٣١١: ٣١٢.

وهذا ما نراه لأن الابتداء يتضمن بعض المبتدأ. فلا تكون اسما بل هي حرف.

٣- رَبِّ في القسم.

ومما يختص به (من) الابتدائية لفظ (رب) في القسم قال ابن يعيش: "وأما قولهم من ربي لأفعلن) فالظاهر من أمرها أنها (من) في قولهم: أخذت من زيد، أدخلت في القسم موصلة لمعنى الفعل على حد إدخال الباء تكثيراً للحروف لكثرة استعمال القسم. واختصت بـ (ربي) اختصاص التاء باسم (الله) فلا يقولون: من الله لأفعلن.

وقد تضم الميم منها قالوا: من ربي إنك لأشر. حكى ذلك سيبويه كأنهم جعلوا ضُمّتها دلالة على القسم. قال سيبويه: ولا تدخل الضمة في (من) إلا ههنا..."[١].

وقد وردت (من) هذه مضمومة الميم والنون ومكسورتهما وذلك على سبيل الإتباع ويذهب بعض الكوفيين إلى أن مضمومة الميم مقصورة من (أيمن) ومكسورة الميم مقصورة من (يمين). وفيه نظر لأن (أيمن) مختص بالله أو بالكعبة و (من) مختصة بـ (ربي). ولا مانع أن يقال نغير حكمه عند اختصاره[٢].

بل إن بعضهم قال: مِ الله أرادوا (من) فحذفوا النون تخفيفا.

وقيل: إنها مخففة من: أيمن.

وإذا تأملنا أدركنا أن (من) القسمية معناها ابتداء الغاية لأن ابن يعيش قد قاسها على (من) في : أخذت من زيد فابتداء الأخذ زيد. فإذا قيل: من ربي لأجتهدن. كان قسما بأن ابتداء اجتهاده هو ربه لا سواه.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٠٠.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٣٤.

٤- التحـــــذير:

ونعنـــى بأســلوب التحذيـــر قول القائل (إياك من الأسد) فإن غير (من) من حروف الإضافة لا يستعمل فى هذا الأسلوب.

وهـــناك أســلوب ثـــان للتحذير وهو (إياك والأسد). وقد ذكر الحريرى أن التحذيـــر لا يكون بغير هذين الأسلوبين وأن الواو لابد منها في هذا الأسلوب لأن (إيـــاك) منـــصوب بإضـــمار فعل تقديره:اتق وباعد ... وهذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا كان قد استوفى عمله ونطق بعده باسم آخر لزم إدخـــال حرف العطف فى معموله عليه كما لو قلت: اتق الشر والأسد، اللهم إلا أن يكـــون المفعـــــول الثانى حرف جر كقولك: إياك من الأسد أى باعد نفسك من الأسد(١).

وعلـــى هذا لا يجوز: إياك الأسد ومن ثم قال ابن يعيش: "فإن قيل فهلا جاز حـــذف حرف الجر فقلت إياك الأسد؟ قيل: ليس ذلك بالسهل ولا يقدم عليه السماع من العرب"(٢).

وفصل ابن هشام القول فى ذلك بما يثبت حذف (من) أو ذكرها فقال: "إذا كان التقديـــر: باعد نفسك من الأسد امتنع إياك الأسد – أى لا يجوز حذفها – وهو قول الجمهور. وإذا كان التقدير: أحذرك من الأسد جاز: إياك الأسد – أى يجوز حذفها – وهـــو رأى ابن الناظم. ثم قال: ولا خلاف فى جواز (إياك أن تفعل) لصلاحيته لتقدير: من"(٣).

وابن الناظم تابع لأبى البقاء فى هذا.

وإنما كان ممتنعا عند الجمهور لأنهم يقدرون العامل فعلا متعدياً لواحد فيلزم عليه حذف (من) ونصب المجرور. وهو غير مطرد إلا مع (أن و أن و كى).

---

(١) انظر درة الغواص ص ٢٩ وهم ١٧.

(٢) شرح المفصل ٢/ ٢٥.

(٣) أوضح المسالك ٣/ ١١٢: ١١٣.

وكـــان جائزا على رأى ابن الناظم لأنه يقدر (أحذر) وهو متعد إلى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى:﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ﴾ ٢٨، ٣٠ آل عمران.

فالكلام على تقدير الجمهور إنشائي. وعلى تقدير ابن الناظم خبرى"[١].

ويـــرى الأشمونى أن (من) تقدر مع (أحذر) قال الصبان "لأن (أحذر) يتعدى بـــ (من) كما يتعدى بنفسه"[٢].

إذا تأملنا فى هذه النصوص استخلصنا منها:

(أ) أن (إيـــاك من الأسد) إذا كان على تقدير: باعد نفسك. لزم ذكر (من) فنقول: باعد نفسك من الأسد. وهو أسلوب إنشائى.

(ب) وإذا كـــان علـــى تقدير (احْذر الأسد) جاز: إياك الأسد وإياك من الأسد. لأن (احذر) ينصب المفعول بنفسه، وتأتى بعده (من) جارة لذاك المفعول فإذا قلنا: احـــذر الأسد كان الأمر منصبا على (الأسد) مطلقا وإذا قلنا: احذر من الأسد كانـــت (مـــن) حـــــرف ابتـــداء بمعنى: اجعل حذرك من جهة الأسد. فالأسلوب إنشائى.

(جـ) وإذا كان التقدير: أحذرك الأسد. جاز أحذرك من الأسد وهو أسلوب خبرى فتكون (من) ابتدائية.

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح وحاشية يس عليه ٢/ ١٩٣.

(٢) منهج السالك وحاشية الصبان ٣/ ١٩١.

خـــــاتمة

وبعـــــد: فقد انتهينا من المقدمة والدراسة الممهدة وبيان معانى (مِنْ) التى قد استطعنا أن نرجع بها إلى معنيين فقط:

أحدهما: أن تكون بمعنى (بعض) وهى الأكثر فى الاستعمال والأوسع فى الانتشار.

وقــد حققــنا اسميتها لأن فى ذلك تنزيه لغة القرآن عن التقديم والتأخير والحــذف والتقدير فتلك أمور اصطنعها النحاة وأفسدوا بها أساليب اللغة ولا سـيما أساليب القرآن فقد استباحوا لأنفسهم تعديل النص القرآنى أو إضافة شئ إليه وهذا ما لا يجوز لأحد أن يفعله.

وممــا يجدر ذكره هنا أننا قد حققنا: أن (من) الاسمية لا تقف عند معنى البعــضية لأننا وجدنا بعض آيات القرآن يقتضى أن تكون بمعنى (مثل) فتفيد التشبيه. وأن تكون بمعنى (مع) فتكون للمصاحبة.

وبهــذا يثــبت أن دراسة القرآن تضيف إلى الكلمات معانى قد لا تخطر لباحث على بال.

الثانــى: أن تكون حرف ابتداء. وقد عرفنا أن استعمالها فى القرآن أقل من أختها.

ومــع أن الأستاذ عباس حسن قد تكلم عن اسميتها إذ لا فرق بين (من) وبين (ابــتداء) رأيــت أن استمسك بحرفيتها إذ من البدهى وضوح (من) التى بمعنى (بعــض) فى الاسمية إذ أنها قد وضعت موضعها. ولكننا لم نحفظ ولم نعهد وضع (من) موضع (ابتداء).

و هــنا أدعــو القــارئ إلى رحلة جميلة جليلة مع أساليب (من) بنوعيها فى القــرآن. وقــبل أن نبدأ هذه الرحلة القرآنية الممتعة نود أن نذكر قـــول العلماء:

(القرآن كون الله المنثور، والكون قرآن الله المنشور) فمحال أن ندرك سر كلام الله كما أنه محال أن نطوف بأرجاء الكون.

إنمـــا هى محاولة متواضعة أردنا بها أن نتتلمذ على القرآن فى تعلم أساليب العربية العليا فهو لها: (البادية والحاضرة السليمة النقية)[١].

"والجملة القرآنية تقوم فى تربية الملكة اللغوية وإرهاف المنطق وصقل الذوق مقام نشأة خالصة فى أفصح قبائل العرب"[٢].

ومهما حاولت كشف سر كلمة (من) فى القرآن فلن أبلغ المدى، وإلا لما كان القـــرآن معجزا. ومن ثَمّ فنحن كما قال الدكتور طه حسين: "لا نزعم لصورتنا هذه التى نعرضها أنها الصورة الأخيرة. وإنما نزعم أنها الصورة التى انتهى إليها بحثنا علـــى مـــا بذلـــنا فـــيه من جهـــد، وما اصطنعنا فيه من دقة، وما تحرينا فيه من إنصاف"[٣].

وها أنذا بادئ السير بعون الله. وعلى الله قصد السبيل.

هـــذا: ولمـــا كانت (من) الاسمية قد زاد استعمالها عن (من) الحرفية حوالى أربعمائة مرة. وكان فى اسميتها صون لغة القرآن عن دعويين غير لائقتين بالقرآن وهما دعوى التقديم والتأخير، والحذف والتقدير بدون فائدة اقتضى ذلك ذكر أساليب (من) الاسمية فى القرآن قبل ذكر أساليب (من) الحرفية.

---

(١) إحياء النحو ص ١٩٧.

(٢) تحت راية القرآن ص ٢٥.

(٣) مقدمة فجر الإسلام صفحة ز: ح.

نتائج المقدمة والباب الأول

- **أولا: نتائج المقدمة:**
- **موضوع البحث:**
- **تتمثل نتائج موضوع الرسالة فى النقاط الآتية:**

١- أن الكلمة فى اللغة العربية هى اللبنة الأساسية التى يقوم عليها بناء الجملة ومن ثـم تحـتم أن تكـون ذات مضمون ولا يجوز أن تكون فارغة جوفاء كالطبل الأجوف يصم الآذان بصوته ولا ينال الجنان منه شئ.

٢- أنــه لابـد من الدقة فى أختيار مكان الكلمة فى الأسلوب إذ المعانى تتمثل فى الـنفس وتجيش ألفاظها فى الحس ويتجلى مكان كل لفظ فى العقل ثم يأتى دور اللسان فيظهر المعنى بلفظه فى مكانه. فما اقتضى المعنى ذكر لفظه أولا فلابد مـن ذكـره أولا.. ومـن ثم تحتم أن يستنبط المعنى من الأسلوب على حسب ترتيب كلماته دون تعديل ولا تبديل.

٣- أن الـنحو هـو أساس علوم اللغة فى الكشف عن أسرار كلماتها لفظا ومعنى ووضعا فى الأسلوب. فهو الذى يعنى بالتعمق وراء وجود كلمة فى نص وعدم وجـودها فى نص آخر. فالكلمة فى اللغة العربية لا ترضى أن ينبو بها مكانها لأن بينها وبينه ألفة لا تزول وعلاقة وثيقة لا تهى ولا تهن.

٤- أن علماءنا قد رسموا المنهج الدقيق لتحصيل معنى كلمات القرآن وفهم مراميها وحقائقهـا معتمدين فى ذلك على استعمال أهل اللغة لا على رأى فلان أو فهم فلان. فلكل كلمة من نفسها طرب. ومن ذاتها عجب.

٥- أن دراسة أساليب اللغة إنما تقوم دعائمها على بحث معانى مفرداتها.

إذ هى العناصر الجوهرية التى يقوم بها وعليها صرح المعنى العميق الشامخ.

٦- أن المـــنهج الدراسى الذى يليق باللغة ويؤتى ثماره الشهية فى ذهن الدارس هو الــذى يبتدئه الدارس بدراسة الأصوات فصوت الحرف هو الذى يستوحى منه مدلــوله الــذى يتألف مع مدلول غيره فى الكلمة المفردة. ثم بدراسة الكلمات معجميا فصرفيا ثم نحويا وبيانيا.

- **أهـــداف البحـــث:**

١- إثبات أن الكلمة فى اللغة وخاصة لغة القرآن معطاء لمعان غزيرة.

ومـــن ثم تتعدد مواضعها لتعدد الوظائف التى تقوم بها. فهى ذات معان متعددة لأماكن متنوعة.

٢- بيان أننا إذا وضحنا معنى كلمة بأخرى لا يلزم من ذلك صحة وقوع الموضِّحة مكـــان الموضَّحه. لما بينهما من ضبط رقيق دقيق يفصل بينهما وهو الـــذى يحدد لكل كلمة مكانها. فشرح كلمة بأخرى لا يـــزيد عن كونه مقـــربا للمعنى لا مطابقا له.

ومـــن ثم كان الترادف المطلق أى التطابق الكامل بين كلمتين فى المعنى غير موجـــود فى اللغة العربية. فلكل كلمة ظل تابع لشمسها وكم للكلمات من ظلال وشموس.

٣- العمل على رأب الصدع بين التفسير والنحو أو المفسرين والنحاة. فكم رأينا فى تفـــسير آية أو كلمة معنى يذكره المفسر ثم إذا ذهبنا إليه فى كتاب نحو رأيناه يـــرجع عن ذاك المعنى إلى غيره الذى ربما يناقضه. وتلك فجوة يترتب عليها جفـــوة بين النحو والبلاغة مع أنهما عنصران لجوهر واحد. أو وجهان لعملة واحدة كما يقال.

فالـــنحو إذا تجـــرد مـــن الذوق البلاغى نفرت منه العقول وعافه الوجدان. كما أن الـــبلاغة إذا خلـــت مـــن نظـــام النحو ضاعت بهجتها. وانطفأ بريقها. وفقدت أهم عناصرها.

٤- جمع آيات (مِنْ) فى القرآن الكريم على مختلف أساليبها حسب نوعها (اسما أو حـــرفا) وحسب موقع الاسمية الإعرابى مبتدأ أو خبرا..... أو غير ذلك. وفى هذا دراسة نصية لأساليب متنوعة من القرآن الكريم ربما يبدو لأول وهلة أنها مكـــررة. والحـــق أنهـــا دراسة يتضح منها أن استعمال الكلمة الواحدة فى كل أســـاليبها القرآنية تملأ العقل متعة والنفس طمأنينة والقلب قوة فكر ويقين لأن كلمة (من) قد وردت عدة مرات متتالية فى آية واحدة ولها عدة معان وذلك كما فى قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾٨٣ المائدة. فـــ (من) ذكرت فى هذه الآية ثلاث مرات لثلاثة معان كما سيأتى بيان ذلك فى موضعه من الدراسة.

٥- وجـــوب الالتزام فى دراسة اللغة العربية بالقرآن أولا ثم بالحديث وغيره من كـــلام العـــرب نثـــــــرا. فنصوص هذه الأنواع الثلاثة هى التى يستنبط منها قواعد اللغة.

أمـــا الشعر فوظيفته السامية وأثره العظيم إنما هو: إثراء مفردات اللغة وتكثير معانـــيها فهو نبع فياض وبحر زاخر بالعطاء. وكوكب ساطع لا مع يهتدى به إلى المعانى العصماء.

ذلك ما انتهت إليه تجربتى فى البحث اللغوى لأننى حينما قمت بعمل الرسالة قد جـــريت فـــى غبار المشهور من أن الشعر ربما يتقدم فى الاستشهاد للغة على النثر بل على القرآن. وبطول البحث ودقة التجربة رجعت عن هذا وسرت فى طـــريق مـــن يجعل الشعر فيض اللغة الذى لا يغيض وعطاؤها غير المجذوذ

وصورها البديعة الرائعة التى تضم دقة الملامح وعمق التأمل وغزارة الرؤى. وكم كان للعرب من وقفة عند معنى يرجعون فى معناها إلى الشعر العربى.

- **ثانيا: نتائج الباب الأول:**

- **نتائج الفصل الأول: الحرف فى اللغة:**

١- أن معنى مادة (ح ر ف) هو القوة فمنه:الكسب. يقال: يحرف لعياله أى يكسب. وواضح أن الذى يكسب لابد له من قوة يغالب بها شدائد الحياة فيغلبها. ومنه وضع الشئ فى غير موضعه حتى يكون نافرا نابيا مثل قوله تعالى:﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ ٤٦ النساء فكأنهم يخلعون الكلم من مكانه الذى يؤدى فيه مهمته ويضعونه فى مكان آخر ليس بينه وبينه ألفة. فيضل معناه ويضيع مغزاه. فلا يفيد ولا ينفع. فبهذا التحريف أُفْرِغ اللفظ من مضمونه.

مما يثبت تلك القوة لمادة (ح ر ف) أنها تتفق فى صوتين هما (الراء والفاء) مع مادتى (طرف وصرف) وأطراف الشئ لابد أن تكون قوية لتدافع عن قلبه. كما أنّ صرف الشئ عن مجراه يفقده قوته وقدرته.

٢- أن فى الحروف من الإيجاز ما ليس فى غيرها والإيجاز دقة وعمق فى المعنى. وخفة ويسر فى اللفظ. فالحرف يشبه سبيكة الذهب تجل قيمتها ويقل حجمها ويخف حملها. فكأن الحرف بمفرده جملة تحمل فى طياتها من المعانى ما يروق النظر ويقنع الفكر. ومن ثم وصفت الحروف بـ (أنها مفاتيح البيان) وهذا وصف يليق بها وهى جديرة به.

٣- لما كانت الحروف من أدوات الإيجاز ترتب على ذلك إبطال دعويين قد ذاعتا وشاعتا فى بطون الكتب وعلى ألسنة الدارسين.

الدعـوى الأولـى: دعوى زيادة الحرف؛ فهذه باطلة وحجتها داحضة إذ كيف يكون زائدا وهو قائم مقام عدة كلمات ؟ وكيف يكون زائدا مع أن الذين روجوا هذه الدعوى لم يمكنهم أن يجردوه من المعنى ولا عن العمل فيما ورد فيه. ففي قـوله تعالى:﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ ١٩ المائدة يزعمون أن (من) زائـدة مـع اعترافهم بأن لها معنى وهو توكيد المعنى وتقويته ولها عمل وهو خفض ما دخلت عليه. أليس هذا بعجيب منهم غريب على جسم اللغة؟!

إن الكلمـة معنـى كـساه ولبسه لفظ كنفس الإنسان وجسمه ولكل منهما كيان وجوهـر لا يستطيع أحد أن يمحوه أو ينال منه. ولذا قررت أن دعوى الزيادة دعـوى باطلـة لأنهـا غير لائقة باللغة العربية فهي تحمل في طياتها عناصر بطلانها.

الدعوى الثانية: دعوى احتياج حروف الإضافة إلى متعلّق يتصيده العقل كيفما اتفـق. لأنه – أي هذا المتعلّق – ينقض عنصر الإيجاز في الحرف فمثلا قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ ﴾ ٥ البقرة لو وقفنا عند نصه وتأملنا لأدركنا معناه لوضوحه وبيانه. فهو إثبات أن أصحاب الصفات السالف ذكرها متمكـنون أيمـا تمكـن من هدى ربهم. والظرف (على) دليل على ذلك. وأما الحرف (من) فيدل على جهة ذلكم الهدى وهي (ربهم) الذي خلقهم ثم هداهم فلا حاجة – بعد هذا – إلى أن يكون تقدير الآية: أولئك كائنون على هدى كائن من ربهـم ومـن ثَمّ لا يجوز لعاقل أن يعترف به لأنه ينقض القول بإيجاز النص والإيجـاز: أهم خصائص اللغة العربية فهو أداة الإعجـاز في القرآن. لأنـه كله إيجاز.

٤- إثبات أن ما يزعمه النحاة من أن الحرف لا يحمل معناه باطل إذ كيف يكون أحد أنواع الكلمة ثم لا تكون له نفس يحيي بها ويتحرك لأداء وظيفته؟

إن البحث فى اللغة علمنا أشياء خطيرة قد يكون أخطرها أن الكائن الحى ذا الصورة الكاملة أصله شئ يسير بل ربما يكون مهينا. فالإنسان مثلا يقول الله عنه: "﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ - ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴾٧: ٨ السجدة فأصله حيوان منوى واحد من عدد وفير.

وهذا الحيوان لا يرى بالعين المجردة فهو لا يساوى ما يوضع على الحرف فيعجمه نحو: (د) فنقول (ذ) فهذه النقطة ذات دلالة خطيرة فى اللغة بل إنها – فى الحقيقة – أصل اللغة فما من حرف فى اللغة إلا وهو نقطة ممتدة إلى عدة جهات وفى كل جهة يكون لها معنى. وتلك سنة الله فى خلقه. فالمحيط أصله نقطة تكاثرت حتى لا يدرك لها مدى ولا غاية.

إذا كان هذا شأن أدنى شئ فى الخط إذ هو غير فارغ ولا أجوف بل هو نفس ينمو بها ويتكاثر فكيف بكلمة كاملة الصورة واضحة الملامح؟ نحو: (فى والباء) من قولنا: صليت فى المسجد النبوى. وطفت بالكعبة الشريفة. أيجوز أن تكون هاتان الكلمتان صوتين فارغين؟

إن ما يبطل ذلك ما قرأناه من قول الإمام على لأبى الاسود الدئلى (والحرف ما أفاد معنى) وقول سيبويه: (وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل).

وهذا ما انتهى إليه الفكر اللغوى عند فلاسفة اللغة وعلماء اجتماع اللغة وعلماء نفس اللغة حيث قرروا: أن الأصوات إذا لم تحمل معنى إلى متلقيها فلن تكون لغة.

٥- كشف النقاب عن الخلط الذى وقع فيه الدارسون المحدثون فى التطور اللغوى حيث يزعمون أن الكلمة الدالة على معنى فى غيرها – وهى الحرف – إنما

هـي بقايا الفاظ ذات معنى فى نفسها. وأن الكلمة الدالة على معنى فى نفسها إنما ترجع إلى أصول ثنائية أحادية المقاطع تحاكى أصواتا طبيعية.

فهذا ضرب من البلبلة الفكرية اللغوية. إذ كيف يمكنهم الوصول إلى أصل كل نـوع ثم تتبعه فى مختلف العصور والأماكن حتى يصاحبوا تغييره من حال إلى حال؟

إنـنا نقـرأ فى قرآن الله الحكيم قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾ ٤ ابراهيم وندرك منه أن اللغة كانت قرينة الإنـسان من أبيه آدم إلى أن تقوم الساعة. وأنها كانت واضحة معلومة يقف علـى معناها ومرماها المتكلم والمخاطب. فأنى يمكن ان توجد مراحل لغوية تكـون اللغة فيه أصواتا مبهمة ثم تنمو حتى تكون مفهمة. بل كيف يمكن أن تكـون بعـض كلمـات اللغة ولدت ذات معنى فى نفسها ثم يصيبها انتكاسة فترجع إلى مستوى حضيض حيث نفتقر إلى غيرها فى معناها؟

أليس هذا كله ضربا من الضلالة التى تجعل الإنسان يهيم على وجه لا يدرك له جهة يسير فيها ولا غاية يريد الوصول إليها؟

٦- ما لفت الذهن فى هذا الفصل التفرقة بين المعنى الإفرادى أى الذى يكون الدال علـيه كلمـة مفردة. والمعنى التركيبى أى الذى يدل عليه طائفة من الكلمات أعنى (الكلام). فالمعنى الإفرادى لفظه الكلمة أيا كان نوعها: اسما أو فعلا أو حـرفا. وهو مستقل بكلمته لا يزول عنها ولا يبغى حولا. كما أنه لا يحتاج إلى غيره فى أدائها والقيام بها والدلالة عليها. فالكلمة تشبه: الفرد.

وأما المعنى التركيبى فتحتاج كل كلمة فيه إلى غيرها. فهو يشبه الجماعة.

ولا شك أن الإنسان المفرد مستقل الذات والصفات حر الحركة والتصرف وأما إذا ارتبط بغيره من بنى الإنسان تغير وضعه وصار محتاجا إلى سواه فى تحقيق مطالبه من جانب والقيام بعمارة الأرض من جانب آخر. فالجملة أو الكلام فى اللغة هو الأمة أو الدول فى المجتمع تأثرا وتأثيرا.

وكما أن الفرد من البشر لم يولد أو يوجد ليكون منعزلا منفصلا بل لابد من التحامه بغيره وتعاونه معه واحتياجه إليه. فكذا الكلمة المفردة لم توضع لتكون لبنة فى المعجم تتعاون مع غيرها فى تسويد صفحاته بخطوطها فحسب بل وضعت لتكون متحركة تتسع لها الأساليب والتراكيب متعاونة مع سواها على بناء صرح اللغة الشامخ.

٧- مما قمنا به فى هذا الفصل أننا أوردنا رأى الفراء فى أن حروف الإضافة تعرب محلا. ففى قولنا: مَرَّ زيد بعمرو. تكون الباء فى محل نصب وإذا قلنا: مُرَّ بعمرو. كانت الباء فى محل رفع. والباء حينئذ تعرب إعراب الظرف. فمعنى الأسلوب الأول مر زيد مكان عمرو. ومعنى الثانى: مر مكان عمرو. ولما كان معنى الباء: هو الملاصقة جاز تأويل ذلك بقولنا: لاصق زيد مكان عمر. ولُوصِقَ مكانُ عمرو.

ويتضح ذلك أكثر فى قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ - وَبِالَّيْلِ ﴾ ١٣٧: ١٣٨ الصافات. فـ (عليهم) ظرف لا حرف. وهو منصوب بالفعل (تمر). وكذا الباء فى (بالليل) وهى معطوفة على (مصبحين) وهو حال ظرفية أى وقت الصباح فـ (بالليل) أى ووقت الليل.

والمقرر فى علم النحو أن الظرف يرفع حينما يبنى فعله للمفعول. إذ يقال: جلس محمد عند على ثم يقال: جُلِسَ عند على. فـ (عند) فى الثانى نائب عن

المفعول فيه. ألا وهو الظرف. لا عن المفعول به كما في قولنا: أُكْرِم محمد بعد قولنا: أكْرَم الأميرُ محمدا.

هــذا: ومما تجدر الإشارة إليه في مقامنا هذا أن الفراء جعل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ ٦٩ مــريم من إعراب حرف الإضافة وكذا قولنا: أصبت من كل طعام. ونِلْتُ من كل خير..

والحق أن (من) في هذه الأساليب ليست حرفا بل هي اسم بمعنى (بعض) فهي معــربة إعــراب الأسماء غير الظروف لا إعراب الظروف. مع ملاحظة أن إعــرابها مَحَلِيٌّ,نعم قد تكون ظرفا إذ أضيفت إلى الظرف كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَٱسْجُدْ لَهُۥ﴾ ٢٦ الإنــسان. أي بعض الليل. وسيأتي مزيد لذلك في دراسة أساليب (من) في القرآن.

٨- مما حققناه في ذاك الفصل: اضطراب العلماء لا في الحرف وحده بل في بعض الأســماء فقد زعم بعضهم أن الموصولات أدنى حالا من الحروف في الإفادة والاستقلال من حيث إنه بمنزلة جزء من الاسم كالزاي من (زيد) وليس كذلك الحرف.

ولكــن ذلك غير المعروف المألوف من أن الاسم الموصول اسم. لقبوله علامة الاســم وهي الإسناد إليه كاسم الإشارة في قوله تعالى:﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ﴾ ٢ البقرة فــ (ذا) اسم مسند إليه أي مبتدأ. ومثله (الذي) في قوله تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ ﴾ ١ الفرقان.

والإســناد إلى الكلمة من وظائفها لا من جوهرها وحقيقتها ولذا رددنا على من يُعَرِّف الاسمَ بأنه ما يصح الإسناد إليه بأن هذه وظيفة لا حَدٌّ وشتان بينهما.

- **نتائج الفصل الثانى:**
- **قانون التطور والحروف:**

١- انتهينا إلى أن خلاصة هذا القانون هى: الانتقال من البسيط إلى المركب حتى يحصل التوفيق بين البنية الحية وبين ظروفها الطبيعية. فكلما امتدت هذه الظروف واتسعت تغيرت البنية الحية بالامتداد والاتساع حتى تفى بمطالب البيئة الممتدة المتنوعة.

ومما ينبغى التنبيه إليه هنا قولهم: (من البسيط إلى المركب) فهذا التعبير لا يقوم بالمعنى المراد إذ أن (البسيط) من مادة (ب س ط) قال ابن فارس: "وهو أصل واحد وهو: امتداد الشئ فى عِرَض أو غير عِرَض..."[1].

يقال: عَرُض الشئ يعرُض عِرَضاً أى صار عريضا. ومنه: العَرْض من خلاف الطول[2].

ولا شك أن الامتداد يقتضى التركيب وعليه يؤول معنى قولهم (من البسيط إلى المركب) إلى (من المركب إلى المركب) وهذا ظاهر الفساد. وعلى هذا وجدتنى مضطرا إلى أن أقول: الانتقال من المفرد إلى المركب. حتى يتضح المعنى وضوحا لائقا بالمقام. غير أننى لم ألبث أن قرأت لابن فارس وغيره: الفاء والراء والدال: أصل صحيح يدل على الوحدة. من ذلك الفرد وهو الوتر"[3].

ويقول المجد:"وحد كعَلِمَ وكَرُم يحد فيهما وحادةً ووحودةِ ووجودا ووَحْدا ووُحْدة وحِدَّة بقى مفردا"[4].

---

(١) معجم مقاييس اللغة ١/ ٢٤٧. وانظر اللسان وغيره.

(٢) انظر معجم مقاييس اللغة ٥/ ٢٦٩ والقاموس ٢/ ٣٢٤.

(٣) انظر معجم مقاييس اللغة ٤/ ٥٠٠ واللسان وغيره.

(٤) القاموس ١/ ٣٤٣.

فمـــا إن قـــرأت ذلـــك حتى وقعت فى حيرة من أمرى لأن الفرد لا يخلو من تركيب أيضا. وبهذا يؤول هذا التعبير إلى ما آل إليه ذلك التعبير من الفساد لأن معناه: (الانتقال من المركب إلى المركب).

وهــنا وقفت لا حائرا بل متدبرا متأملا وذهبت بفكرى إلى أعماق الكلمات من اللغـــة والكائـــنات من غيرها فوصلت إلى أن أدنى الأشياء لا يخلو من تركيب فالــنقطة (.) وهى أدنى شئ من الخط تبدو وكأنها لا تركيب فيها. والحق أنها مركبة إذ تتوفر فيها عناصر الابتداء والنمو. ولولا ذلك لما صلحت أصلا للغة مهمـــا بلـــغ عدد كلماتها. فمَثَلُهَا مَثَلُ الحيوان المنوى الذى يدق على النظر فلا يـــراه إلا بمـــساعد وكاشف. فلولا أنه مركب لما صلح لأن يصير جسما كامل الأعـــضاء ولـــذا كان لابد من الاعتراف بهذه الحقيقة التى يترتب عليه تعديل تعـــريف التطور إلى: الانتقال من أدنى شئ تتوفر فيه عناصر النمو والامتداد إلى أعلاه. وسواء فى ذلك اللغة وغيرها من سائر الكائنات الحية.

٢- ممـــا ترتب على النتيجة الأولى أننا قد وصلنا إلى أن القول بتدريج اللغة – أو غيـــرها – من الأدنى إلى الأعلى. لا يبلغ شيئا من الدقة. لأن طبيعة الكائنات أنها وقت تكوينها عند نشأتها يجمع الله لكل كائنة عناصر تكوينها ثم يبرزها إلى الوجود تامة الخلق كاملة العناصر. وبهذا يتحقق جوهرها. فمثلا: اللغة قد جهز الله الإنـــسان بعناصرها وهى أجهزة النطق وجهاز الفكر. فاللسان أهم الأجهزة الأولى. إذ الإنسان (لسان وعقل) وقد أدرك تلك الحقيقة الشاعر الجاهلى زهير بن أبى سلمى حينما قال.

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده فلـــم يـــبق إلا صـــورة اللحـــم والـــدم

فهـــذان همـــا أصل اللغة فعنهما تفرعت ونمت فى طفولة الإنسان حتى استوت على سوقها جملا وتراكيب.

تلكـم هى رحلة التطور للغة. وهى تشبه رحلة التطور للإنسان فى بدء خلقه وقـد فـصلتها آيات بينات من القرآن المبين حسبنا منها قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ - ثُمَّ جَعَلْنَـٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ - ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَـٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَـٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَـٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَـٰلِقِينَ ﴾ ١٢: ١٤ المؤمنون.

هذا هو التطور أى الانتقال من حالة إلى حالة للإنسان. فلم يفارق الرحم إلا بعد اكتمال خلقه ووضع عناصر مجابهة الحياة فيه. فهو مؤهل لذلك.

٣- أثبتـنا أن مـا يـسميه الباحثون فى اللغة: تطورا لا يخرج عن كونه تنوعا فى الدلالـة. وهذا يدل – بداهة – على أن كل كلمة فى اللغة تحمل معانى متنوعة لأماكن مختلفة. ومن ثم كان لكل مقام مقال. ولكل كلمة مع أختها معنى ودلالة. وبهـذا تأكـد بطلان ما زعموه من أن الحروف متطورة عن غيرها. إذ كيف يكون ذلك وهى قسيم للاسم والفعل لا قسم من أحدهما. ولذا أقول: ياليت الذين يجهـدون عقولهم فى بحث (هذا التطور) يوفرون ذلك لبحث شئ آخر يكشف أسـرار اللغة وغزارة الدلالة فيها .. إلى غير ذلك.وأخرى ينبغى أن ننبه إليها ألا وهى: الكف عن ربط بعض الكلمات فى بعض اللغات بأخرى من لغة غير الأولـى. إنمـا المنهج السديد هو: أن نقرر ان كلمة (كذا) فى لغة (كذا) بمعنى كلمة (كذا) فى لغة (كذا) وهذا قريب جدا من الترجمة فنقول مثلا: (man) فى الانجليزية بمعنى (رجل) فى العربية. تلك هى الطريقة الوسطى التى تفيد اللغة. أما الجرى وراء الأوهام فلا ننال منه ولا طرف الثّمام(١).

---

(١) الثمام: الحشيش والشجر الضعيف.

٤- أبطلنا القول بتطور الباء عن (بيت) مثلا لأن تعريف التطور يقتضي فناء الأصل بتطور الفرع عنه. والواقع يصدع ذلك ويصرعه لأننا – ومَن قبلنا ثم مَن بعدنا – لا يمكننا أن نمحو كلمة (بيت) من أى معجم ولو قصيرا. وكيف يجوز ذلك؟ ونحن نلازمها كما تلازمنا أليس (البيت) هو الذى نبيت فيه وما الحياة إلا حركة بالنهار وبيات بالليل.

- **نتائج الفصل الثالث: حرف الإضافة:**

١- أثبتنا أن تسمية الحروف (من وإلى ... إلى آخره) بحروف الإضافة أليق وأعلى لأنها بمثابة شئ مضاف إلى غيره. ففى قولنا: محمد في المسجد. إضافة محمد إلى المسجد فى وقت معين أى أن محمدا مرتبط بهذا المكان والذى قام بمهمة هذا المكان هو (فى) فهما شيئان بينهما علاقة وهى الحرف. كما أثبتنا أن تسمية عمل هذه الحروف بالخفض أعلى ذوقا وأسمى دلالة فمما لاشك فيه أن الحركة فى (محمد) من قولنا نظرت إلى محمد. فى جهة مقابلة للحركة في قولنا: حضر محمد فكما أن هذه تسمى رفعا فلا محالة أن تسمى تلك خفضا. فالرفع والخفض جهتان متقابلتان أما حركة الجر فالجدير بها أن تكون فى شئ يأنف طبعه من قبولها إلا اضطرارا. وذلك هو الفعل المضارع سواء أكان مضارعا خبر يا نحو قوله تعالى: ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ ٢ المزمل فالحركة فى (يعلم) و (قم) حركة اضطرارية للتخلص من الساكنين. فليست من قبيل ضرائر الشعر بل هى من قبيل تيسير النطق. ومثلها حركة الفعل فى روى البيت كما فى قول الشاعر.(ومن لا يتق الشتم يشتم)...

٢- انتهينا إلى أن القول بتناوب حروف الإضافة ضرب من الظن والتخمين لأنه تدخُّل فى أبنية كلمات اللغة ودلالاتها التى لا يملك العلماء إزاءها إلا التسليم بها بما وردت وعلى ما وردت. ثم عليهم أن يستخرجوا معانى كلماتها من ذاتها مع

إدراك مـــا يقتضيه سياق الكلام فالكلمة إذا وضعت فى أسلوب وجب النظر إلى هـــذا الأســـلوب جملة واحدة حتى يقف الذهن على معناه موزعا على دلالات كلماتــــه. ولابـــد حينـــئذ من الاستعانة بالمعاجم فالمعجم فى اللغة يجمع شتات المعانى التى تدل عليها الكلمة. وحينما نخرجها من بطن هذا المعجم أو ذاك ثم نضعها فى سياق معين لابد أن نكون واعين ومدركين إدراكا كاملا لهذا السياق حتى يكون معنى الكلمة متفقا ومتسقا معه. ومن ثم كان قولنا: نظرت إلى. غير قولنا: نظرت فى. فالفعل (نظر) له غايتان إحداهما شكل الشئ وصفحته البادية الظاهـــرة فـــنقول: نظـــرت إلى السماء. والأخرى جوهر الشئ وباطنه وعمقه فنقول: نظرت فى السماء.

وعلـــى هـــذا يتضح بطلان جعل (نظر) موقوفا على غاية واحدة وهى الشكل وحده أو الجوهر وحده. ففى ذلك ظلم وإجحاف لا يقبلهما الفعل لأن الأصل فى الكائنات الحرية.

٣- ومن هذه النتائج تعدد المعنى للكلمة الواحدة على حسب مقام الأسلوب الواردة فيه. وبـــذلك اســـتغنينا عن دعوى (التضمين) فى بعض نصوص العربية وخاصة نـــصوص القرآن المجيد. فبعد طول فكر وعميق نظر قررنا أن هذا التضمين خلق من خلق البشر وليس له صلة ذات جذور عميقة بلغة العرب التى أساسها الـــتفاعل بين كلمات اللغة ثم توالد المعانى وغزارتها بسبب هذا التفاعل. مثلها فـــى ذلـــك مثل الإنسان الفرد لو ظل أسير نفسه حبيس داره وفكره فقد تأثيره وتأثره. والتأثير والتأثر دائمتا الاجتماع لأى كائن. وقد علمنا أن اللغة: كائن حى.

وأنـــت لو تأملت ما زعم علماء العربية فيه التضمين أدركت أنه نوع من التأثر والتأثيـــر. فمـــثلا قـــولهم: فى: أحسن إلىَّ. وأحسن بى. إن فى الثانى تضمين (أحسن) معنى: لطف. لا حاجة بنا إليه. لأن أداة الإضافة وهى (إلى) أو الباء. هى التى حددت المراد بالفعل كما سبق فى (نظرات إلى) و (نظرت فى).

ففـــى (أحسن إلىَّ) انتهاء غاية الإحسان عند المتكلم أى فى جواره ومكانه. وإذا كان الإحسان فى مكان المتكلم شمله لا محالة. وأما (أحسن بى) فإنه يدل على أن الإحـــسان لم يجاور المتكلم فحسب بل اختلط بكيانه وصار كأنه عنصر من عناصر تكوينه. ومن ثم صدق من قال: الأدوات هى مفاتيح البيان فى اللغة.

وبذلك يثبت أن التضمين ما هو إلا ظن وتخمين وليس له علاقة بجوهر المعنى وحقيقته.

ومن هنا يتضح أننا قد استغنينا عما ذكره العلماء عنه: أهو قياسى أم سماعى؟!

ففى ذلك عنت وإرهاق ما أشد استغناء اللغة العربية عنه؟!

٤- حققـــنا القـــول فى الفرق بين (الترادف) و (الاشتراك) فالاشتراك تعدد المعنى للكلمة الواحدة. وأما الترادف فتقارب المعانى للكلمات المتعددة.

ولا ينبغى أن يَظُنَّ أن حرف الإضافة مقصور على معنى واحد بل شأنه شأن الاسم والفعل فى تعدد معناه ما دام ذلك مطلوبا للمقام. وكذا لا ينبغى أن يتوهم أحد أن حروف الإضافة لا تترادف معانيها إذ ذلك وارد فى اللغة بما لا شك فيه.

والذى حملنا على هذا إنما هو الرجوع إلى لهجات العرب لأن هذين الأصلين- أى الاشـــتراك والترادف – نابعان من تلك اللهجات. فرُبَّ كلمة تستعملها قبيلة فى معنى ثم تستعملها قبيلة فى معنى آخر. وذلك مصدر الاشتراك.

وقـــد تستعمل قبيلة كلمة فى معنى ثم تستعملها أخرى فى معنى يدنو منه. وهذا أصل الترادف. ولذا امتنع أن يكون المعنيان متطابقين بل لابد من تفاوت بينهما كما فى (ريب) و (شك) و (قام) و (وقف) و (قعد) و (جلس)... الخ ومثل ذلك فى (لأصلبنكم على جذوع النخل) مع قوله تعالى: (لأصلبنكم فى جذوع النخل) فالفرق بينهما دقيق عميق.... إلى غير ذلك.

٥- حققـنا مدلول (التعدية) فليس معناها كما هو مشهور: أن الفعل تعدى بالحرف إلـى غيـره. بل معناها: جعل ما كان فاعلا لفعل قاصر مفعولا. كما فى قولنا ذهـب محمد. ثم: أذهبت محمدا... ومن ثَمَّ أثبتنا أن حرف الإضافة إنما يصاغ بـه الكـلام لأن لـه معنى يحتاج إليه المقام. أما جعله ناقلا لأثر من فعل إلى غيره. فهذا أمر خارج عن وظيفته إذ أن تركيب الكلمة فى جملة يجعلها مؤثرة متأثرة لا محالة.

٦- أثبتنا أن حرف الإضافة فى أشد الاستغناء عن (المتعلَّق) الذى حرص العلماء علـيه. وأعطوه مساحة فى كتب النحو سودتها اختلافاتهم حوله ثم شتت أذهان الدارسين وفتت قوة عقولهم وحيرت مشاعرهم دون جدوى. فالذى يسمع: محمد فى الشارع أو: علىٌّ بالمنزل يدرك - لا محالة - المعنى المراد بسهولة ويسر لأن تلك طبيعة لغة العرب.

ومن العجيب أن ذلك هو ما انتهى إليه بحث النحاة حيث إنهم قرروا أن قولنا: محمـد فى المسجد أصله: محمد كائن فى المسجد. ففى (كائن) ضمير مستكن. انتقل هذا الضمير إلى (فى المسجد) فحذف (كائن).

ألـيس هـذا لفا ودورانا لا محصول له ولا فائدة فيه اللهم إلا إذا كان تصديع الرأس وتشتيت الذهن محصولا وفائدة؟! وهيهات هيهات.

إن العربىّ قال: محمد فى المسجد. لأنه كلام مفيد فائدة تامة كاملة لا تحتاج إلى لفظ آخر.

وبهـذه النتيجة يثبت فضـل لغـة العـرب على غيـرها فى الاستغنـاء عن فعل (الكينونة).

- **نتائج الفصل الرابع: مقدرات القرآن.**

١- حققنا أن القرآن الكريم إيجاز كله. وأن لهذا الإيجاز صورتين:

إحداهما: الاستغناء عن ذكر اللفظ لإدراك العقل له. كما فى قوله تعالى: "أهذا الذى بعث الله رسولا" أى بعثه الله. فالعقل يدرك نوع الكلمة التى لم تذكر ألا وهى علامة إضمار المفرد المذكر.

الثانية: جعل الجملة ذات معنى غزير يصدر عنها ويفهم منها وإذا ما أريد توضيحه احتاج إلى كلام أكثر جملا بحيث لا يستغنى عن إحداها وهذا هو الإيجاز الذى قيل عنه: (هو الوصول إلى المراد ولما يَطُلْ سفر الكلام) ولذا انحصرت قاعدة (التقدير) فى الصورة الأولى وهى ما يكون فيها دليل على اللفظ الذى استغنى عن ذكره.

٢- أما الذى يقدره العلماء مثل: متعلَّق الظرف أو الجار ومجروره فهذا ضرب من اللغو والحشو تتنزه عنه ساحة القرآن الكريم لأنه يترتب عليه: اختلاط المعجز بغير المعجز فيصير غير معجز وحاش لكلام الله أن يكون غير معجز.

- **نتائج الفصل الخامس: مِنْ: فى اللغة والنحو:**

١- **أصل (من) فى اللغة:**

انتهينا إلى أن أصلها ثلاثى وهو (منى) نحو (إلى) وحققنا أن هذه المادة تدل صيغها على التقدير. ومنه: مَنَى المانى: أى قدَّر المقدر. وعلى القطع ومنه المنون أى المقطوع. والمنون أى التى تقطع حبل الحياة. ثم حذفت ألفها تخفيفا لكثرة استعمالها مثل (يد) و (دم) و (غد) وكم أشار سيبويه إلى أن العرب يخففون الكلمة إذا أكثروا استعمالها.

٢- حققنا أن (من) تدل على القطع والتقدير. وأنها تحتمل أن تكون من مادة مان يمين أى كذب يكذب فـ (من) فعل أمر لأن الكاذب يقدر شيئا فى نفسه

غيـــر ما يدركه حسه فيقول بلسانه ما ليس فى جنانه ويبدى مِنْ فيه غير ما يبطـــنه ويخفيه. وبذلك تكون محذوفة العين لا اللام كما فى زان يزين زن. ولكـــن ذلـــك احتمال لا يؤيده الاستعمال لأن (مِنْ) هذه من الأفعال و (مِنْ) موضوع بحثنا إما اسم وإما حرف.

غيـــر أنـــنا – مـــع هذا – لا نرد هذا الاحتمال ردا مقطوعا به لأننا قد ألفنا وعرفنا أن فى اللغة العربية كلمات تكون اسما تارة وحرفا أخرى أو فعلا. فمثلا (خلا) تكون حرف إضافة كما تكون فعلا متعديا. وهى فى الحالتين من أدوات الاســـتثناء. فيقال: قام القوم خلا زيد بالخفض و (خلا زيدا) بالنصب. فـــ (من) تكون فعلا من (مان يمين) كما تكون حرف ابتداء فى سرت من البيت إلى المسجد. وفيها معنى القطع. ومثل (خلا): عدا[1].

كما تكون اسما نحو: أكلت من الفاكهة. وشربت من اللبن. ومثلا (على) تكون اسما كما فى نزلت من على السطح. وتكون فعلا كما فى (على السطح يعليه علْيا وعِليا أى صعده. كما سيأتى تحقيق ذلك.

فمـــن هذا المنطلق لا مانع أن تكون (من) من مادة (منى) أو من مادة (مان) والمـــادة الـــواحدة قابلة لأن يتفرع عنها صيغة حرفا وأخرى فعلا أو صيغة حرفا وأخرى اسما.

٣- انتهينا فى معانى (من) الغزيرة التى أوردها النحاة فى كتبهم إلى أنها ترجع إلى نوعين لـــ (من) أحدهما اسم. والآخر: حرف. فـــ (من) الاسمية ترادف (بعض) و (من) الحرفية بمعنى الابتداء. والذى ينبغى أن يستحضره القارئ هـــنا أن هذين المعنيين فيهما معنى: القطع والتقدير. إذ بعض الشئ جزء منه ولا يكـــون جزءا بدون قطع. وابتداء السير – مثلا – لا يكون إلا على جزء من الطريق.

غيـــر أن قولنا: أكلت من الطعام يجوز فيه: بعض الطعام. وأما: خرجت من البيت. لا يجوز فيه ذلك.

(١) انظر الجنى الدانى ص ٤٣٦، ص ٤٦١.

هـذا مـا حققـناه وبنينا عليه دراسة آيات (من) فى القرآن فجعلناها فى بابين أحدهما لآيات (من) الاسمية. والثانى لآيات (من) الحرفية فالأولى إما (بعضية) وإما (مثلية) وإما (معوية) والثانية (ابتدائية).

وبـذلك استغنينا عن الخلاف بين النحاة الذى خلاصته أن بعضهم يجعل أصل معانـى (مـن) البعـضية. وغيره يرجع إليه. وان بعضهم الآخر يجعل أصل معانـيها الابتدائية وسواه متفرع عنه. فهذا ضرب من الظن واختلاط المعانى بعضها ببعض. أما ما انتهينا إليه فواضح كل الوضوح لأنه جعل (من) نوعين ولكـل نوع خصائصه الاستعمالية وقيمته الدلالية ولا يجوز لأحدهما أن يغنى عن الآخر. اللهم إلا على ضرب من احتمال كون (من) أحيانا تحتمل البعضية والابتدائـية لاعتـبارين مختلفـين. وتلـك سنة لغوية وربما لا توجد فى غير العربية.

٤- لمأ رأيت علماء النحو كلهم – تقريبا – قد حكموا أن (من) لا تكون إلا حرفا مـع اعترافهم بأنها أم الباب. وفى الوقت ذاته يجوّزون فى غيرها أن تكون اسـما وأن تكـون حرفا. أقول: لما رأيت ذلك تنبهت إلى أن هذا مسلك غير لائق بهذه الكلمة فقرأت عنها وبالقراءة وقفت على نصوص صريحة صراحة كاملـة تجعلهـا اسـما إذا كانـت بعضية. بل إنى أيقنت أن هذه النصوص الـصريحة إنما نبعت من كلام سيبويه حيث قال فى (ما جاءنى من رجل): كأنـك قلت: ما جاءنى بعض الرجال. ثم علمنا أنه قد قرئ قوله تعالى:﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾٩٢ آل عمـران: "بعـض مـا تحـبون" فأدركنا أن سيبويه هو الذى أشار إليه. ثم صارت إشارته تصريحا لغيره وكم له من إشارات تحولت علامات رائدة إلى حقائق لغوية جميلة.

لـذلك كان لابد لنا من إقرار اسميتها إذا كانت بعضية إذ فى هذا استغناء عن حشو ولغو لا يليقان بقدسية لغة القرآن.

واعتـــرافا بالفــضل لذويـــه أرى لـــزاما علـــىَّ أن أسجل هنا فضل العلاّمة الزمخشرى فى إثبات هذه الحقيقة والجهر بها والتصريح بأن (من) البعضية اسم وتكون مبتدأ وفاعلا... إلى غير ذلك.

وعلـــى العكس من الزمخشرى رأيت ابن جنى يتوقف فى الجهر باسميتها فى نحـــو: أكلـــت من الطعام. مع تصريحه بأنها تنوب عن (بعض) وهذا مسلك غريب من ابن جنى فهو من هو دقة وعمقا وسعة إدراك لمعانى اللغة ولكن: لكل جواد كبوة ولكل صارم نبوة.

ومن العجيب أن يحذو أبو حيان حذوه.

هـــذا: وربمـــا يلوح على وجه القارئ هنا سؤال فحواه. لكل اسم علامة فما علامة اسمية (من)؟

والجواب أن علامة اسميتها الإسناد إليها بأن تكون مبتدأ كما فى قوله تعالى: ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ ١١٠ آل عمران وفاعلا كمـــا فى قوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ ١٩ المـــائدة إلى غير ذلك.

٥- اكتشف البحث فى هذا الفصل فجوة بين كتب التفسير وكتب النحو فى تدوين قواعد النحو فقد يكون لعالم واحد كتابان أحدهما فى النحو والآخر فى التفسير فنجده يطرق باب القاعدة النحوية طرقا مختلفا بينهما فمثلا: الزمخشرى رأينا لـــه فـــضلا كبيرا فى إثبات اسمية (من) البعضية وكان لذلك أثر واضح فى تيـــسير أساليب اللغة التى وردت فيه. وكان هذا فى كتابه (الكشاف). ولكننا رأيـــناه فـــى كتابه (المفصل) فى النحو ينكر أى معنى لـــ (من) إلا الابتداء ويجعـــل سائر معانيها راجعا إليه حيث يقول: "ومن أصناف الحرف حروف الإضـــافة وهى على ثلاثة أضرب. لازم للحرفية... وهو تسعة أحرف: من

وإلـــى ... فـــ (من) معناها ابتداء الغاية كقولك: سرت من البصرة. وكونها مبعضة فى نحو أخذت من الدراهم. ومبينة ومزيدة .. راجع إلى هذا"(١).

ومن ثَمّ عده السيوطى ممن ينكرون معنى (البعضية) حيث قال: "وممن أنكر ورود (مــن)للتبعــيض: المبرد والأخفش الصغير وابن السراج والجرجانى والزمخشرى وقالوا هى للابتداء"(٢).

وهذا منهج غير سديد لأن الكلمة فى اللغة العربية لا يتغير معناها ولا نوعها من موضع إلى موضع بل إذا كانت ابتدائية كان استعمالها هكذا سائدا فى أى كــتاب وأى موضــع ما دام ضابط الابتدائية موجودا محققا. وكذا إذا كانت بعضية.

ومـــن ثـــم لـــزم التنبيه إلى أن دارسى النحو عليه أن يلم فى دراسة المسألة الواحدة بنوعى الكتب تفسيرية كانت أونحوية ثم يستخلص الاستعمال الصادق الواضح ويدونه دون تمزيق لأساليب المعنى الواحد أو تفريق بينهما.

وقـــد قـــررنا أن (من) البعضية أكثر استعمالا وأغزر ورودا فى القرآن من (الابتدائية).

٦- ثـــبت أن هـــناك أساليب تختص بها (مِنْ) البعضية ومنها أسلوب نفى الجنس نحـــو: لا رجل فى الدار فهو على معنى: لا من رجل. و (من) هذه بعضية لأن نفى البعض هو الذى جعل النفى عاما مستغرقا للجنس كله ومنها أسلوب التمييز كما فى (ويحه من رجل) و (لى ملؤه من عسل).

ثـــم نبهـــنا على أن (من) الاسمية ليست مقصورة على معنى (بعض) إذ قد كشفت هذه الدراسة القرآنية أنها تكون بمعنى (مثل) كما تكون بمعنى (مع). ولا غرابة فى ذلك إذ صوت الميم مشترك بين هذه الثلاثة (من مع مثل).

---

(١) المفصل بشرح ابن يعيش ٨/ ١٠.

(٢) الهمع ٢/ ٣٤.

ومما يوضح ذلك ويؤكده أن (مثل) ثلاثية البنية وقد أثبتنا أن (من) ثلاثية البنية فى الأصل لأنها (منى) مثل (إلى). وكذا (مع) ففى القاموس: "ومع: اسم وقد يسكن وينون... وأصلها: معا"(١).

أرأيت كيف يقف الباحث فى القرآن على شئ من أسرار كلماته التى تثرى أساليب اللغة وتنوع معانيها؟!!.

ومثل التمييز التعجب كما فى (ويحه من رجل).

٧- كما ذكرنا أساليب تختص بها (من) الابتدائية وهى:

١- الظروف. مثل قبل وبعد وعند وعن وعلى.. إلخ.

٢- التفضيل نحو: محمد أفضل من عمرو.

٣- رب في القسم نحو: من ربى لأفعلن.

٤- التحذير نحو: إياك من الأسد.

هذا ومما تجدر الإشارة إليه أننا قد بنينا دراستنا لأساليب (من) فى القرآن على أساس متين وقاعدة عريضة خلاصتها.

تنزيه القرآن عن دعوى الحذف والتقدير. ودعوى التقديم والتأخير. ونعنى بالحذف والتقدير: تقدير شئ لا يحتاج إليه العقل في فهم النص القرآني. ونعنى بالتقديم والتأخير : الحكم على ما ذكر فى القرآن. أولاً لاقتضاء المعنى ذلك بأنه مقدم من تأخير.

ولما كانت هاتان الدعويان يملآن سمع القارئ لإعراب القرآن وبصره بل عقله وقلبه وهو مستسلم لكل ما يردده العلماء فى هذا الشأن. أردت أن ألفت الأذهان وأنبه العقول إلي أن القرآن ليس في حاجة إلي هذا كله.

إذ يمكن إعرابه بدون هاتين الدعويين.

---

(١) القاموس ٣/ ٨٥ وهناك: المعى بالفتح والمعى كإلى من أعفاج – أمعاء – البطن واحدها عفج وعفج. وقد يؤنث جمع أمعاء. انظر معجم مقاييس اللغة ٤/ ٦٢ والقاموس المحيط ٤/ ٣٩١.

هـــذا: وقــد أشــرت إلى كتابى (أساليب الجملة الظرفية فى القرآن) فى المقدمـــة وذكرت أنه قد تضمن دراسة ١٠٥٠ خمسين وألف آية دون دعوى الـــتقديم والتأخيـــر. فهو صنو هذا البحث الذى درست فيه أساليب(من) فى القرآن وفيه ما ينيف على ثلاثة آلاف آية.

منزهة عن الدعويين معا. فهما بحثان يكمل أحدهما الآخر وإن اختلف زمان تأليفهما كما أشرنا فى المقدمة.

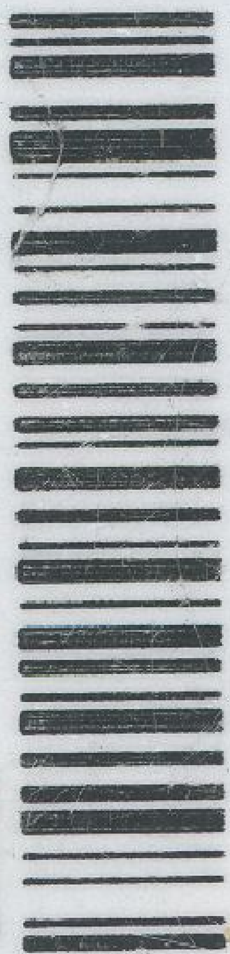
ومـــا دفعـــنا إلـــى تنزيه ما يزيد على أربعة آلاف آية من القرآن عن هاتين الدعويين الباطلتين إلا المحافظة على قدسية كلام الله ودرء مخاطر قد تتسرب إليه لغرض سيئ.

ولذا قد نبهت فى المقدمة إلى أنهما يجمعهما إطار واحد أو يقعان تحت عنوان واحد: وهو (الإعراب الجديد للقرآن المجيد).

والله ولـــى التوفيق وهو حسبى ونعم الوكيل. وإنى لأسأله الرشد والسداد وأن يغفر لى يوم الميعاد.

محتويات الكتاب







مركز آيات للطباعة والكمبيوتر ٠١٢/٣٧٩٧٦٤٧